

## الإفتتاحية:

في العاشر من شهر كانون أول 2002 احتفلت الأمم المتحدة والمؤسسات الراعية لحقوق الإنسان في العالم، في الذكرى الرابعة والخمسين للاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي شكل فاتحة أمام الثقافة الانسانية في تأكيد مساواة بني البشر وصورون كرامتهم الانسانية. وهذا ليس بدون دلالة, بل له كل الدلالات والأبعاد التي تشكل الاساس السليم لوضع البشرية على سكة الحقوق ، والتعاون لما فيه البشرية جمعاء على أساس قيمي إنساني بعيداً عن المصالح الضيقة والانانية للمستبدين والطغاة أعداء البشر والتقدم.

مبادئ حقوق الانسان لم تكن وليدة الصدفة، بل كانت نتاجاً بشرياً مسؤولاً ومدروساً هدفها تخليص البشرية من ويلات الحروب وشرورها، وهي بذلك كانت خلاصة بشرية لفظائع حربين عالميتين متتاليتين أخذتا في طريقهما ملايين الابرياء، وهددتنا المنجزات الحضارية للانسانية جمعاء.

صحيح أنه لا يمكن الزعم أو الإدعاء أن عالم اليوم هو ذاته عالم ما قبل نصف قرن أو أكثر، فكل شيء تغير وتطور نحو الأفضل بالمعنى النسبي، ولكن ومع هذا لا تزال حكومات وأنظمة عديدة لا سيما الحكومات المهيمنة على دفة السياسة العالمية بعيدة في سلوكها ومواقفها عن المبادئ الانسانية السامية التي وان التزمت بها نظرياً، تخرقها عملياً وبذات الوقت نراها تتصرف وكأنها وصيةٌ عليها، كوصاية الذئب على الحمل، من أجل الوصول الى اهدافها الضيقة واستثماراتها ومصالحها التي توفر لها مقومات هيمنتها على العالم.

الأكثر عجباً من عجائب الدنيا السبع أن ينطق ويسلك "حماة" الديمقراطية وحقوق الانسان، بما يخالف هذه المبادئ نهراً جهاراً تراهم دون أن يرف لهم جفن يطالبون الشعب الفلسطيني الذي يعاني من أسوأ احتلال عرفه التاريخ "بالتغيير" ووقف "الارهاب" والاصلاح.

ويرفعون العصا الغليظة بوجه العرب و من في حكمهم ويصرون على تنفيذ الشرعية الدولية بحذافيرها، بنداً بنداً، وسطراً سطرأ، بل إنهم ينبشون كل التاريخ القديم والحديث ليجدوا فيه ما يدينهم ويلصق بهم تهمة "الارهاب" أبأ

عن جد كما يقال، ولكنهم في المقابل يظهرن كل البشاشة والتسامح والانسانية ورحابة الصدر "والتطنيش" عندما تصل الأمور الى ادانة الاحتلال الاسرائيلي وجرائمه المتنادية على كل المبادئ والحقوق الدولية والانسانية !!

ان دعاة الاصلاح والتغيير وحماة مبادئ حقوق الانسان هم المدعون جدياً بنظر الشعوب الى التغيير والاصلاح لكي يصلح شأن البشرية وليعد للمبادئ وقيم حقوق الانسان معناها ودلالاتها في الواقع وتجد طريقها نحو نصرة الشعوب المستضعفة دون تمييز على اساس اللون أو الجنس أو الدين أو الاساس السياسي ... هذا هو المطلوب وليس سواه.

## حماية الاطفال الفلسطينيين مهمة عاجلة لمؤسسات الشرعية الدولية

د.يوسف الريماوي

ربما تكون هذه الصفحة مازالت (مشرقة ؟؟؟) من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وهناك صفحات لحكومات إسرائيل المتعاقبة تبلغ ذروتها حكومة شارون في مواصلة اعتدائها على الشعب الفلسطيني ضاربة عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف الدولية وقانون حماية الإنسان... وانعكس ذلك على أطفال فلسطين نتيجة لتعرض الفلسطينيين إلى الاعتقال والجرح والتعذيب حتى الاستشهاد واستعمال كل أنواع الأسلحة في تدمير بنيته التحتية، كل ذلك ترك بصماته على حياة الفلسطينيين عامة، وكان للأطفال نصيب كبير من هذه المعاناة، حيث أنهم الأكثر حساسية وهشاشة لعدم اكتمال تطورهم النفسي والاجتماعي والعاطفي الأمر الذي ترك الكثير من المعاناة هؤلاء الأطفال، مما يتطلب التدخل السريع والمبكر لحلها، حتى لا تتحول هذه الأعراض إلى أمراض نفسية مستعصية.

وتأتي أهمية هذه القضية لخصوصية التركيبة الديموغرافية للمجتمع الفلسطيني حيث أن 46.5% من المجتمع هم أطفال دون سن الـ 15 عاماً وذلك بسبب ارتفاع معدلات الولادة الأمر الذي سيبقي المجتمع الفلسطيني يافعاً. فمجمال الظروف التي نمر بها عكست نفسها جلياً على الطفل الفلسطيني وأدائه، ربما أن الطفل لا يستطيع أن يعبر كلامياً عن إحساسه وشعوره عند المرور في تجربة قاسية فإنه يهرب من هذه المواقف مظهراً بعض الأعراض النفسية السلوكية مثل أعراض الخوف والتشتت، عدم القدرة على السيطرة على التصرفات والانفعالات، الالتصاق بالكبار بشكل أكبر، ضعف التركيز والأداء المدرسي، ربما تغير في السلوك نحو العدوانية.

أما الأعراض الجسمية والناجمة عن الضغط النفسي والتوتر ينتج عنها آلام في الرأس والبطن مصحوبة بارتفاع في درجات الحرارة مع إسهال وآلام في المفاصل وفقدان الشهية في كثير من الأحوال.

كل هذا على الصعيد النفسي وأما على الصعيد الآخر وهو كما أشارت بعض الإحصائيات لعام 2001 فقد بلغ عدد المصابين من الأطفال 3750 طفل 60% منهم تتراوح أعمارهم من 13-17 عاماً، وشكلت الإصابة بالأعيرة النارية 24% والأعيرة المعدنية 5.14% والضرب 18.5% أما بالنسبة لمكان الإصابة فقد شكلت الإصابة في أكثر من موقع 9.18% والإصابة في

الرأس 11.9% والأطراف 35.8% ومن ضمن الإصابات هناك 27 حالة إصابة فقدت عضواً من أعضائها منهم 9 حالات إصابة طفل فقد عينه.

كل ذلك يتم في الأراضي الفلسطينية ويكاد الصمت يفجر جدران الصمت في كل أنحاء العالم الذي طالما تغنى بحقوق الإنسان في هذه البقعة من العالم التي تتحول إلى أكبر سجن في العالم يقع فيه حوالي 2 مليون نسمة يعانون فيه بل تتفنن سلطات الاحتلال في ابتكار ابشع الوسائل لتعذيبه وتعنيفه لدرجة البحث عن أقصر الطرق لحيونة الإنسان الفلسطيني في الوقت الذي يتفنن العالم الغربي في البحث عن أقصر الطرق لأئسنة الحيوان هناك، فالقانون الدولي يوجب أن يحترم ويطبق ما عدا فلسطين... حقوق الإنسان يجب أن تحترم إلا في فلسطين فيجب أن تنتهك، وأمام هذا وذاك ليس أمام هذا الشعب خيار آخر سوى الصمود والمقاومة لدر آخر الاحتلال في العالم، لينال حريته ويقرر مصيره، ومن أجل أن يسود السلام والأمن في العالم، لا بد من سيادة العدالة أولاً وقبل كل شيء.

مرفق جدول بأهم المعطيات حتى تاريخ 2002/8/31

د.يوسف الريماوي

## آثار الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني

### The Effect of Israeli Siege on the Palestinian Economy

عبد الكريم السعدي

#### مقدمة

تعرض الأراضي الفلسطينية منذ الثامن والعشرين من أيلول 2000 إلى حرب شرسة تشنها الآلة العسكرية حيث قصفت الأماكن السكنية ومقرات أجهزة الأمن ومباني السلطة الفلسطينية ومقرات الرئاسة وتجريف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار وهدم البيوت البلاستيكية وما تبعه من قتل وجرح وإعاقة آلاف المواطنين الفلسطينيين.

ويعتبر الحصار الإسرائيلي الحالي الأشد منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 67 حيث فرضت إسرائيل بتاريخ 2000/9/28 إغلاقاً شاملاً وداخلياً على الأراضي الفلسطينية مما يعني فصل الأخيرة عن العالم الخارجي، وشمل ذلك منع حركة الأفراد والبضائع والمركبات بين هذه المناطق، فمنع الآلاف من عمال الضفة وغزة من العمل في إسرائيل ومنع الآلاف من الوصول إلى أماكن عملهم في محافظات الضفة الغربية كما منعت الصادرات الفلسطينية من الوصول إلى أسواقها في إسرائيل أو عبر موانئها إلى العالم الخارجي أو عبر الأردن أو مصر كما منعت الواردات الفلسطينية (السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج) القادمة من إسرائيل أو من العالم الخارجي.

وبدون أدنى شك فقد أثرت هذه الإجراءات الإسرائيلية على جميع مجالات الحياة الفلسطينية بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والنفسية وغيرها.

فالإجراءات الحادة والفورية التي اتخذتها إسرائيل بمجرد اندلاع الانتفاضة والمتمثلة بمنع العمال الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل أدى إلى تسريح الآلاف من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل وترتب عن هذا الإجراء الانتقامي انقطاع الدخل لعشرات آلاف الأسر الفلسطينية والزج بهؤلاء العمال إلى سوق البطالة، وانخفاض الناتج المحلي، وهذا بدوره أدى ذلك إلى انخفاض حجم العمل في القطاع المصرفي وقطاع الخدمات المختلفة.

## آثار الحصار على جميع مجالات الحياة الفلسطينية

تمت الإشارة إلى آثار الحصار على القطاعات المختلفة في خدمة هذا المقال ومن ضمنها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والنفسية وسوف يتم الحديث عن الجانب الاقتصادي الذي هو موضوع مقالتنا.

### **آثار الحصار على القطاعات الاقتصادية:**

يستعرض هذا الجزء العام من مجالات الحياة الفلسطينية تقدير للخسائر التي لحقت ببعض القطاعات الاقتصادية بالاعتماد على التقارير التي أصدرتها الوزارات المقيمة أو مؤسسات أخرى تعنى بالقطاع المعني.

**القطاع المالي المصرفي:** للوقوف على حقيقة الخسائر والنتائج السلبية للحصار الإسرائيلي على القطاع المالي والمصرفي لا بد من استعراض فروعته المختلفة وهي:

#### **1. المالية العامة**

ترتبط إيرادات السلطة الفلسطينية بشكل واضح بالأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة وذلك من خلال القنوات التي نصت عليها اتفاقية باريس الاقتصادية والتي تلزم إسرائيل بتحويل عائدات القيمة المضافة على المشتريات الفلسطينية من إسرائيل والجمارك وضريبة الشراء على الواردات الفلسطينية من الخارج عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية، إيقاف هذه الإيرادات وتجمدها لدى إسرائيل واستخدامها كورقة ابتزاز ومساومة ضد السلطة الفلسطينية كان له مردود سلبي وساهم في زيادة الخسائر الفلسطينية نتيجة للتراجع الذي أصاب مختلف مرافق النشاط التجاري وتوقف إسرائيل عن دفع هذه الإيرادات للسلطة الفلسطينية، في الوقت الذي تعاني منه ميزانية السلطة من عجز متزايد جراء الأعباء التي ترتبت عن إعادة الاحتلال والتدمير والتخريب فاقم من الأزمة المالية العامة لدى السلطة.

#### **2. القطاع المصرفي**

بلغ عدد البنوك العاملة في الاقتصاد الفلسطيني 23 بنكا حتى نهاية شهر أيلول لعام 2000 منها 9 بنوك وطنية و 11 بنكا عربياً و 3 بنوك أجنبية تضم 115 فرعاً وبلغ مجموع الودائع فيها في أيلول 2000 حوالي 3721.09 مليون دولار وقد شهدت الأشهر التسعة الأولى من العام 2000 تزايداً في الودائع لدى البنوك بحوالي 2.9% شهرياً إلا أنها اتجهت إلى الانخفاض بشكل حاد في شهر تشرين الأول بحوالي 10% وشكل ذلك تراجعاً بنسبة 17.9 مقارنة مع شهر تشرين الأول 1999 (سلطة النقد).

وكان التأثير الأكبر على الحسابات الجارية حيث كان معدل النمو الشهري فيها خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2000 حوالي 2.2% ومعدل النمو السنوي 19.1% لتراجع في شهر تشرين الأول بنسبة 11.1% من شهر أيلول وهي أكبر نسبة في تراجع الودائع بشكل عام كما أن معدل التراجع من شهر تشرين الأول 1999 بلغ 19.1% .

وفيما يتعلق بحجم الإنفاق فقد بلغ مجموع الإقراض لدى البنوك العاملة في فلسطين في نهاية أيلول 1507.18 مليون دولار محققاً نمواً ملحوظاً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2000 حوالي 4.6% ليتراجع وبشكل واضح خلال شهر تشرين الأول بنسبة 18.2% عن شهر أيلول.

مما سبق نلاحظ أن الحصار والأحداث أثرت بشكل واضح على كل من الودائع والائتمان ويعود ذلك إلى مجموعة من العوائق من أهمها السيولة النقدية (خاصة الدولار) في الأسابيع الأولى من الانتفاضة وقد أدى ذلك إلى قيام بعض البنوك العاملة بدعم البنوك الأخرى لمواجهة هذه الأزمة وقد ازداد حجم السحوبات النقدية من الودائع وذلك لحاجة المواطنين إلى تغطية نفقاتهم الضرورية في ظل الحصار وانخفاض الدخل، كما تفاقت في هذه المرحلة ظاهرة الشيكات المرتجعة حيث وصلت في الشهر الثالث للانتفاضة من 13-14% واتخذت سلطة النقد الفلسطينية جملة من الإجراءات لتخفيف الأعباء عن المواطنين والتجار في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية من أهمها تخفيض العمولة على الشيكات المرتجعة ووقف العمل بنظام القائمة السوداء بشكل مؤقت وإعطاء مرونة معينة للتعامل معها.

ولا توجد تقديرات واضحة حول خسارة القطاع المصرفي من جراء الحصار الاقتصادي منذ نهاية أيلول 2000 إلا أنه يمكن القول أن الحصار المفروض حد من نشاط القطاع المصرفي الفلسطيني ليعمل ضمن الحدود الدنيا وبعض النشاطات المصرفية التقليدية مثل تحويل الرواتب وأجور الموظفين وبعض المعاملات الخدمية - ماء - كهرباء - هاتف - وقد قدر الجهاز المركزي الفلسطيني خسارة نشاط الوساطة المالية من القيمة المضافة بـ 9.1 مليون دولار خلال الربع الرابع من العام 2000 م.

### 3. السوق المالي

حقق السوق المالي أداءً جيداً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2000 مقارنة بالفترة نفسها من العام 99 حيث ارتفع مؤشر القدس من 188.11 نقطة كمؤشر أداء للأشهر التسعة الأولى من العام 99 إلى 271.023 نقطة للفترة نفسها من العام 2000، وبلغ مؤشر القدس في شهر أيلول للعام 2000 حوال 260.98 نقطة ليتراجع بنسبة 13.1% ويصل إلى 227.03 نقطة في شهر تشرين الأول وليتابع انخفاضه ليصل 207.62 في نهاية كانون الأول واستمر مؤشر القدس في التراجع ليصل 172.31 في نهاية حزيران 2001.

#### 4. القطاع الزراعي:

تشير نشرة وزارة الزراعة المتعلقة بتقدير الخسائر من تاريخ 2000/9/29 وحتى 2000/12/31 إلى إجمالي الخسائر المباشرة في القطاع الزراعي بلغت حوالي 127 مليون دولار وتتوزع على تجريف الأشجار وهدم البيوت البلاستيكية وتدني أسعار المنتجات الزراعية (15.9%) والخسارة في الثروة الحيوانية (8.9%) إضافة إلى ارتفاع أسعار الأعلاف والخسائر الناجمة عن العوائق أمام الصادرات لإسرائيل ويقدر خسارة الزراعة من القيمة المضافة فقط بحوالي 104 مليون دولار حتى نهاية حزيران 2001.

#### 5. القطاع السياحي:

يعتبر القطاع السياحي من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للظروف السياسية فعلى الرغم من البعد التاريخي والديني الواضح والمميز للأراضي الفلسطينية، فإن الطلب السياحي في فلسطين يرتبط بشكل واضح بالظروف السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة وعن خسائر هذا القطاع أصدرت غرفة تجارة وصناعة القدس العربية تقريراً بعنوان آثار انتفاضة الأقصى على الوضع الاقتصادي لمدينة القدس، وتقدير الخسائر التي لحقت بها من جراء الحصار كما أصدرت محافظة بيت لحم تقريراً مماثلاً يوضح الخسائر الكبيرة التي لحقت بالقطاع السياحي سواء بشكل مباشر (التدمير) أو لسبب سياسة الحصار والإغلاق.

#### 6. القطاع الصناعي:

تعتمد الصناعة الفلسطينية على تسويق جزء كبير من إنتاجها في الأسواق الإسرائيلية إذ بلغت نسبة المبيعات في السوق الإسرائيلية من مجمل المبيعات الصناعية الفلسطينية 32% وهناك العديد من الصناعات التي تعتمد بشكل رئيسي على الأسواق الإسرائيلية مثل صناعة الملابس 71% وصناعة الأوعية الخشبية 70% وصناعة قطع وتشكيل الحجارة 57% مما يجعل هذه الصناعات أكثر حساسية من غيرها وقد أدى تراجع الأداء الاقتصادي وحيث قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خسائر القطاع الصناعي خلال شهر تشرين أول بـ 28.8 مليون دولار خلال شهر تشرين ثاني.



## التمييز في أجور النساء انتهاك لحقوق المرأة وحقوق الانسان

### نفين عباس القوقا

لحظات ينتظرنها بفارغ الصبر ... هاهي نهاية الشهر قد جاءت، وهذا يعني بالنسبة لهن استلام الراتب، تعالت أصواتهن فرحا بوصول الرواتب وبدأت كل واحدة منهن تحكي لماذا هي متشوقة لقدم آخر الشهر ... هذه تستعد للصيف ومتطلباته، وتلك ستدفع أقساط الغسالة، أما الأخرى فتخطط لشراء هدايا لزوجها وأطفالها. إلا أن هذه الفرحة لا تكتمل عندما تتذكر كل واحدة منهن أن الراتب قليل، بل قليل جدا وهو أيضا يساوي نصف راتب زملائهن من الرجال. وهنا يظهر أثر التمييز في الأجور بين المرأة والرجل ممن يؤدون نفس العمل. فالمجهود واحد، ونوع العمل واحد ولكن المردود مختلف!؟

وتبرز قضية التمييز في الأجور في المؤسسات غير الحكومية والخاصة وأهمها رياض الأطفال والمدارس الخاصة حيث تبذل المربيات أقدم الجهود في التربية والتنشئة، إلا أن هذه الجهود لا تلاقى ما تستحقها صاحباتها من أجر!

عانت المرأة -وما زالت- من آفة التمييز في مختلف المجتمعات، ولا سيما في المجتمع العربي، على الرغم من التوعية والتنقيف في هذا المجال، لكن ليس كل ما هو مطروح نظريا هو مطبق على أرض الواقع. فها هي الكثير من المؤسسات، خاصة التي تعمل من أجل الربح فقط، تستغل ثقافة التمييز وتعززها لاستغلال حاجة المرأة للعمل، وهذه المؤسسات، بمثل هذه الممارسات تضرب عرض الحائط بالاتفاقيات الدولية التي تمنع التمييز، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدها الأمم المتحدة وصادقت عليها أكثر من مائة دولة، وبدأت منظمات حقوق الإنسان العمل على التشجيع على تطبيقها والتحذير من عواقب التأخر في ذلك. وبحسب البند (د) من المادة (11) في الاتفاقية، فإن للمرأة الحق في مساواة في الأجر بما في ذلك الاستحقاقات.

ولتسليط المزيد من الضوء على هذه القضية، قمنا بالحديث مع بعض ضحايا التمييز في الأجور من المعلمات في المدارس الخاصة ورياض الأطفال.

كفاح تعمل في إحدى رياض الأطفال الخاصة وتحمل درجة الدبلوم المتوسط في اللغة الإنجليزية، وهي ترفض مبدأ التمييز على أساس الجنس ولا سيما في مواقع العمل، وترى كفاح بأن الناس سواسية كأسنان المشط، وتضيف بأنه ما من شيء يميز بين الرجل والمرأة في مكان العمل، فالمرأة تحمل نفس المؤهلات العلمية وتتمتع بنفس الخبرة والكفاءة بشكل عام، عدا عن أنها كثيرا ما تفوق الرجل في القضايا المتعلقة بتعليم الأطفال والتعامل مع أسرهم وهي أقدر على تحمل هذا النوع من المسؤولية من الرجل.

وتدعم سلام موقف زميلتها كفاح، سلام تعمل لدى إحدى المدارس الخاصة وتحمل درجة الدبلوم المتوسط في إدارة الأعمال. تقول سلام: "إن للمرأة الحق في العمل مثل ما للرجل من حق، وإزاء هذا الحق فإن المرأة قادرة على القيام بمسؤولياتها في المجتمع، وما دام الأمر كذلك فإنه لا مجال للتمييز وأنا أرفضه تماما".

وحول أسباب التمييز في الأجور بحسب وجهة نظر كفاح، فإنها ترى بأن للتمييز في مؤسسات التعليم الخاص أسبابا مختلفة ومتنوعة. ومن أهم هذه الأسباب العلاقة الشخصية التي غالبا ما تربط العاملين من الرجال بأصحاب المؤسسات التي تمارس التمييز وما يترتب على هذه العلاقة من مصالح. كما أن للرجل فرصا أكثر للتعامل مع المجتمع وهو بالتالي قادر على إشغال مناصب ذات رواتب أعلى، مما يعطيه فرصا للتنقل والتطور الوظيفي أكثر من المرأة. وتضيف سلام على هذه الأسباب أنه ينظر للرجل على أنه شخصية أكثر قيادية ويتميز في بعض النواحي عن المرأة.

### المسؤولية على من تقع؟!؟

يبقى هذه السؤال مطروحا للإجابة، من هو المسؤول عن التمييز؟ هل هو المجتمع بأسره أم أصحاب العمل وخدمهم؟

"أرفض هذا التعامل وأحتج عليه وأطالب بالمساواة" هكذا قالت كفاح ويدها تتحركان بطريقة تعبر عن الاحتجاج. وتقول أن المسؤول الأول هو صاحب العمل، لأنه يحاول استغلال حاجة المرأة وقبولها بالقليل من الأجر. وعندما تواجهنا مشكلة في مجال العمل، نتوجه أولا لصاحبه، فإن لم يتقبل وجهة نظرنا فإننا نتوجه إلى النقابة المختصة أملين في الوصول إلى حل عادل". وفي نفس السياق ترى سلام أن "عدم دفاع المرأة عن نفسها هو سبب أساسي وراء هذه الظاهرة، وعلى الرغم من وجود جهات مختصة مسؤولة عن مكافحة مثل هذه الظاهرة السلبية، إلا أننا لا نشعر بتطبيق ما يقال على أرض الواقع. وهناك غياب واضح لدور القانون في الحد من هذه الظاهرة واجتثاثها، فنجد المؤسسات الخاصة تعمل دونما أي رقابة".

### علينا أن نتكيف مع الراتب

تقول كفاح أنه لا يوجد تكافؤ بين ما نبذله من جهود وما نحصل عليه من مكافأة، ومع ذلك فعلىنا أن نتقبل هذا الواقع المرير. وخلال انتفاضة الأقصى، فقد ساءت الأحوال الاقتصادية مما أثر على توجه الأهالي لتسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة، فكان لذلك اثر سلبي كبير علينا ماديا ونفسيا، لذا يتحتم علينا التكيف مع ما هو موجود مهما كان حجمه.

## كبلت أيدينا بالتوقيع على التعهد

"لا نستطيع أن نفعل شيئاً، غير أن نتوجه لصاحب العمل والمحاولة معه بشتى الطرق"، تقول سلام، وتضيف "أن عملنا في المدارس الخاصة يحرماننا من العديد من الاستحقاقات والامتيازات مثل الضمان الاجتماعي والإجازات المدفوعة وإجازات الأمومة. وعدم توفر مثل هذه الامتيازات يشعروننا بالتهديد الدائم وعدم الأمن الوظيفي، لهذا فنحن نفضل إيجاد فرصة عمل في الحكومة للحصول على هذه الامتيازات التي تمنح لنا بموجب قانون العمل، أما حالياً فنحن ملزمون بما يفرضه صاحب العمل من قوانينه الخاصة".

## **منظمات حقوق الإنسان**

ولمعرفة موقف منظمات حقوق الإنسان من هذه الظاهرة، قمنا بمقابلة أحد المسؤولين في مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان الذي يرى بان ظاهرة التمييز موجودة في المجتمع بشكل عام وليس فقط في مؤسسات التعليم الخاص. وهذه الظاهرة هي نتيجة لتراكمات ثقافية مختلفة بدأت قبل وجود التعليم الخاص لأسباب اجتماعية مختلفة. وهذا التمييز لا يؤثر سلباً على المعلمات ضحايا الظاهرة وحسب، بل إنه يؤثر حتى على الطلاب أنفسهم، فمستوى أداء المربيات في المدارس الخاصة لا بد وأن يتأثر بمستوى الرضى الوظيفي لهن.

وعن دور مؤسسات حقوق الإنسان للتعامل مع هذه الظاهرة فهو يرى بأن هذه المؤسسات لديها الكثير من الأولويات، فالتمييز في الأجور هو إحدى المشكلات ولكنه ليس المشكلة الوحيدة. هنالك مشكلة تعليم المرأة، ومشاكل العنف، والمشاكل الاقتصادية الأخرى التي لا تقل أهمية عن مشكلة التمييز. ويضيف أن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان ينظر بأهمية بالغة لهذه الظاهرة لما لها من آثار نفسية إلى جانب النتائج المادية المترتبة على التمييز. ومن هنا فإن المركز يعد للقيام بنشاط لإثارة هذا الموضوع بشكل جدي ومن ثم إعداد دراسة متخصصة للوقوف على النقاط الهامة المتعلقة به بهدف المحاولة في تقديم مشاريع حلول لها.

## إلى متى؟

فيا ترى إلى متى سيستمر هذا النوع وغيره من التمييز ضد المرأة؟ وكيف سيكون شكل المجتمع الذي يتعلم أطفاله على أيدي ضحايا التمييز وهن ينظرن إلى بعض هؤلاء الأطفال على أنهم قادة المجتمع في الجيل القادم؟ وكيف ستنتظر المعلمات لأطفال لا بد وأن يخرج البعض منهم ليصبحوا في المستقبل أدوات تمييز؟!

## عدو آخر - مهريوا الاغذية الفاسدة

غازي سليم كعكاني

مهندس الزراعي

( العدس بديل اللحم لدى الفقراء ) قيل هذا المثل القديم لما تحتويه البقوليات بشكل عام على نسبة مرتفعة من البروتين , و كذلك بسبب الفقر المنتشر بين المستهلكين من جهة و قلة اللحوم المتوفرة في تلك الحقبة من جهة اخرى , حيث لم يكن علم الجينات و الهندسة الوراثية و تحسين السلالات قد وصل إلى ما نحن عليه في هذه الأيام , فبعد سنوات طويلة من البحوث و التجارب تمكن العلماء من تقليل الفترة الازمة لإنتاج الخضروات و الفواكه و الحبوب , إما عن طريق إختراع نظام البيوت البلاستكية أو أساليب الزراعة الحديثة , و كذلك تمكنوا من تقليل الفترة اللازمة لتربية الحيوانات و الطيور المنتجة للحوم , فعلى سبيل المثال كانت الفترة الازمة لتربية الدجاج الاحم تتطلب 3- 5 أشهر حتى يصل وزنها إلى 1.5 أو 2 كغم ( حسب السلالة ) , و لكن هذه الأيام أصبح وصول الدجاج الاحم إلى وزن 1.5 - 2 كغم لا يحتاج إلى أكثر من 45 - 50 يوم . الأمر الذي ساعد كثيرا في عملية توفير لحوم الدواجن بكميات أكبر و أسعار أقل و سد إحتياجات المستهلكين من هذه السلعة بتناسب طردي مع الإنتاج المحلي و عكسي مع الإستيراد .

## الإعلان العالمي الخاص بإستئصال الجوع و سوء التغذية

ينص الإعلان العالمي الخاص بإستئصال الجوع و سوء التغذية الذي أقره مؤتمر الأغذية العالمي و أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ( قرار رقم 3348 د - 29 / سنة 1974 ) على حق الإنسان في الحصول على الغذاء بالنوعية و الكمية المناسبة , و طالب القرار جميع الدول التي وقعت عليه ( من بينها إسرائيل ) بالبحث و بشكل جدي في سبيل توفير الغذاء , نظرا للنمو السكاني الكبير و شح الموارد و عدم قدرتها على مواكبة الإحتياجات الغذائية للإنسان , و هناك فقرة خاصة تشير إلى إسرائيل ( بكل تأكيد بشكل غير مباشر ) بصفتها الدولة الوحيدة في العالم التي تحتل أرض الغير .... (وأن حالة البشر الذين يعانون الجوع و سوء التغذية ترجع أسبابها إلى ظروفهم التاريخية، وعلى الأخص حالات عدم المساواة الاجتماعية، وخصوصا في حالات كثيرة خاصة السيطرة الأجنبية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي والتمييز العنصري والفصل العنصري والاستعمار الجديد بكافة أشكاله، التي لا تزال من بين العقبات الكبرى التي تقف في طريق اكتمال تحرر وتقدم البلدان النامية وجميع الشعوب المعنية - الفقرة ج ) .. فأصبحت جهود الدول ( من بينها إسرائيل لأهداف خاصة بها سآتي على ذكرها لاحقا ) تتركز على الأبحاث و الدراسات و إستخدام سبل الزراعة المكثفة التي تتميز بمساحاتها الأصغر و إنتاجيتها الأوفر , و في هذا السياق بدء السباق , فأخذت الشركات المتخصصة في تحسين السلالات تسعى جاهدة في سبيل إنتاج سلالات الحيوانات المنتجة من حيث كفاءة التحويل الغذائي ( تحويل المواد العلفية إلى لحوم ) و مقاومة الأمراض و القدرة على التكيف مع الظروف الجوية المحيطة , و لكن كمشكلة موازية لحق توفير الغذاء للإنسان

برزت مشكلة توفير الغذاء للحيوان الذي سيتغذى للإنسان على منتجاته المختلفة , و للتعرف على ضخامة هذه المشكلة لا بد لنا من الوقوف و التفكير بشكل جدي عند هذه الأرقام حيث تم أخذ فلسطين كعينة لتوضيح حجم و ضخامة هذه المشكلة العالمية :

أولا : إحتياجات التغذية للثروة الحيوانية المرباة في فلسطين حسب إحصائيات العام 1999 - 2000 :

الأبقار	العجول و العجلات	الثيران	الأغنام و الماعز	الدجاج اللحم *	الدجاج البياض **
51896	26134	1976.50	268516	177310	144844.20
مجموع إحتياجات الأعلاف لعام 2000			670676.70 طن		

\* على إعتبار الوزن للدجاج اللحم عند التسويق 1.8 كغم .  
\*\* بدون إدخال فترة القلش للدجاج البياض .

ثانيا : المساحات اللازمة لسد الإحتياجات الغذائية للحيوانات المنتجة على إعتبار أن إنتاج 1 دونم = 250 كغم حبوب + 300 كغم قش .

1. الأبقار : 16 - 17 دونم بعل / رأس / سنة
2. الأغنام : 5 دونم رعوي / رأس / سنة
3. الدواجن : 1 دونم بعل / 4.7 دجاجة من النوع البياض / سنة  
1 دونم بعل / 13.8 دجاجة من النوع اللحم / سنة

فإذا قمنا بحساب المساحة اللازمة لتغذية الأبقار على سبيل المثال معتمدين على المراعي ستكون الأرقام كالتالي :  
12254 رأس من الأبقار X 17 دونم = 208318 دونم حتى نتمكن من سد إحتياجات تغذية الأبقار , و على ذلك قس .

لذلك نجد أنه من المستحيل تقديم غذاء طبيعي للحيوانات المنتجة , حيث بدأت الشركات المنتجة للأعلاف تتجه إلى بدائل و مركبات الأعلاف , فنظرا لإرتفاع أسعار البروتين عالميا تم اللجوء إلى استخدام مخلفات المسالخ و مسحوق العظام و السمك و غيرها كمصادر للبروتين و أنواع مختلفة من الزيوت المهدرجة كمصادر للطاقة و

ذلك لإستخدامها في تصنيع خلطات الأعلاف , و لكن هذه البدائل ذات فائدة و خطورة في آن . فكل منا يتذكر مشاكل تلوث اللحوم و مشكلة الطحين الفاسد و جنون البقر و الدجاج البلجيكي و غيرها كثير .

بالرغم مما سبق فقد تمكنت الدول المتقدمة ( و حتى النامية ) من توفير الغذاء لمواطنيها بشكل جيد , و لا زالت تبحث في سبل إعطاء إنسانها حقه الذي كفلته له الأمم المتحدة في توفر الغذاء , و لكن جراء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين الذي زاد عن نصف قرن ، و الذي حرم الأراضي الفلسطينية من عملية التطوير الطبيعي الذي مرت به باقي الأقطار , و بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل تضيق الفجوة المترتبة عن الإحتلال , لا زال المستهلك الفلسطيني يعاني من نقص كبير في معدل إستهلاكه لأبسط المواد الأساسية التي تدخل في سلة غذائه . و في هذا المقام أرغب في طرح هذه الإحصائية كمثال على نسبة إستهلاك الفرد في المجتمع الفلسطيني من أحد السلع الضرورية ألا و هي الدواجن , حيث يصل الإستهلاك السنوي للمجتمع الفلسطيني ما يقارب 48 مليون طن من لحوم الدواجن , و لا تتعدى نسبة استهلاك الفرد ما يزيد على 13.8 كغم/ سنة ، و إذا قارنا هذه النسبة مع نسبة استهلاك الفرد في إسرائيل ( 44 كغم/ السنة ) أو مع نسبة استهلاك الفرد في الأردن ( 24 كغم/ السنة ) نجد أن هذه النسبة منخفضة جداً بالرغم من أن غالبية الفلسطينيين يقبلون على لحوم الدواجن وذلك لسببين رئيسيين:

1. الظروف الإقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني جعلت المستهلكين يتجهون إلى مصادر أرخص للبروتين الحيواني و الذي يحتوي على بعض الأحماض الأمينية التي لا توجد حتى في (( العدس )) , حيث تشكل لحوم الدواجن أرخص مصادر البروتين الحيواني مما جعل المستهلكين يقبلون عليه بكثرة .
2. من ناحية صحية ، لانخفاض نسبة الكوليسترول و الدهن في لحوم الدواجن , مما جعل إستهلاكه صحياً أكثر من لحوم الأغنام .

هذا عدى عن الإنخفاض الحاد في نسبة إستهلاك الفرد في فلسطين من الدقيق و بيض المائدة و الحليب و الخضروات و غيرها من السلع الأساسية ( أرجو أن تفهموا أنني أتكلم عن الظروف الطبيعية ) و لكن ما زاد الأمر سوء هو الإغلاق و الحصار الذي تفرضه { مركبا 4 } على التجمعات السكانية و عزلها عن بعضها مما جعل إدخال المواد الغذائية لمنطقة ما بمثابة أحد الأعياد القومية , لما تعانيه من نقص حاد في المواد الغذائية و حتى الدوائية طيلة فترة حظر التجول , و لا اريد ذكر انتهاء مدة صلاحية المواد الغذائية اوحتى تلفها بسبب قطع التيار الكهربائي من قبل { مركبا 4 } .

لقد قامت إسرائيل و منذ إعادة إحتلالها للمناطق المدارة من قبل السلطة الفلسطينية , بمنع إدخال المواد الغذائية للأسواق الفلسطينية , و النقص الحاد في السلع التمونية و الدوائية الحاصل في المجتمع الفلسطيني يهدد بوقوع كارثة صحية – إن لم تكن قد وقعت في بعض المناطق - فلا دقيق لإنتاج الخبز و لا حليب لتغذية الأطفال و لا حتى دواء لمعالجة المرضى .... (أن الأزمة الغذائية الخطيرة التي تبثي الآن شعوب البلدان النامية، حيث يعيش معظم الجياح وسيئي التغذية من سكان العالم وحيث ينتج أكثر من ثلثي العالم نحو ثلث أغذيته -وهذا اختلال في

التوازن يندر بالتفاقم في السنوات العشر القادمة- لا تقتصر على كونها مشحونة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة فحسب، بل تشكل أيضا تهديدا خطيرا لأهم المبادئ والقيم المرتبطة بالحق في الحياة وبالكرامة الإنسانية، والمكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - مادة أ - من الإعلان العالمي الخاص بإستئصال الجوع و سوء التغذية ) و التقرير الذي أعدته إحدى الجامعات الأمريكية , أشار و بكل وضوح إلى أن غالبية الأطفال الفلسطينيين يعانون من سوء التغذية , من جهة أخرى فإنه حتى و إن سمحت إسرائيل في بعض الأوقات و المناطق ( التي يسودها الهدوء ) بدخول القلة القليلة من المواد الغذائية , فإنها منعت الرقابة على الأغذية الواردة للمستهلك الفلسطيني , بسبب فرضها نظام حظر التجول , الأمر الذي أدى إلى وصول سلع غذائية للأسواق الفلسطينية دون السماح للرقيب بالتجول لفحص هذه الأغذية و مدى صلاحيتها للإستهلاك الأدمي , فهل تفعل إسرائيل هذا بشكل متعمد ( لحاجة في نفس شارون ) ؟

لكن ....

1. هل نجعل هذا الإنخفاض في الإستهلاك سببا للمتاجرة ب مواد غذائية ذات مصادر مشكوك في صحتها و قابليتها للإستهلاك الأدمي ؟
  2. هل نستغل حاجة الإنسان للغذاء بصورة سريعة ( فترة رفع حظر التجول ) لتميرير مواد غذائية غير مراقبة و حده الله ثم التاجر الذي أحضرها يعلم مدى سلامتها ؟
- سأجيب على ذلك و لكن بإسهاب , حتى يفهم التاجر قبل المستهلك خطورة التعامل مع الأغذية غير المراقبة صحيا و المشكوك في مصدرها و سلامتها.

### ما هو التلوث الغذائي ؟

الملوثات التي تسبب التلوث و التسمم الغذائي كثيرة منها :

1. سريعة التأثير مثل السالمونيلا و الميكرو بلازما .. الخ .
2. بطئ التأثير مثل الدايبوكسين و الأفلاتوكسين و غيرها

وهناك من يعتبر النوع الأخير أشد خطرا و ضراوة لإمكانية إستخدامه كسلاح غير منظور لأن تأثيره خفي و يزداد بزيادة تركمه في الجسم , و لشرح وجهة النظر هذه و التي وافقها سأقوم بشرح ما هو الدايبوكسين :  
الدايبوكسين هو الأسم الشائع للمادة { tetra chlorodibenzo – para – dioxin - 2,3,7,8, (TCPP) } و هذه المادة ناتجة عن عمالية الكلورة ( إنتاج غاز الكلور ) أو احراق فضلات البلدية أو انتاج مبيدات الأعشاب , و التعرض للدايبوكسين يحدث غالبا عن طريق استهلاك الأغذية الملوثة أو الهواء و النوع الأول أشد خطورة , و تكمن الخطورة في وجود الدايبوكسين في المواد الغذائية في أنه يقوم بتكوين أورام دهنية تقوم بإفرازاتها في دهون الجسم و تمنع طرحها في البول , و آلية عمل الدايبوكسين مشابهة إلى حد كبير آلية عمل الهرمونات , حيث

يتحد الديوكسين مع الناقل الخليوي الذي يقوم بنقل الغذاء إلى داخل خلايا الجسم و يقوم بتكوين العامل الناسخ الذي يحفز على انتج كميات ضخمة من البروتين مما يتسبب في حالات مرضية معقدة مثل ( تنشيط السرطان , تعديل جهاز المناعة , تغيير مستوى هرمونات الغدة الدرقية و الأنسولين و الكورتيزول و التستستيرون ) , كما يقوم بتغيير تأثير الهرمونات على الأعضاء عن طريق تشويش عملها و تمثيلها .

و الخطورة في الأمر أن هذه التأثيرات لا تتم ملاحظتها على المدى القريب و إنما تظهر بعد فترات متفاوتة تبعا لكمية الديوكسين و المكان الذي تركز فيه داخل جسم الإنسان , فيكون قد فات الوقت على المعالجة.

كذلك الحال بالنسبة للأفلاتوكسين حيث يكون موجود في الحبوب على إختلاف أنواعها من أرز و قمح و شعير و حتى المكسرات , فيقوم الإنسان بتناولها دون علمه بأنه يدخل أحد أخطر السموم إلى جسمه و التي بتراكمها ستؤدي إلى الكثير من الحالات المرضية المعقدة .

من المعروف أن هناك ضريبة للتقدم لا بد أن تدفع , فإننتاج غاز الكلور للتعقيم و إنتاج مبيدات الأعشاب أنتج الديوكسين كواحد من مخلفات عملية انتاجهما , و هناك الكثير من الأبحاث و العمليات التي كان هدفها الأساسي خدمة الإنسان لكنها أنتجت مخلفات ذات ضراوة و تأثير قاتل على المخدم .

### حرب إبادة

ما لا يختلف عليه إثنان أن التقدم في إجراء الأبحاث حول إسراع عملية الإنتاج لهو مطلب ضروري في سبيل حفظ حق الإنسان في توفر الغذاء ( مادة 1 من الإعلان العالمي الخاص بإستئصال الجوع و سوء التغذية ) , و لكن ما لا يرضاه أحد أن تكون هذه الأبحاث في أيد غير أمينه تستغلها لتحقيق مكاسب مادية سريعة , كإستخدام الهرمونات في تصنيع الأعلاف أو اتباع نتائج تجارب غير موثوقة و تعريض حياة المستهلكين للخطر , و لكن الخطر الأكبر هو أن يتم دس عناصر خفية و قاتلة ( ديوكسين , أفلاتوكسين و غيرها ) في غذاء البشر كوسيلة من وسائل الحرب التي تشنها إسرائيل في سعيها الدؤوب لإبادة الشعب الفلسطيني , و الأخطر من ذلك أن يقوم أشخاص من أبناء هذا الشعب المستهدف بقصد تحقيق مكاسب مادية أو بغباء مدقع و عدم إدراك لهذه المخططات الرامية إلى الإضرار بصحة المستهلكين الفلسطينيين , فيقوموا بتهريب هذه المنتجات للأسواق الفلسطينية ظنا منهم أنهم يحققون مكاسب مادية , و أكبر مثال على ذلك محطات الابحاث الزراعية المنتشرة في الكيبوتسات و المستوطنات الإسرائيلية , حيث يتم فيها إجراء تجارب على مختلف المنتجات من دواجن و بيض و حليب و غيرها لسبب معن بتحسين الإنتاج الإسرائيلي و سبب غير معن هدفه البعيد الفتك بالشعب الفلسطيني , فبعد الإنتهاء من تجاربهم يقوموا بعرض هذه المنتجات على بعض ضعاف النفوس لشرائها بأثمان زهيدة جدا و أحيانا برسم تنظيف محطة التجارب , حيث يقوم زمرة من هذا الشعب بشراء هذه المنتجات من محطات التجارب و بيعها في الأسواق الفلسطينية دون رادع من ضمير أو إدراك لما تفعله أيديهم , و هم لا يدركون أنهم سيعرضون أبنئهم و أقاربهم أو حتى أنفسهم لخطر استهلاك هذه المواد , كما أنهم لا يدركون أنهم بعملهم هذا فإنهم يكملون حلقة الأبحاث الإسرائيلية في تجريب نتائجها على الإنسان دون علمه مستغلين حاجته للغذاء , و المؤشرات



الواضحة من إزدياد حالات السرطان بشكل مضاعف خير دليل على ذلك , حيث كانت الحالات التي وصلت للمعالجة من الإصابة بالسرطان في عام 1990 حوالي 350 حالة , تضاعفت هذه الحالات في عام 1999 إلى 840 حالة جديدة , و لا توجد إحصائيات تغطي الأعوام 2000 - 2002 بسبب الأوضاع السياسية السائدة . فمن هنا نتضح ملامح المخطط الإسرائيلي , فمن جهة تقوم { مركبا 4 } بمحاصرة المدن و القرى و المخيمات الفلسطينية و تقطيع أوصالها حتى داخل المدينة الواحدة , و منع وصول المواد الغذائية و الدوائية لها , و من جهة أخرى تقوم بتوفير مواد غذائية بأسعار زهيدة جدا ( 1 كغم مرتديلا 4 شيكل !!!؟؟؟ دجاج مجمد 1.5 كغم 3.5 شيكل !!!؟؟؟ حتى حليب الأطفال إنخفض سعره بنسبة 22 - 30 % و الدعاية دائما { كلو يا فقراء } , و الطامة الكبرى أن ليس هناك رقيب يسأل عن مصدر هذه الأغذية , لأن الرقيب نفسه يريد أن يسرع في التزود بالمواد الغذائية قبل إعادة فرض حظر التجول , حتى و إن تمكن من سرقة بضع دقائق للقيام بواجبه فلا توجد سلطة تنفيذية لفرض القانون و لا يوجد سجون لمعاقبة المخالفين , و هذا ما تريده إسرائيل من بث حالة من الفوضى في المجتمع الفلسطيني , فباعة الخضار يقفون بسياراتهم و عرباتهم في وسط الطريق , و تلقى النفايات هنا و هناك , و لا احترام لقوانين السير إلا بوجود شرطي ( و يزيد إحترامنا لقوانين السير إذا كان الشرطي إسرائيلي ) ففي ظل الفوضى يسهل على إسرائيل تمرير أي مخطط مهما كانت خطورته دون الإنتباه له , فالجميع في عجلة من أمره و يريد أن يستغل كل دقيقة في بضعة الساعات المتاحة من رفع حظر التجول .

منذ أن أكل سيدنا آدم التفاحة , بدأ وضع القوانين على الأرض , فكانت و على مر القرون تأتي إما ربانية أو بشرية , و لكن بغض النظر عن مصدر هذه القوانين و الشرائع , سمائية كانت أو أرضية فليس لها معنى أو تأثير إن لم تجد من يحترمها أو يطبقها , حتى و إن كان مصدرها رب السماء و الأرض أو حتى من مصدر الشريعة البشرية و القانون الدولي على الأرض من الأمم المتحدة أو مجلس الأمن , فكثيرة هي القوانين التي ضمنت حقوق الإنسان و نجدها تنتهك و بشكل واضح من واضعيها في جميع أسواق المعمورة, و كثيرة هي القرارات التي أقرتها الأمم المتحدة بحق إسرائيل و لم ينفذ منها شئ بسبب عدم وجود قوة تضمن تنفيذها .

نبدأ في إحترام قوانين السير عند رؤيته الشرطي الإسرائيلي و يصبح نفر منا يستحق جائزة السائق المثالي على حسن قيادته و التزامه بالقوانين , ولكن الشرطي الإسرائيلي لا يقوم بمخالفة تاجر أغذية فلسطيني لعدم صلاحية الأغذية التي يتاجر بها , الرقيب على الأغذية و سلامة المواطنين خاضع لنظام منع التجول , و مركبا 4 معنية جدا بمنعه من القيامه بعمله , فهل ننتظر منظمة الصحة العالمية و منظمة الأغذية العالمية لتراقب لنا أغذيتنا ؟ حتى و إن فعلت فكل ما سنقوم به هو إصدار قرارات لن تجد من يحترمها و يطبقها إن لم تكن في داخلنا نرغب بالحفاظ على أنفسنا و صحة و سلامة أبنئنا .

فكفانا ما تفعله بنا مركبا 4 الإسرائيلية بدعم من F16 الأمريكية.

المجلس الوطني الفلسطيني  
المسار الديمقراطي و آفاق المستقبل

وحدة البحوث والدراسات  
حقوق الانسان مركز رام الله لدراسات

مدخل

لم يعد خافيا أن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان باتت تنصدر اهتماما متزايدا في أوساط المجتمع الدولي بأسره منذ العقد الأخير من القرن الماضي ومطلع هذا القرن، ويمكن لحظ هذا الاهتمام من خلال أشغال هذه القضية مساحات متزايدة في الخطاب السياسي والإعلامي والثقافي المتداول عالميا وإقليميا ومحليا.

ويمكن الاستدلال على هذا الاهتمام من خلال ازدياد المنظمات والمراكز المهنية والتخصصية الناشطة في هذا الميدان، والتي أصبح شاغها الرئيسي تعزيز وترسيخ التوجهات الديمقراطية والنظم المدنية والدستورية، والمواظبة على توجيه الانتقادات المتزايدة للنظم الاستبدادية والشمولية المعادية للديمقراطية والتي تفرض سيادتها وشرعيتها بسطوة الأجهزة البوليسية، معتدية بذلك على أبسط القيم الديمقراطية.

وبدون أننى شك فإن موجة التغيير التي اجتاحت العالم وصلت رياحها وحدود تأثيرها المباشر وغير المباشر إلى مختلف البلدان والمجتمعات التي ما زالت خياراتها الديمقراطية غير منجزة، ومنطقتنا العربية التي طالتها رياح التغيير، ما زالت بعيدة في الواقع عن الفعل والاستجابة المباشرة رغم محاولات بعض الأنظمة العربية إحداث بعض الهندسة "الديمقراطية" المسيطر عليها من قبل الأنظمة ذاتها.

على المستوى الفلسطيني فقد بات الاهتمام جليا في الموضوع الديمقراطي سيما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وبلورة كيان فلسطيني ناشئ على الأرض الفلسطينية، بما يرافق ذلك من إمكانية لتجسيد ممارسة ديمقراطية شاملة في مختلف الميادين، بعد ان كان ذلك متعذرا لفترات طويلة من الزمن بسبب الاحتلال الإسرائيلي وواقع الشتات الفلسطيني ووجود التجربة الفلسطينية المأسسة خارج نطاق الوطن الفلسطيني، بما تركه ذلك من آثار على تلك التجربة جراء تداخل العوامل العربية والخارجية على هذه التجربة.

وجدير بالملاحظة هنا انه في الوقت الذي نحاول فيه قراءة وتتبع أحد أوجه التجربة الفلسطينية في مجال الديمقراطية على مدار أكثر من ثلاثة عقود من خلال تجربة المجلس الوطني الفلسطيني بصفته أعلى هيئة تمثيلية تشريعية للشعب الفلسطيني أن نأخذ بعين الاعتبار أنها قامت وتبلورت في ظروف غير طبيعية وخارج بيئتها الطبيعية بسبب الظروف السياسية المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي. وعليه فإن اعتماد المعايير الكلاسيكية للديمقراطية كمفهوم وترجمات عملية مباشرة لا يمكن انطباقها على التجربة الفلسطينية ماضيا وحاضرا، لان هناك خصوصية وفرادة لهذه التجربة يجب مراعاتها وبما لا يوقع الباحث في استنتاجات محجفة لا تعكس الواقع ولا تعطي تلك التجربة تقييمها الواقعي دون مبالغة وتهويل، وأيضا دون التقليل من شأنها في حدود ظرفها الملموس. وتقييدا بالمنهجية المشار لها فان هذه الدراسة ستعتمد إلى محاكمة تجربة المجلس الوطني الفلسطيني ومدى مساهمتها في دفع المسار الديمقراطي من خلال بعدين رئيسيين:

البعد الأول يتعلق بالنصوص والمواثيق الأساسية ومقررات المجالس الوطنية المتعاقبة حتى وقتنا الراهن.

والبعد الثاني: اقتراب أو ابتعاد الممارسة والتطبيق من هذه النصوص، والتمييز بين الأسباب القاهرة من غيرها لتحديد اثر العامل الذاتي في هذه التجربة سلباً أم إيجاباً.

#### البعد الأول : النصوص ومنحائها العام

أ- النظام الأساسي:

هل ما ورد في النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ولوائح المجلس الوطني الفلسطيني تؤشر إلى بعد ديمقراطي واضح الملامح؟ هذا ما سنستوضحه من خلال تفحص تلك النصوص وهي على النحو التالي:

في الباب الثاني المادة (5) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ورد ما يلي "ينتخب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية"

وفي المادة (6-أ) جاء ما يلي "إذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني، استمر المجلس قائماً إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات".

والمادة (6-ب) "إذا شغل مقعد أو أكثر في المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب يعين المجلس العضو أو الأعضاء لملء المقاعد الشاغرة".

المادة (7-أ) ورد ما يلي "المجلس الوطني الفلسطيني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها".

المادة (8) مدة المجلس ثلاث سنوات وينعقد دورياً بدعوة من رئيسه مرة كل سنة أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناء على طلب اللجنة التنفيذية أو من ربع أعضاء المجلس (..) فإذا لم يدع رئيس المجلس إلى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقداً حكماً في الزمان والمكان المحددين في طلب أعضائه أو طلب اللجنة التنفيذية".

وفي المادة (9) من النظام الأساسي ورد "يكون للمجلس الوطني مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين للرئيس وأمين سر ينتخبهم المجلس الوطني في بدء انعقاده".

وحول صلاحيات المجلس ورد في المادة (10) من النظام الأساسي "ينظر المجلس الوطني في دورة انعقاده العادية في:

أ- التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن إنجازات المنظمة وأجهزتها.

ب- التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية.

ت- الاقتراحات التي تقدم إليه من اللجنة التنفيذية وتوصيات لجان المجلس.

ث - أي مسائل أخرى تعرض عليه".

المادة (11) جاء فيها "يؤلف المجلس الوطني تيسيرا لأعماله اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها، وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها له، الذي يقوم بدوره بمناقشتها ويصدر قراراته بشأنها".

وورد في المادة (12) ما يلي "يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي أعضائه وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين".

وورد في الباب الثالث من النظام الأساسي تحت عنوان اللجنة التنفيذية المادة (13) ما يلي

(13-أ) "يتم انتخاب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني".

(13-ج) "تنتخب اللجنة التنفيذية من داخل المجلس الوطني".

وفي اللائحة الناظمة لعمل المجلس الوطني أثناء انعقاده هناك العديد من النصوص التي تستند إلى المعايير الديمقراطية في حق التعبير وإيداء الملاحظات والمناقشة وتعديل النصوص.. وانتخاب رئيس المجلس الوطني ومكتب الرئاسة وهذا مبين في المواد (1،2،3،4،5،6،7) من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني.

ب - قرارات المجالس الوطنية:

ولإلقاء المزيد من الضوء على مراعاة البعد الديمقراطي يمكن تفحص عدد من النصوص ذات الصلة والتي وردت في قرارات المجلس الوطني في دوراته المختلفة على النحو التالي:

الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني عام (1974) وتحت عنوان البرنامج السياسي المرحلي (برنامج النقاط العشر) الذي تم إقراره في المجلس ورد ما يلي في بند (4) من القرارات: "أن أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجيته منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة".

وفي بند (5) منه أيضا ورد "النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية-فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال".

وفي الدورة الرابعة عشرة التي عقدت في العام (1979) وتحت عنوان البرنامج السياسي الصادر عن المجلس جاء فيه "استجابة منا لارادة شعبنا وللتحديات التي تواجهنا وإيماننا منا بالوحدة الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية طريقا وحيدا

لانتصارنا وانطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية ووثيقة طرابلس الودية بين فصائل الثورة وحق شعبنا في إقامة الدولة الديمقراطية على كامل ترابه الوطني... الخ" وهو بمثابة تأكيد على مضمون الدولة الفلسطينية المنشودة.

وفي الدورة السادسة عشرة التي عقدت في الجزائر شباط (1983) وردت عدد من القرارات التي يمكن استخلاص التالي منها:

تحت عنوان الوحدة الوطنية ورد "يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة في إطار م.ت.ف. والعمل على الارتقاء بصيغ العلاقات التنظيمية في جميع مؤسسات وهيئات المنظمة على قاعدة العمل الجبهوي والقيادة الجماعية وعلى اساس البرنامج التنظيمي والسياسي المقر في الدورة (14) للمجلس" وهي إشارات واضحة حول المفهوم الديمقراطي في صيغ العمل.

وتحت عنوان الوطن المحتل بند (3) ورد "يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة مضاعفة الجهود الوطنية والاجتماعية والنقابية والجماهيرية وبناء الجبهة الوطنية في الداخل وتطويرها".

وبند (5) جاء فيه "يحيي المجلس الوطني شعبنا داخل المناطق المحتلة عام (48) ويعتز بكفاحه في وجه العنصرية الصهيونية..". وتحت عنوان الشتات ورد "يوصي المجلس الوطني للجنة التنفيذية بالعمل على المحافظة على مصالح شعبنا في الشتات الاجتماعية والاقتصادية والدفاع عن حقوقهم المكتسبة وحرياتهم الأساسية وأمنهم".

وتحت عنوان عربيا - لبنان بند (2) من الإعلان السياسي "تكون في مقدمة المهام الراهنة للثورة الفلسطينية المساهمة مع الجماهير اللبنانية وقواها الوطنية الديمقراطية لمجابهة الاحتلال". وبذات الإعلان والدورة وتحت عنوان دوليا بند (7) ورد: "يؤكد المجلس الوطني على أهمية مواصلة النضال ضد سياسة التمييز العنصري التي لا تزال قيد الممارسة في العديد من الأنظمة وخاصة في جنوب أفريقيا التي تقيم أفضل العلاقات مع العدو الصهيوني". وورد أيضا تحت العنوان الدولي بند (9) فقرة (2) ما يلي "يؤكد المجلس الوطني على إدانته الحازمة لجميع الممارسات التي تنتهك الشرعية الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها".

وفي الدورة (19) للمجلس الوطني التي عقدت في الجزائر في العام (1988) والتي صدر في نهاية أعمال هذه الدورة وثيقة إعلان الاستقلال وجاء فيها "ان دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق وتضامن فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي والرأي الآخر وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل على أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون". وورد أيضا في ذات الوثيقة "وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته".

وفي الدورة (21) التي عقدت في العام (1996) في مدينة غزة وتحت عنوان "قرارات المجلس الوطني الفلسطيني (أ) القرارات السياسية ورد ما يلي: قرار حول بناء وترسيخ السلطة الوطنية الفلسطينية فقرة (2) "إن المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد دورته الحادية والعشرين في مدينة غزة الباسلة وفي ظل سلطتنا الوطنية يؤكد على تركيز جهود الشعب الفلسطيني وتجنيد إمكانياته وقدراته كلها في سبيل إزالة الاحتلال والاستيطان وبناء السلطة وترسيخها على أساس احترام القانون والنظام من أجل التعددية السياسية والطريق الديمقراطي". وتضمن أيضا وتحت نفس العنوان "وإن المجلس الوطني إذ يدين جميع المحاولات الرامية إلى المس بالأمن الوطني والمصالح الوطنية لشعبنا يؤكد على وحدانية السلطة ووحداية السلاح وإذ يحيي المجلس سلطتنا الوطنية التي تصدت لمحاولات المس بالأمن والنظام العام بهدف إضعاف السلطة لتميرير المشاريع المشبوهة التي تستهدف النيل من حقوقنا، ليدعو السلطة الوطنية إلى التقيد التام بأحكام القانون والنظام والحفاظ على الحريات العامة والحياة الديمقراطية".

كما وصدر عن هذه الدورة قرار حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية جاء فيه "ان المجلس الوطني الفلسطيني وهو يبارك لشعبنا الفلسطيني داخل الوطن هذا النجاح الكبير الذي حققته التجربة الديمقراطية يعتبر الانتخابات الرئاسية والتشريعية الركيزة الثانية في بناء الكيان الوطني المستقل، إن المشاركة الجماهيرية الشاملة في الانتخابات وتوفير الحرية الكاملة للقوى والأحزاب والفصائل والأفراد لخوض الانتخابات وطرح برامجها بكل حرية قد نقل شعبنا نقلة نوعية الى مصاف الشعوب الديمقراطية في عالمنا المعاصر، وأضاف قوة وزخما لكفاحنا في سبيل الحرية وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة". هذا وقد فصل القرار في صلاحيات ودور المجلس التشريعي الرقابي والتشريعي والوطني ... والذي سنتطرق له في قراءة النصوص لدى بحث العلاقة بين المجلسين التشريعي والوطني.

### المعالم الديمقراطية واضحة في النظم واللوائح

ما تقدم من نصوص في لوائح المجلس الوطني الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك القرارات الصادرة عن المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة وآخرها الدورة (21) التي عقدت في غزة، تبين ان المبادئ الديمقراطية

للمجلس الوطني الفلسطيني كانت متوافرة، وليس عسيرا على الباحث أن يتلمس ذلك من خلال البنود العديدة الواردة بند (5) الذي ينص صراحة على ان الأصل في عضوية المجلس هو الانتخاب، وتحديد مدة كل مجلس بثلاث سنوات، ودورية انعقاده بشكل نظامي كل عام وامكانية عقده استثنائيا في حال تطلبت الظروف ذلك ..الخ.

وكذلك يتضح من النصوص دورية انتخاب رئيس المجلس الوطني ومكتب الرئاسة في كل دورة من دوراته، وانتخابه اللجنة التنفيذية من داخله .. كما تنص المادتين (10،13). وفي القرارات فإن المنحى العام جاء منسجما مع النصوص وورد في أكثر من دوره قرارات حول مضمون الدولة الفلسطينية المنشودة وكذلك الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس الوطني في الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية والحياتية، وتأكيد في أكثر من قرار على مناهضته للعنصرية والأنظمة التي تنتهك الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد مثلت الدوريتين (19 و 21) للمجلس الوطني الفلسطيني النموذج الأكثر وضوحا في التوجهات الديمقراطية. فوثيقة إعلان الاستقلال التي صدرت عن الدورة (19) للمجلس الوطني في العام (1998) تعتبر مستندا شديدا للوضوح في انحيازه للخيار الديمقراطي وذلك من خلال تحديدها الصريح للنظام السياسي الفلسطيني كنظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية لحقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي ونبذ سياسة التمييز العرقي أو الديني أو بين الرجل والمرأة والتأكيد على دولة القانون وسيادة القضاء والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وحقوق الإنسان ومبادئ الشرعية الدولية والتعايش السلمي.

وقد جاءت الدورة (21) للمجلس الوطني التي عقدت في غزة عام (1996) وبعد قيام السلطة الوطنية على الأرض الفلسطينية لتشكيل هي الأخرى من خلال قراراتها دفعا عمليا للتوجهات الديمقراطية من خلال التأكيد على سيادة القانون والتعددية السياسية وصيانة الحريات العامة وكذلك التأكيد على حرية الأحزاب والأشخاص في خوض الانتخابات التشريعية والرئاسية على اساس حريتها الكاملة في طرح برامجها.

وإذا كان المشهد الديمقراطي في بعده النظري قد تم تظهيره من خلال قرارات المجلس الوطني ومواد وبنود النظام الأساسي لمنظمة التحرير، فان استكمال المشهد من كافة أوجهه يفترض ويستوجب الوقوف على البعد العملي التطبيقي وتفحصه لجهة التطابق مع النصوص ام الافتراق عنها وهذا ما سنأتي عليه مباشرة عرضا وتحليلا.

أين يقف البعد التطبيقي من النصوص والقرارات؟

ما المقصود بالبعد التطبيقي؟ يقصد فيه واقع التجربة الحي في العمل البرلماني والنتائج العملية التي ترتبت عن هذه التجربة وما وصلت اليه حيث يدور الحديث عن تجربة ما زالت قائمة وحصل عليها الكثير من التبدلات خصوصا في السنوات الأخيرة نتيجة التغيرات التي شهدتها الواقع الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية.

وللوقوف عن كثب على هذه التجربة التي لم تكن معزولة عن الاشكاليات التي عاشتها التجربة الفلسطينية في الشتات، لا بد من رصدها أولا من جانب التوافق مع النص او الافتراق عنه ومن ثم الدخول في قراءة للأسباب والمعوقات وصولا الى المناقشة الدائرة منذ زمن حول الانتخابات العامة التشريعية ارتباطا باستحقاق إقامة وتجسيد الدولة والسيادة الوطنية.

### أولا: جوانب خلل مرئية في التجربة

وتحت هذا العنوان يمكن إيراد عدد من الملاحظات التي لها دلالات واضحة على علاقة النظري بالتطبيقي وهي التالية:

1- الأساس في عضوية المجلس الوطني هو الانتخاب المباشر من قبل الشعب الفلسطيني كما تنص المادة (5) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير. وإذا تعذر إجراء الانتخابات استمر المجلس قائما الى أن تنتهي ظروف الانتخابات كما تشير المادة (6) من النظام الأساسي. وهذا الأمر بدأ مفهوما طيلة وجود العمل الفلسطيني متركزا في الخارج ولكن بعد قيام السلطة الوطنية بدأت تطرح تساؤلات كثيرة حول المعوقات لمثل هذه الانتخابات سيما بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في (1999/4/5) وبعد انتهاء صلاحية المجلس التشريعي.

2- استنادا الى المادة (8) من النظام الأساسي فان مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات وينعقد دوريا بدعوة من رئيسه مرة كل سنة الى جانب إمكانية عقد دورات استثنائية للمجلس في حال تطلب الأمر ذلك. وهنا يمكن ملاحظة أمرين أساسيين:

أولا: فيما يتصل بالاستحقاق الزمني المحدد بثلاث سنوات لاعادة تشكيل المجلس الوطني من جديد فمن المفترض أن نقف الان أمام المجلس (13) باعتبار العام (1964) هو العام الأساسي، ولكن واقعيًا ما زلنا في المجلس الخامس، أي ان حدود الخلل تتجاوز ال (60%) وبما يقود الى نتيجة مفادها أن التغيير لم يكن منتظما.

ثانيا: استنادا إلى الحساب الزمني المفترض فان هناك (37) عاما قد مضت منذ المجلس الأول في القدس، وهذا يعني أننا يجب أن نقف أمام (37) دورة للمجلس الوطني في حال انعقاده بشكل دوري كل سنة مرة. والفارق بين الافتراضي والواقعي يفصله (16) دورة، والخلل هنا يفوق نسبة ال (40%).



3- عضوية المجلس الوطني وبحسب نظام انتخاب المجلس الوطني (الفصل الرابع المادة 3) محددة ب (217) عضوا توزع حسب نسبة عدد السكان في كل تجمع من تجمعات الشعب الفلسطيني. فيما العدد الفعلي لعدد أعضاء المجلس الوطني وصل في الدورة (21) إلى (738) عضوا وهذا العدد فاق ما هو محدد بثلاثة أضعاف، وإذا كانت الزيادة الحاصلة في جزء منها معروفة من خلال إضافة عضوية الداخل المقدرة ب (180) عضوا فان هناك زيادة كبيرة أخرى غير معروفة الأسباب، وان كانت المادة (32) من النظام الأساسي (الباب الخامس - أحكام انتقالية) تبيح هذه الزيادة حيث تنص "يحق للمجلس الوطني ويعود له وحده صلاحية ضم أعضاء جدد إليه من حين لآخر، حسبما يرى ذلك ملائما وبحسب ما تمليه متطلبات معركة التحرير ومقتضيات تعميق الوحدة الوطنية في ضوء أحكام الميثاق الوطني وذلك وفق نظام تقدمه اللجنة التنفيذية في الدورة المقبلة".

4- وبالتحلل من صرامة النصوص ومدى الاقتراب منها او الابتعاد عنها فان واقع تجربة المجلس الوطني الفلسطيني حكمتها جملة من العوامل الداخلية والخارجية والتي بتضافرها معا قادت الى جملة من الاخفاقات في المجال الديمقراطي، ولتحديدها بشكل ملموس فهذا يتطلب حكما الوقوف على هذه المؤثرات وتحديدها.

#### أولا: المؤثرات الخارجية

وتتعلق بانطلاق تجربة المجلس الوطني الفلسطيني منذ العام (1964) ومراحل تطورها اللاحقة حتى العام (1996)، حيث يمكن الجزم أن هذه التجربة بدت تجربة فريدة وغريبة بعض الشيء فلدت تشكيل المجلس الوطني الأول الذي عقد في القدس وتحديدها كمقر رئيسي للمجلس الوطني، كانت الأراضي الفلسطينية تنقسمها ثلاث سلطات: فلسطين المحتلة عام (1948) تحت الاحتلال الإسرائيلي، الضفة الغربية تتبع الحكم الأردني فيما قطاع غزة يتبع الإدارة المصرية، أي انه ومنذ الانطلاقة الأولى للمجلس الوطني لم يكن هناك مكان لاستقلالية فلسطينية او قرار سيادي كامل. وبعد العام (1967) استكملت إسرائيل احتلالها لباقي الأراضي الفلسطينية وهذا التطور زاد من تعقيدات النضال الفلسطيني وعمل مؤسساته خصوصا البرلمان الفلسطيني الذي اتخذ مقرا مؤقتا له في عدد من العواصم العربية، ومن ثم لعبت الخلافات العربية العربية، والفلسطينية العربية دورا في عدم استتباب التجربة الفلسطينية لابل زادت إرباكها أكثر فأكثر وهذا بدون شك ترك بصماته على انتظام المسار الديمقراطي في المؤسسة التشريعية الفلسطينية العليا وساهم الى جانب العوامل الذاتية التي سنأتي على ذكرها لاحقا في تشويش البعد الديمقراطي وتهميشه أحيانا كثيرة لصالح البعد السياسي، وبالمجمل لم تكن ظروف النشأة والتطور للعمل البرلماني مواتية لتعزيز البعد الديمقراطي بل كانت في غالب الأحيان تلعب دورا كابحا ومعيقا بما في ذلك التدخلات العربية المباشرة وغير المباشرة في الموضوع الفلسطيني وجزء منه المجلس الوطني، حيث لعب وجود بعض التنظيمات الفلسطينية التي تعد امتدادا لأحزاب عربية قومية دورا سلبيا نظرا لارتباط سياسات هذه القوى بسياسات الأحزاب الام وليس استنادا لمعايير فلسطينية بحتة، مما جعل مواقفها عرضة للتغير والتبدل تبعا لعلاقة منظمة التحرير مع هذه البلدان.

كما لعبت المؤثرات الخارجية العربية دورا سلبيا في المسار الديمقراطي الفلسطيني من خلال تأكيد نموذجها السياسي في محيطها، فالأنظمة العربية بمجملها لا تتسم بالديمقراطية وبالتالي لم يكن في مصلحتها وجود نموذج فلسطيني مغاير في البيئة والتوجهات يمكن ان يشكل نموذجا جاذبا لجماهيرها، لهذا سعت بكل ما تمتلك من تأثير على الأطراف الفلسطينية لترويج نموذجها البيروقراطي الشمولي على حساب التوجهات الديمقراطية، ومن يدرك طبيعة ومنشأ المؤسسة الفلسطينية وارتباطها الوثيق في الأنظمة العربية الرسمية وان بتفاوت ومد وجزر، يدرك ان هذه العلاقة أفرزت امتدادات لها في التجربة الفلسطينية الى درجة اربكت في كثير من الأحيان القرار الفلسطيني والتوجهات الفلسطينية، لا بل وضعتها في بعض الأحيان في مواجهة جديده هددت كيان المؤسسة التشريعية ومنظمة التحرير الفلسطينية في اكثر من محطة.

## ثانيا البعد الذاتي في التجربة

يتمثل البعد الذاتي في العوامل الرئيسية التالية:

العامل الأول: عدم تبلور فهم ديمقراطي ناضج لدى كل الأطراف والقوى المشكلة للمجلس الوطني الفلسطيني، واعتماد أكثر من رؤية ومنهج للديمقراطية، فغابة البنادق "ودع مائة زهرة تنفتح في بستان الثورة" هذه المقولات عكست نموذجا فلسطينيا للفهم الديمقراطي السائد والمقرر في الساحة الفلسطينية ومؤسساته القيادية في منظمة التحرير. وهذا الفهم عدا عن ضبابيته ومطابقتها فقد كان يعكس فهما سياسيا عاما ولا يعكس بالضرورة استجابة لمبدأ ديمقراطي في الحضور والتمثيل والإقرار بمبدأ المشاركة في صنع القرار.

ونموذج آخر كان يرى في النظام الشمولي في الدول الاشتراكية القائمة آنذاك نموذجا يحتذى في الديمقراطية. وقد استوحى وبنى تجربته واستراتيجيته التغييرية على هذا الأساس. وهذا النموذج لم ينجح في تحقيق أهدافه لاسباب تتعلق أولا بارادويته وإسقاطه بشكل مفتعل على الواقع الفلسطيني دون ان يأخذ خصوصية هذا الواقع ومعطياته الملموسة المختلفة والمتباينة عن النماذج القائمة. وتاليا فان انهيار النموذج الأم وانكشاف عدم ديمقراطيته، أدى الى إضعاف الأطراف والقوى الفلسطينية وارباك رؤيتها الديمقراطية المركبة أصلا وهذا بدون شك ترك بصماته الثقيلة على عموم التجربة.

العامل الثاني: ويتعلق بطبيعة المرحلة ومضمونها، فالاتفاق الفلسطيني بتحديد المرحلة باعتبارها مرحلة تحرر وطني، يعني ان الاستراتيجية الفلسطينية بجهدا الرئيسي ستكون منصبة على البعد السياسي التحرري كأولوية على حساب البعد الديمقراطي المجتمعي الذي وان لم يغيب عن برامج التنظيمات والمؤسسات القيادية الفلسطينية، الا انه بقي مهمشا وتانويا ومحدود التطبيق، وانتهاك البعد السياسي البعد الديمقراطي الى حد التغيب والتجاهل له في كثير من الاحيان ارتباطا بالسياسي واستحقاقاته ومتطلباته التي لا يخفى انها وظفت بذكاء من قبل بعض القوى للتهرب من الإصلاح الديمقراطي، من خلال التأجيل المتكرر والذي مع الوقت تحول الى نهج قائم ومتسيد في المؤسسة القيادية الفلسطينية وتأجيل إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الذي من المفترض حسب النظام الأساسي ان يتغير كل ثلاث سنوات، يعد نموذجا على هذه

السياسة التي نذرت بحجج الدورات الاستثنائية أو التغيرات والظرف السياسي مما حال دون الالتزام باستحقاق ديمقراطي دستوري أكثر من مرة، وما زال هذا النهج قائما ومقرا في الساحة الفلسطينية.

ثالثا: نظام الكوتا الفصائلية (الحصص) واعتمادها كأساس لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني، كان له بالغ الأثر في تعثر التجربة الديمقراطية التمثيلية، حيث استخدم هذا النظام من قبل الحزب السياسي الرئيسي المتحكم بالقرار في منظمة التحرير الفلسطينية كورقة ضغط ومساومة من خلال التلاعب في الحصص، بزيادة حصة هذا الفصيل أو ذلك بهدف الاسترضاء أو الكف عن المطالبة في الإصلاح الديمقراطي على أساس النظم والداستير المقررة، وقد نجحت هذه السياسة الى حد بعيد في لعب دور إجهاضي للمشاريع المطروحة من قبل الفصائل والقوى المؤتلفة في إطار م.ت.ف. والمجلس الوطني. وبقناعتنا ان نجاح هذه السياسة لا يعود فقط الى علة في تركيبة المؤسسة السياسية وعدم رغبتها في دفع المسار الديمقراطي نحو الأمام لحسابات مصلحة، بل يعود أيضا لعدة في التنظيمات السياسية التي ارتضت بتحويل المبدأ الى عملية مساومة وحسابات مصلحة أنية لا تغير في تركيبة المؤسسة ودخلت في صراعات وتناحرات ثانوية مست مصداقيتها أمام الجمهور، لان النتيجة التي كانت تنتهي إليها مطالبات هذه القوى في الإصلاح الديمقراطي الجذري تتوقف بحدود بعض المكاسب الصغيرة وهو ما جعل الناس تعتقد ان طرح هذه الشعارات قبيل انعقاد دورات المجلس الوطني ليست أكثر من مساومات مصلحة، خصوصا وان سلوك وبنية هذه الفصائل لا تعكس انسجاما فعليا مع المبادئ الديمقراطية.

رابعا: بالتدقيق في مكونات المجلس الوطني الفلسطيني من حيث التمثيل يتضح أنه يتشكل من الفصائل السياسية المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة الى ممثلي الاتحادات الشعبية والمهنية والنقابية، ومن مندوبي الدوائر التخصصية في المنظمة والمستقلين وممثلي الجاليات الفلسطينية في المهجر. الفصائل أصبح معلوما أنها تختار مندوبيها وفقا لنظام "الحصص" أما المنظمات الشعبية فقد شكلت مظهرا ديمقراطيا في التمثيل من خلال الانتخاب، وهذا الحراك الديمقراطي شكل رفدا ديمقراطيا للمجلس من خلال ممثلي الهيئات التنفيذية المنتخبين في هذه الاتحادات والذين تتغير عضويتهم بتغير الهيئات وتجديدها، ولكن الاشكالات التي واجهتها هذه الاتحادات من انشاقات وإنشاء اتحادات موازية لعبت دورا في التشويش على هذه التجربة، الى أن تجمدت الهيئات فيها أخيرا وبقيت دون تجديد بل ان قسما من ممثلي هذه الاتحادات أصبح يلعب دورا مزدوجا من خلال وجوده في وظائف حكومية عليا في السلطة الفلسطينية وبذات الوقت يمثل اتحاد او مؤسسة شعبية.

كذلك فان مسألة المستقلين في المجلس وعضويتهم كانت من الممكن ان تشكل معلما ديمقراطيا من خلال التوزيع في العضوية وعدم قصرها على البعد السياسي الفصائلي، ولكن واقع الأمر كان بخلاف ذلك، حيث كان الاختيار للمستقلين لا يخضع لمعايير متفق عليها بقدر ما كانت خاضعة لولاءات شخصية وسياسية مما جعل من كتلة المستقلين في المجلس الوطني كتلة غير محايدة أو مستقلة في موقفها السياسي إلا ما ندر، وغالبا ما كانت تحسب بشكل أو بآخر على الفصيل الرئيسي المقرر في سياسة المنظمة والمجلس والذي لم يكن البعد الديمقراطي يشغله كثيرا.

## المتغيرات الوطنية بعد العام 1993 وأثرها على المسار الديمقراطي

بعد التوقيع على اتفاقية اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العام (1993) وقيام وتشكل السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية، دخلت القضية الفلسطينية في سياق مرحلة سياسية جديدة أبرز معالمها انتقال مركز القرار الوطني الفلسطيني إلى الأرض الفلسطينية بدلا من الخارج، وتشكلت مؤسسات انبثقت عن السلطة الفلسطينية كالمجلس التشريعي، ومجلس الوزراء، والقيادة الفلسطينية... وان كانت قد أثارت مثل هذه المتغيرات جدلا وخلافا سياسيا في الساحة الفلسطينية بين تيارات سياسية معارضة وأخرى تقود هذا النهج السياسي، الا ان المسألة التي لا خلاف حولها ان هذا المتغير حمل معه إمكانية ممارسة ديمقراطية من خلال الانتخابات التي تمت لأعضاء المجلس التشريعي ولرئيس السلطة الفلسطينية مباشرة من قبل الشعب الفلسطيني، وان كانت هذه الممارسة مقصورة ومحددة بشكل مسبق لجزء من الشعب الفلسطيني أي الضفة والقطاع وليس لكل الفلسطينيين أينما كانوا.

على أية حال ما يهمنا في هذه التطورات مسالتان رئيسيتان هما:

1. انتخابات المجلس التشريعي والعلاقة مع البرلمان الأم وانعكاسات ذلك في العلاقة والدور والمسار الديمقراطي.
2. استحقاقات الانتخابات العامة والتشريعية (البرلمان الفلسطيني الموحد في الخارج والداخل) وممكنات ذلك ومعيقاته.

أولا: المجلس التشريعي الفلسطيني: الدور والمهام والعلاقة مع الوطني

منذ أن بدأ الحديث حول إمكانية وجود مجلس تشريعي منتخب في الضفة وغزة، أثارت العديد من الأسئلة حول دور هذا المجلس وصلاحياته وعلاقته بالمجلس الوطني بصفته أعلى سلطة تشريعية فلسطينية، وكانت خلاصة التفكير الفلسطيني قد استقرت على ان يكون هناك بعد تكاملي في علاقة التشريعي بالوطني. وللوقوف على وجهة النظر الفلسطينية بشكل أكثر وضوحاً نورد عدد من المواقف التي تناولت هذا الموضوع بكل تشابكاته. فالسيد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أوضح المسألة في مقابلة معه أجرتها مجلة "المجلس" التي يصدرها المجلس الوطني الفلسطيني بالقول: "الأصل في عضوية المجلس الوطني وحسب منطوق المادة (5) من النظام الأساسي أن ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني وإذا تعذر إجراء الانتخابات كما تنص المادة (6) استمر المجلس قائماً الى ان

تتهياً ظروف الانتخابات .... وها هي الظروف تتهياً حالياً للانتخابات في الداخل وكلنا أمل بنجاحها لتعزيز ديمقراطيا مجلسنا الوطني والديمقراطية الفلسطينية عموماً".

ويضيف السيد الزعنون حول الأعضاء المنتخبين للمجلس التشريعي على أنهم اولا جزء لا يتجزأ من المجلس الوطني الذي يمثل أكثر من ستة ملايين فلسطيني في الداخل والخارج. وثانيا ان عليهم ان يرفضوا اية محاولات لتقسيم السلطة التشريعية الفلسطينية الى قسمين، في الداخل والخارج وثالثا ان الدولة الفلسطينية المستقلة سبق وان أعلنها المجلس الوطني عام (1988) واعترفت بها أكثر من مائة دولة وان لها برلمان واحد هو مجلسها الوطني الفلسطيني وانهم سيمثلون شريحة الداخل فيه والتي كانت إسرائيل تحرمها من المشاركة في اجتماعاته".

وعن الصلاحيات المنوطة بالمجلس التشريعي فقد تضمنت القرارات الصادرة عن الدورة (21) للمجلس الوطني التي عقدت في غزة عام (1996) ما يوضح ذلك، فتحت بند الانتخابات الرئاسية والتشريعية جاء ما يلي نصا "ان المجلس التشريعي المنتخب مدعو الى ممارسة دوره في الرقابة والمساعدة وسن القوانين والتشريعات الهادفة الى تعزيز مجتمعنا المدني الديمقراطي ويزيح عن كاهل شعبنا القيود التي ينوء بحملها بفعل الاحتلال الطويل لأرضنا، فالمجلس التشريعي المعبر عن تطلعات جماهيرنا في ارض الوطن تقع على عاتقه مسؤوليات العمل لاستكمال عملية البناء الداخلي وإصدار التشريعات اللازمة للخلاص من ارث الاحتلال وعهود التخلف والتسلط وتعزيز سلطة القانون والنظام العام واستقلال القضاء ومكافحة الفساد أينما وجد دون رحمة، وبناء المؤسسات التي ترعى حقوق الإنسان والمواطن وتحمي الحقوق والحريات الأساسية".

وفي قانون الانتخابات الفلسطيني الذي صدر في كانون ثاني (1995)، تم تناول ماهية العلاقة بين التشريعي والوطني، حيث ورد في البند (1) يكون أعضاء المجلس الفلسطيني (التشريعي) فور انتخابهم أعضاء في المجلس الوطني وذلك وفقا للمادتين (5 و6) من النظام الأساسي للمنظمة. وبمراجعة مضمون هاتين المادتين يتبين ان انتخاب أعضاء المجلس التشريعي بمثابة انتخابات تكميلية لأعضاء المجلس الوطني.

والمجلس التشريعي الذي بدأ بممارسة دوره بعد الانتخابات، أشار في قراراته الى التكامل ما بين المجلسين، ومنها القرارات (6-1/15/18)، و (1/8/78) و (1/21/106) والتي بمجملها ترمي إلى التنسيق بين المجلسين وبقية مؤسسات المنظمة في العمل السياسي الخارجي وتشكيل الوفود المشتركة ولجان مشتركة كالأجنيين وغيرهم...

وبالخلاصة يمكن الاستنتاج ان انتخابات المجلس التشريعي شكلت حراكا ديمقراطيا على المستوى الفلسطيني في الضفة وغزة، وفتحت الباب أمام الحديث الموسع حول انتخابات برلمانية فلسطينية شاملة لبرلمان فلسطين وعلى مستوى الإدارات المحلية والبلدية والمنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، والتنفيذ مرتبط في الإدارة الفلسطينية والقرار الفلسطيني بالدرجة الأساس. وهو بمثابة اختبار لحقيقة التوجهات الديمقراطية لديها.

#### ثانيا : استحقاق الانتخابات بين الاستجابة والتأجيل

بعد انتهاء المرحلة الانتقالية المحددة باتفاقات أوسلو بخمس سنوات، والتي انتهت في (1999/5/4)، واجه الوضع الفلسطيني مجموعة من الأسئلة الوطنية والديمقراطية على حد سواء، وأثيرت حالة من الجدل في الوسط الفلسطيني الشعبي والرسمي من داخل المؤسسات وخارجها حول خطة العمل الفلسطينية المطلوبة خصوصا وان المجلس التشريعي الفلسطيني انتهت صلاحيته بانتهاء الفترة القانونية، وأصبحت المسؤولية الرئيسية ملقاة على عاتق المؤسسة الوطنية الجامعة (م.ت.ف) والمجلس الوطني الفلسطيني.

ونظرا لإشكاليات انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني وتوزع عضويته في الداخل والشتات، فقد استعاض عنه باجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني الذي هو مؤسسة وسيطة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية للمنظمة. وعقد المركزي عددا من الاجتماعات، رسم بموجها التوجهات الفلسطينية وطنيا واجتماعيا وديمقراطيا، وكوننا معنيين بالبعد الديمقراطي فان التركيز سيتم على هذا البعد في القرارات. ففي اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني الذي عقد في غزة (9-10 أيلول 2000) اتخذت مجموعة من القرارات التي يمكن اعتبارها ردا على الإجابات المتعلقة بالمسار الديمقراطي الفلسطيني بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وارتباطها ببداية التحضير لإعلان سيادة دولة فلسطين وتجسيدها على الأرض.

فبند (5) من القرارات جاء ما يلي "استنادا إلى حق الشعب الفلسطيني المطلق في دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتجسيد سيادتها على الأرض على اساس الحق الطبيعي والتاريخي لشعبنا في إقامة دولته وفقا لقرارات الجمعية العامة رقم (181) الذي أقر بوجود دولتين في فلسطين بحدودها الانتدابية وتجسيدها لإعلان وثيقة الاستقلال الصادرة في (1988/11/15) يكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئاسة المجلس الوطني والمجلس التشريعي باتخاذ الخطوات اللازمة لتجسيد دولة فلسطين وبسط سيادتها على الأرض الفلسطينية المحتلة وعاصمتها القدس الشريف خلال الفترة القادمة، بما في ذلك إصدار الإعلان الدستوري وإنجاز قانون الانتخابات العامة لرئاسة الدولة والبرلمان الفلسطيني والتقدم بطلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة وضرورة قيام اللجنة التنفيذية بتقديم تقرير تفصيلي عن هذه الخطوات لاجتماع المجلس المركزي في جلسة خاصة قبل (15) تشرين ثاني المقبل، يوم إعلان الاستقلال الوطني المقرر في الدورة (19 عام 88) في الجزائر. وفي بند (8) من القرارات جاء أيضا "ان المجلس المركزي يؤكد مجددا على أن الديمقراطية والمساواة وصون حقوق الإنسان ومبدأ الفصل بين السلطات هما خيار الشعب الفلسطيني لبناء سلطته الوطنية ودولته المستقلة، وانطلاقا من هذه القاعدة فان المجلس المركزي يدعو اللجنة التنفيذية والسلطة الوطنية الى تعزيز الحياة

الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام استقلالية القضاء وتطوير الجهاز القضائي وتكريس مبدأ المساءلة والمحاسبة والشفافية وسيادة القانون وحماية الحريات العامة للمواطنين".

وبهذا الصدد أوضح السيد تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في كتابه "رؤية مستقبلية للأوضاع الفلسطينية والعربية" 200-2001 أن رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني بمجموعة من أوراق العمل تتناول مقترحات محددة بصدد الانتخابات المقترحة للبرلمان الفلسطيني وتفعيل الحياة الديمقراطية في فلسطين، وتضمنت الأبعاد والموجبات التي تستدعي إجراء الانتخابات باعتبارها تجسيدا لقرار استقلالي فلسطيني بغض النظر عن ان المفاوضات لم تستكمل حول قضايا الوضع الدائم بسبب ماطلة إسرائيل وعدم التزامها بتطبيق ما اتفق عليه، لا بل يمكن اعتبار وجهة النظر المقدمة استراتيجية فلسطينية لفرض السيادة والاستقلال والبدء في خطوات عملية نحو الدولة العتيدة. وقد تضمنت الورقة المقدمة الأفكار الرئيسية التالية:

- 1- اعتبار انتخاب البرلمان الفلسطيني كمارسة ديمقراطية سيادية هو في ذات الوقت إعادة تشكيل للمجلس الوطني على أسس ديمقراطية انتخابية حسب منطوق المادة (5) من النظام الأساسي للمنظمة التي تنص على انه "ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني".
- 2- ان تكون الانتخابات لعموم الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.
- 3- ان يجري الإعداد لصياغة قانون انتخابي عصري وديمقراطي يستند الى نظام انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني الصادر كملق عن الدورة الثانية للمجلس المنعقد في القاهرة في حزيران (1965) والى قانون الانتخابات الفلسطيني للعام (1995) الصادر عن رئيس السلطة الفلسطينية.
- 4- ان يعتمد لعضوية المجلس (البرلمان الموحد) العدد المنصوص عليه في نظام انتخاب المجلس الوطني (الفصل الرابع المادة 30) ألا وهو (217) عضوا توزع حسب نسبة عدد السكان في كل تجمع من تجمعات الشعب الفلسطيني.
- 5- يبقى الأساس في الانتخابات لشعبنا داخل الوطن في الضفة (بما فيها القدس) وغزة حيث يعتبر أعضاء المجلس المنتخبين ممثلي الداخل بمثابة الجسم التشريعي للكيان الفلسطيني عشية قيام الدولة ويمارسوا مهامهم باعتبارهم السلطة التشريعية للداخل.
- 6- التمسك بهدف إجراء انتخابات عامة لكل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده وحيثما كان ذلك ممكنا بالتعاون مع الجامعة العربية.
- 7- نظرا لصعوبة إجراء الانتخابات لأعضاء المجلس الوطني في الأردن بسبب التشابك والتعقيدات ، يطبق نص المادة (70) من نظام انتخاب المجلس التي تنص على ما يلي: "إذا تعذر إجراء الانتخابات في أي مركز من مراكز التجمع

يجتمع الأعضاء الذين تم انتخابهم في المراكز الأخرى، ويقررون في الطريقة التي تملأ بها المقاعد الشاغرة "وما ينطبق على الأردن ينطبق على بقية المواقع التي يستحيل إجراء الانتخابات فيها".

8- حيث يمكن إجراء الانتخابات في تجمعات شعبنا في الأقطار العربية المختلفة، تجري الانتخابات عبر سفارات وممثليات ومكاتب دولة فلسطين ويطبق نص المادة (72) من نظام انتخاب المجلس القاضية بأن "تطلب اللجنة التنفيذية من الأمانة العامة للجامعة العربية في مراكز التجمع مشاركتها في الإشراف على عملية الانتخاب..".

9- تعين اللجنة التنفيذية شخصا او اكثر بشكل مؤقت في مراكز التجمع التي لا توجد فيها مكاتب للمنظمة - كما تنص المادة (5-ب) من نظام انتخاب المجلس وذلك من أجل القيام بأعمال المدير لتنفيذ أغراض نظام الانتخاب أو القانون الانتخابي.

10- تعين اللجنة التنفيذية للمنظمة بقرار منها - حسب نص المادة (32) من نظام انتخاب المجلس حدود الدوائر الانتخابية وعدد الأشخاص المخصص لكل منها مراعية في ذلك عدد السكان والتوزيع الجغرافي وتعلن ذلك في الجريدة الرسمية وفي الجرائد المحلية لكل قطر .

11- تكلف اللجنة التنفيذية للمنظمة أحد أعضائها بمسؤولية رئيس دائرة الشؤون العامة والانتخابات حسب نص المادة (69) من نظام انتخاب المجلس، ويجري تنسيق وتوطيد العمل بين اللجنة التي يرأسها ولجنة الانتخابات المركزية المعمول بها لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ومن المفضل ان تكون لجنة واحدة موحدة.

وكما كان معلناً فمن المفترض أن يبيت المجلس المركزي الذي كان سيعقد في تشرين ثاني (2000) بهذه الورقة وكل التصورات الأخرى المطروحة بشأن التوجهات الديمقراطية الفلسطينية، الا ان اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في نهاية أيلول (2000)، خلقت واقعا سياسيا جديدا، حال معه امكانية انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني بسبب رفض إسرائيل السماح لأعضاء المجلس المركزي التحرك والوصول الى نقطة تجمع واحدة في الضفة أو غزة، ومع تصاعد الانتفاضة وتواصلها أصبحت التعقيدات أكبر، وأصبح الشاغل الرئيسي لدى كل المؤسسات القيادية الفلسطينية منصبا على البعد السياسي الوطني باعتبار الانتفاضة خيارا تصادما مع الاحتلال، وهذا الخيار مرتبط بشكل وثيق بمطالب الشعب الفلسطيني نيل حقوقه الكاملة في التحرر والسيادة ودحر الاحتلال.

#### خاتمة:

\* شكلت تجربة المجلس الوطني الفلسطيني على مدار أكثر من ثلاثة عقود، حصيلة ديمقراطية لا يمكن القول أنها كانت تجربة مكتملة وناضجة، بل شابها العديد من الثغرات والمثالب والسلبيات، والتي كان يمكن تجاوز الكثير منها فيما لو



توافرت الإرادة والقناعة بتعزيز هذا المسار خصوصاً من قبل الحزب الرئيسي المتحكم والمقرر في مسارات السياسة الفلسطينية، والذي تعامل مع هذا التوجه بشكل انتقائي.

ولكن ومن الجانب الآخر ورغم الثغرات والسلبيات التي رافقت التجربة الديمقراطية، التي ابتدأت وتطورت في سياق غير طبيعي وخارج نطاق إقليمها الوطني، إلا إنها ساهمت في تأكيد المفهوم الديمقراطي ومبادئه وأمنت اتجاهها ديمقراطياً مكن القوى المجتمعية والسياسية الإمساك به ومحاولة تكريسه كسياسة وتوجه رئيسي في سياق تجربة البناء المجتمعي الفلسطيني. وبدون شك أن انتخابات المجلس التشريعي وانتخابات الرئيس مثلت امتداداً طبيعياً لتجربة المجلس الوطني، وشكلت تطورا ملحوظا في هذا المسار رغم الملاحظات التي سجلت على هذه العملية، ولكن قيمة هذه التجربة أنها فتحت الباب واسعا أمام ثقافة وطنية ديمقراطية في أوساط القوى السياسية والمجتمعية الفلسطينية، وبما يفتح على حراك ديمقراطي شامل يطال كل المؤسسات الرسمية والشعبية والخدمية (البلديات والمجالس القروية) والغرف التجارية .. وبما يجعل من الخيار الديمقراطي خيارا ثابتا لا رجعة عنه في حياة المجتمع الفلسطيني ومؤسساته وقواه السياسة ونظامه السياسي. وهذا الأمر ممكن الحصول في حال استمرار عملية التزكيم الشعبي والوطني على طريق هذا الخيار باعتباره خيارا وشرطا لا غنى عنه للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والتنموي الشامل، وباعتباره منهجا حضاريا وعصريا يضمن مكانه محترمة للشعب الفلسطيني وسط الشعوب والأمم المتقدمة التي لعب الخيار الديمقراطي دورا مهما في وصولها إلى ما وصلت إليه.

## Abstract

as a (is a projection of the role and status of the Palestinian National Council (PNC This study provides a historical democratic body within the Palestinian political equation. The study resolutions. The study also provided background about the PNC, its formation, bylaws and and real implementation of the bylaws. The detailed comparisons between the PNC bylaws resolutions of the PNC and provided critical views on researcher discussed many items and Palestinian democratic transformation process. He discussed both political obstacles facing the researcher also technical obstacles and analyzed these obstacles from different visions. The and the official level built on the put a future vision of the Palestinian democratic practice at .Palestinian democratic experience in the PNC

\* في الآونة الأخيرة تعالت الأصوات المطالبة بالتغيير والإصلاح الشامل، وبغض النظر عن الدوافع والنوايا التي تقف وراء مل هذه الدعوات، لا سيما القادمة من أطرف خارجية، فالإصلاح الديمقراطي بالنسبة للشعب الفلسطيني مسألة حيوية وضرورية ويجب أن تشكل مساراً دائماً ومستقراً في المجتمع والنظام السياسي عموماً، وأن لا ترتبط بأزمات وضغوطات خارجية لأنها في مثل هذه الحالة ستفقد مصداقيتها خصوصاً وأن هناك خلافاً كبيراً في زاوية الرؤية لمفهوم الإصلاح ومبادئه وأهدافه بين ما يراه الشعب الفلسطيني وما تراه الاطراف الخارجية التي لا ترى من الإصلاح الا ما يخدم مصالحها الضيقة أما الشعب الفلسطيني ومصالحه وتطلعاته فهي آخر ما يمكن التفكير به أو الاكتراث له.

\*من منطلق الايمان العميق بالاصلاح، وتعزيز المسار الديمقراطي في المجتمع والحياة السياسية الفلسطينية، وفي ضوء القراءة المقدمة في هذه الدراسة حول تجربة المجلس الوطني الفلسطيني، فتمة اقتراح نتقدم به الى كل الجهات والمهتمين في الشأن الديمقراطي الفلسطيني، يتمثل في فحص امكانية اجراء انتخابات لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الخارج، استناداً الى اللوائح والنظم المقررة في النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطيني لمثل هذه العملية الديمقراطية بحدودها الدنيا متوافرة، ولكن تحويل هذه الامكانية الى حقيقة يحتاج الى جهد من مستويين أولاً جهد استطلاعي يتمثل في فحص فرص النجاح وحدودها، والمستوى الثاني إقرار التوجه العلمي للبدء فيه عملياً في الحدود الممكنة.

#### المراجع:

- النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية
- قرارات المجالس الوطنية في دورات مختلفة
- مجلة " المجلس " تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني - عمان - الأردن، أعداد مختلفة.
- قرارات المجلس المركزي الفلسطيني لعدة دورات كما صدرت في "البيان الختامي" لأعمال الدورة.
- تيسير قبعة، رؤية مستقبلية للأوضاع الفلسطينية والعربية، 2001-200.

## الإشكالية الثقافية في فلسطين دراسة في أزمة الإنتلجنسيا ودورها في المجتمع الفلسطيني

د. إيباد برغوثي

### مقدمة

للتقافة دور تحصيلي، خاصة عندما تتراجع السياسة وينحسر الاقتصاد. إنها الحصن الأخير للشعوب عندما تواجه المحن. كما أن للإنتلجنسيا دور كبير في التأثير على مسار الأمم، خاصة تلك الأمم الأقل رقياً والموجودة في العالم الثالث، ويصبح ذلك أكثر خصوصية عندما يتعلق الوضع بفلسطين، حيث الطريق في بدايته، فهناك سلطة جديدة، جاءت في ظروف استثنائية، لا أناقشها هنا بمنطق الصبح والخطأ، أو المع وال ضد، ولكن بمنطق كونها حدث جديد وفريد حيث الرؤيا لا تتضح عن بعد ولكنها تتكشف متراً بعد متر.

في ظل الظروف التي تتراجع فيها السياسة، ويتراجع الاقتصاد، يصبح دور المثقف أكبر، ويقترب واجب الحفاظ على الوجود من القداسة، ويصبح "الواجب الأول" كما وصفه كتاب "الخطة الشاملة للتقافة العربية" هو "صيانة الذات العربية في فلسطين وذلك بترك النبض الثقافي حياً بين أهلها وبين باقي الجماهير العربية... (1)".

قبل الاستطراد في دراسة خصوصية الثقافة والمثقف في فلسطين لا بد من توضيح مسألة الفرق بين المثقف وبين الإنتلجنسيا من خلال الكتابات المرجعية التي اهتمت بهذه المسألة، وهي بالإضافة إلى كتابات كلاسيكي الماركسية (2) وجدت نفسها تتضح عند مفكرين أوروبيين كالفرنسي سارتر الذي درس المثقفين دراسة معرفية، ومن هنا جاءت تعريفاته للمثقف على شكل "هو الذي يتجاوز التقنية"، وهو "الذي يدرك التعارض بين البحث عن الحقيقة وبين قيم المجتمع"، والإيطالي غرامشي الذي ربط المثقفين بالخلفية الطبقية التي يمثلونها، ومن هنا كان تعريفه لهم بأنهم "حملة وظيفية الهيمنة التي تمارسها الطبقة السائدة في المجتمع المدني" أو هم منظمو الإكراه الذي تمارسه الطبقة السائدة على سائر الطبقات بواسطة الدولة (3). إن كافة المفكرين العرب الذين درسوا دور المثقفين لم يخرجوا عن نطاق سارتر وغرامشي، بل نكاد نقول -وان كان التعميم هنا لا يعني المطلق- أن المدرسة الفكرية في المغرب العربي (عبد الله العروزي، محمد عابد الجابري،...) قد تبنت منهج سارتر، في حين أن مثيلتها في المشرق العربي (محمود أمين العالم، غالي شكري،...) قد تبنت منهج غرامشي.

المثقفون هم أصحاب العمل الفكري Brain Workers بخلاف أصحاب العمل العضلي، على أن الإنتلجنسيا وان كانت تتكون من مجموعة مثقفين، إلا أنها ليست مجموعاً ميكانيكياً وكمياً لهم. فهي تلك المجموعة من المثقفين الذين يشكلون فئة اجتماعية لهم بعض المصالح المشتركة، حتى في الوقت الذي يعبرون فيه عن مصالح مختلفة لطبقات اجتماعية مختلفة، بل نستطيع القول أن الإنتلجنسيا تؤكد هويتها كإنتلجنسيا بقدر ما ينجح التفاعل الجاري بداخلها في البعد بفئاتها المختلفة عن كونها ممثلة لهذه الطبقة أو تلك باتجاه وحدثها، رؤى ومصالح.

وهي كذلك مرتبطة بالإبداع الفكري وبالعمل العام حيث يطلق عليها البعض تعبير "أهل الفكر" لتميز أفرادها عن الكثير من المثقفين الآخرين (حملة الشهادات) (4) الذين ليس لهم علاقة بالإبداع بل بالعمل الوظيفي الروتيني حتى وان كان عمل ذهنياً. بل أن هذا التعريف جعل مثقفاً عربياً ينفي وجود إنتلجنسيا عربية وذلك نتيجة عدم نجاح المثقفين العرب في

"تكوين طبقة متقفة يستطيعون من خلالها القيام بالدور المناط بهم" (5) كمجموعة اجتماعية متقفة ومنظمة ومستقلة وواضحة المعالم.

فيما يتعلق بالمجتمع الفلسطيني فإننا لا نستطيع الحديث عن الإنتلجنسيا واضحة المعالم طبقياً وتعي دورها الاجتماعي ومصالحها وظيفياً واجتماعياً، بل هي في واقع الأمر تعي دورها العام اكثر من وعيها لمصالحها. ولكننا في نفس الوقت لا نستطيع نفي وجودها تماماً. فهناك المثقفون، والعاملون في الثقافة، ولهم تنظيماتهم ومصالحهم الذين اخذوا يراكمون وعياً بها بتسارع اكبر مع قدوم السلطة الفلسطينية، وتراجع السياسي العام، لصالح الاقتصادي الخاص.

ففي فلسطين نسبة تعليم عالية، تمد المجتمع سنوياً بإنتلجنسيا المستقبل. وفيها أيضاً جامعات بغض النظر عن مدى إنتاجيتها الإبداعية. وفيها نسبة من الكتاب، شعراء وقاصين ومفكرين، بغض النظر عن مدى شاعريتهم وقصصيتهم وتفكيرهم. ولهؤلاء ولأولئك توجد تنظيماتهم النقابية الخاصة بهم كاتحاد كتاب، ونقابات العاملين في الجامعات، رغم أن هذه التنظيمات سياسية بالأساس أملت لها الظروف التاريخية للنشأة، وخصوصية التحرير الوطني، والتضخم المصاحب للنفوية، كل هذا وذلك نتوج مع مجيء السلطة بوجود وزارة للثقافة، ووجود وزارة لموضوع في العالم الثالث لا يرتبط بالضرورة بوجود ذلك الموضوع.

أننا نتحدث عن إنتلجنسيا فلسطينية في طور التشكيل رغم العمر الطويل للثقافة الفلسطينية الحديثة. وإذا كانت الوظيفة الرئيسية للإنتلجنسيا تتمثل في إدخال الشعب في الحسبان وإيجاد المجال المدني المفصول عن السلطة (6) فإن الإنتلجنسيا في فلسطين قامت بذلك الدور أيام الاحتلال، لا أقول بصورة ناجحة، ولكن بصورة أنجع مما تقوم به الآن حيث السلطة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، وحيث تلاشت الحدود بين المدني والسياسي السلطوي بعكس السياسي العام، كان ذلك عندما ساهمت إعداد ليست بسيطة من المثقفين الفلسطينيين - بغض النظر عن النوايا - من خلال شعارات كوحداينة التمثيل، وكل شيء للتحرير، في ترسيخ الفكرة التي تحدث عنها لويس عوض في معرض حديثه حول المثقفين المصريين وثورة يوليو، وهي "إذابة الإرادة القومية كلها في إرادة الدولة" (7)، وبالنسبة لفلسطين، في إذابة الإرادة القومية في إرادة السلطة.

من هنا كان الكلام عن وعي الإنتلجنسيا الفلسطينية لدورها العام اكثر من وعيها لمصالحها، فلقد عملت هذه الفئة أيام الاحتلال من اجل التخلص منه دون أن تعي أنها في الوقت نفسه تنسج حول نفسها خيوطاً للسلطة قد تلغي دورها نهائياً.

### الإنتلجنسيا الفلسطينية ... خلفية اجتماعية-اقتصادية

ابتدأ التعليم في فلسطين في أوساط أبناء العائلات الميسورة، فهي من ناحية، الفئة القادرة على تحمل نفقات التعليم في الخارج مادياً، وهي من ناحية أخرى الأكثر تنوراً وبالتالي هي التي رأت ضرورة البعد عن العلم التقليدي المرتبط بالدين الذي كان يدرسه أبناء الفئات الشعبية التي تتسنى لها الدراسة.

ابتدأت الإنتلجنسيا الأولى نظراً لخلفيتها الاجتماعية الأرستقراطية ولندرة المتعلمين، بوضع اقتصادي جيد، يصاحبه وضع اجتماعي أكثر جودة. بمرور الزمن، وبدخول أبناء الفئات الشعبية مجال التعليم بعد نكبة عام 1948، وبالذات في السنوات الأخيرة حيث تحول المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع مستهلك وتابع من الدرجة الأولى، اخذ الوضع الاقتصادي للإنتلجنسيا

بالتدهور السريع، تبعه بسرعة أقل المكانة الاجتماعية. لقد صاحب ذلك تحول عدد كبير من المثقفين إلى مجال الأعمال الحرة رغم أنهم - أي المثقفين - معروفون بصورة عامة بعدم احترامهم لتلك الأعمال.

لقد أتاحت منظمة التحرير من حيث اهتمامها بتعليم أعداد كبيرة من أبناء الطبقات والفئات الشعبية من خلال بعثاتها إلى كثير من بلدان العالم خاصة في البلدان العربية، إلى ريف الإنتلجنسيا القديمة التي اقتصر على أبناء العائلات الأرستقراطية بقوافل عديدة من أبناء الفئات الشعبية، وإذا كان ذلك قد أتاح للتعليم ككل أن يصبح ديمقراطياً أكثر، فإن الفكر الليبرالي الذي ساد أوساط المتعلمين الأوائل (بسبب أماكن تعلمهم في أوروبا وانحدارهم من أوساط أرستقراطية) قد انحسر لصالح الفكر الشمولي الذي اتسمت به فترة عبد الناصر وما بعدها .

كما أن نشأة الجامعات الفلسطينية ساهمت في تجميع العديد من المثقفين الفلسطينيين، ودفعت باتجاه بلورتهم في انتلجنسيا واضحة المعالم. إلا أن الظروف التاريخية لنشأة تلك الجامعات وصلاتها بمنظمة التحرير وعلاقتها فوق الطبيعية بالسياسة، حسر عملية الإبداع الثقافي لصالح التنظير الأيديولوجي والسياسي، ودفع باتجاه خروج العديد من المثقفين المميزين خارج الوطن أو خارج العمل الثقافي نفسه (8).

وكان للصحافة دور هام في ذلك أيضاً. فقد تطلبت ظروف القضية الوطنية، ومتطلبات التنافس بين الفصائل المختلفة، إنشاء العديد من الصحف والعشرات من مكاتب الصحافة والإعلام. أن كون هذه المؤسسات قد ركزت على ضرورة وجود كم كبير من الذين عملوا في المجال الصحافي لا ينفي أنها خرجت العديد من الصحفيين المحترفين الذين تأهل جزء منهم لقيادة مؤسسات العمل الإعلامي الرسمية بعد مجيء السلطة. ومن بين هؤلاء أيضاً كان صحفيون مبدعون سرعان ما استوعبتهم مؤسسات الإعلام العالمية.

بالإضافة للجامعات والصحافة ساهمت الأحزاب السياسية التي شكل المتعلمون غالبية أعضائها في التأثير على الإنتلجنسيا عدداً وفكراً وصقلاً للتجربة، خاصة تلك الأحزاب التي تبنيت أيديولوجيات معينة كالحزب الشيوعي وحزب البعث وكذلك الفصائل اليسارية والقومية الفلسطينية، كما ساهم في التأثير على الإنتلجنسيا الجور الثقافي المحيط والمناخ الفكري والسيكولوجي الموجود وكذلك الوسط الجامعي سواء الذي تخرج منه أو الذي يعمل فيه الفرد، وإمكانية حرية التعبير والحرية الفكرية(9).

أن ارتباط المثقفين بهذه المؤسسات الحديثة، وعلاقتها المباشرة وغير المباشرة بالغرب، جعلتهم أكثر فئات المجتمع عصرية وأكثرها تسيساً، فساهموا بالإضافة إلى ريف الأحزاب والفصائل بأكثرية كوادرها في تأسيس كثير من مؤسسات المجتمع المدني، خاصة تلك التي لها علاقة بالبحث العلمي وبمسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان .

هذا أدى إلى تمركز المثقفين ومؤسساتهم في القدس، نظراً لأهميتها أولاً ، ونظراً لسريان القانون الإسرائيلي التي تتجاوز فيه تلك المؤسسات المشاكل القانونية التي يفرضها الحكم العسكري الإسرائيلي على غيرها من المناطق ثانياً. وبعد دخول السلطة أخذت مدينة رام الله مكان القدس في تمركز المثقفين ومؤسساتهم فيها، على اعتبار أنها المكان المرشح كعاصمة رمز للسلطة الفلسطينية لحين البت في مسألة القدس. لقد أدى هذا الوضع إلى تفريغ المناطق الأخرى خاصة الريف من المثقفين ورسخ فرقا كبيراً في هذا المجال بين مناطق وسط الضفة (القدس ورام الله) وبقية المناطق.

ومن الناحية الثقافية، فهناك تفاوت كبير بين المثقفين الفلسطينيين ليس فقط من حيث عكسهم لمصالح اجتماعية متباينة، بل أيضاً من حيث ارتباطهم بثقافات مختلفة. فالكثير من المثقفين المرتبطين بالثقافة السائدة، هم الأقل تميزاً وإبداعاً من ناحية ثقافية بينما نجد أن الإبداع والتميز يكادان ينحصران عند أولئك المثقفين المرتبطين بالثقافة المضادة. يبدو أن وضعاً كهذا هو الذي جعل سارتر يعرف المثقف بأنه الناقد الدائم لأي سلطة.

أن ما يميز أولئك المثقفين المتبنين للثقافة السائدة، وهم بطبيعة الحال الأغلبية الساحقة من المثقفين الفلسطينيين، تلك المواقف "أو اللا مواقف" التي يتخذونها من معظم القضايا العامة التي تواجه الفلسطينيين في هذه المرحلة، والتي يتم تبريرها عادة باعتماد أيديولوجية "وسطية" تبريرية وهروبية. أو ما كنت قد أسميته بالنصف موقف أو ثقافة "اليعني" (10) التي يجب أن توضع بطريقة لا يؤخذ على حاملها أي "مأخذ"، أن المرتبطين بتلك الثقافة السائدة يكونون عادة أما موظفي الجهاز البيروقراطي الحكومي أو شبه الحكومي أو ما يسموا بالمثقفين "الأصوليين".

أما القلة الباقية من المثقفين الفلسطينيين وهم أولئك الذين تبينوا الثقافة المضادة فهم أما منعزلين وجدوا في البعد عن المجتمع بكل تناقضاته وضعاً أسلم لهم، متخذين من الجانب الثقافي البحت مجالاً حيويًا لكل حركاتهم، أو أولئك المثقفين المنتمين تنظيمياً أو فكرياً لتيارات معارضة، وهم غير مقتنعين نظرياً بالانعزال ولكن معظمهم يمارسونه عملياً.

من الواضح هنا أننا لم نستطع رغم المحاولة- أيجاد تقسيمات للمثقفين الفلسطينيين حسب مدارس فكرية ربما لأن هذه المدارس ليست موجودة فعلاً. ولكن الذي قمنا به هو تقسيم ثقافي-سياسي، حتمت خصوصية الساحة الفلسطينية ضرورته، بل وكما سيرد، سنجد أن ما يجري هو ليس أكثر من قضية سياسية علقت بها -ربما بحكم ضرورة الأشياء- بعض القضايا الفكرية.

### الإنتلجنسيا... السياسية... والسلطة

يوم الثلاثين من آذار سنة 1996، وفي اجتماع للطلبة في جامعة النجاح تضامناً مع المعتقلين، دخلت قوات الأمن الفلسطينية إلى الجامعة لفض الاجتماع مما أثار استياء كافة الفئات والتيارات داخل الجامعة وخارجها. في ذلك الوقت جرى حديث بين مسؤول في الجامعة وقائد قوات الأمن الفلسطيني المقتحمة. قال المسؤول .. ألا تدري أن للجامعة حرمة؟ رد الضابط إنني أعلم أن هناك حرمة واحدة، هي حرمة السلطة!! هذه الكلمات تختصر العلاقة الدائمة بين السلطة والمثقف في بلدان المحيط الرأسمالي. وبالنسبة لفلسطين لا بد من الرجوع إلى الماضي قليلاً.

لقد أملت ظروف القضية الوطنية الفلسطينية ... ضياع الوطن، ومحاولات البحث عن هوية، والمعاناة المصاحبة للتشرد وجهود التحرر الوطني، أن يكون الشعب الفلسطيني مسياً إلى أبعد الحدود، وهذا لا يعني بالضرورة أنه يتقن السياسة بل يعيشها.

وكان من الطبيعي أن يكون مثقفو الشعب بطبقاته المختلفة هم أكثر الفئات تداولاً للسياسة، كونهم الممثلين فكرياً للطبقات المختلفة، وكونهم طليعة من الطبقات والجزء الأكثر عصرية فيها، والذين بحكم طبيعة عملهم ووعدهم على اتصال بالعالم الخارجي والرأي العام العالمي.

لم تكن كثرة الطبقات الاجتماعية وتعدد الاتجاهات السياسية فقط وراء خلق تباينات مختلفة في اتجاهات الإنتلجنسيا الفلسطينية. بل أن عدم وجود سلطة مركزية واحدة للفلسطينيين وتعدد السلطات والمرجعيات السياسية (منظمة التحرير، إسرائيل، الأردن... دول عربية أخرى) أدى إلى تعدد الولاءات، وتعدد الفصائل، وتعدد اتجاهات المثقفين.

وإذا كان هذا الوضع قد ساهم في عدم وضوح انتلجنسيا فلسطينية ذات معالم محددة، فإنه فيما يتعلق بالحرية الفكرية قد خلق جواً مساعداً على المناورة بين هذه السلطة أو تلك وخلق هامشاً معيناً من حرية العمل والفكر في بعض الأحيان. كما أنه في نفس الوقت كان مصدراً لتعدد المخاوف وبالتالي مصدراً للحد من حرية المثقف في أحيان أخرى.

لم تنته حتى الآن مسألة تعدد السلطات وتعدد ولاءات المثقفين ولكنها ابتدأت تحسم لصالح منظمة التحرير التي أصبحت في العام 1974 الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومع ازدياد نفوذ المنظمة بين الفلسطينيين ونفوذ الفصيل الواحد داخل المنظمة كانت أعداد جديدة من المثقفين تعلن الولاء لها سياسياً، ويقل هامش المناورة أمام حرية التفكير. كان ذلك في الوقت الذي أصبح فيه شعار الوحدة الوطنية العصا الأطول أمام أية محاولة لطرح أي رأي آخر. كما أن بقاء المنظمة بشخصها المعروفين السلطة شبه المركزية للفلسطينيين لفترة طويلة من الزمن، وفر على كثير من المثقفين الموالين عناء استبدال التأييد لها بتأييد لسلطة أخرى، بل كان على هؤلاء أن يبدلوا مواقفهم تبعاً لتبديلها هي لنفسها ولبرامجها. لم تكن العلاقة بين المثقف والمنظمة تسمح إلا بأن يتبع المثقف المنظمة في التغيير وليس العكس.

أن ترسيخ الفصائلية داخل منظمة التحرير، وارتفاع التنافس بين هذه الفصائل في أحيان كثيرة ليحتل مكاناً أعلى من التنافس مع الاحتلال، انعكس بدوره على وضع النقابات والاتحادات المهنية، بما فيها تلك التي تعود للمثقفين، مثل اتحاد الكتاب والصحافيين وغيرها. لقد انقسمت هذه المؤسسات لا على أسس فكرية بل على أسس فصائلية، لقد كان ذلك ليس فقط دليلاً على عدم مهنية هذه المؤسسات بل أيضاً دليلاً على تبعيتها للسلطة السياسية أو لهذا الفصيل أو ذاك وفي هذا يكمن مقتلها كمؤسسات للمجتمع المدني(11).

كان على (م ت ف) بعد أن خرجت من لبنان أثر حرب 1982 أن تجعل من الأراضي المحتلة ساحتها الأساسية، وان تتنافس فصائلها على المؤسسات الموجودة في هذه الأراضي بما فيها الجامعات، مما أدى إلى تسييسها الأمر الذي ساهم في الحد من ثقافية المثقفين. لقد جعل هذا الأمر اهتمام المثقفين بالسياسة أكثر من اهتمامهم بالثقافة نفسها. وجعل المثقف مقبولاً بقدر ما يخدم السياسي حيث كانت تلك عملية باتجاه واحد فلم يكن مطلوباً من السياسي خدمة المثقف بأي شكل من الأشكال.

في تجربة منطقتنا على الأقل، ثبت أنه في ظل الأنظمة الثورية والراديكالية التي تعتبر منظمة التحرير جزءاً منها(12) كانت العلاقة بين الثقافة والسياسة عكسية، بمعنى أن هامش الحرية الذي أمتلكته الإنتلجنسيا في الأنظمة العربية المحافظة أكبر من ذلك الذي أمتلكته تحت الأنظمة الثورية، ربما يصح هذا الحديث عندما نتحدث عن كافة الأقطار العربية باستثناء العربية السعودية.

لقد عملت م ت ف طوال فترة وجودها، وخاصة بعد عام 1982 وانتقال مركز النقل إلى الأراضي المحتلة على إنشاء المؤسسات التي كان لجزء كبير منها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالثقافة، كما عملت على كسب المثقفين والمتعلمين إجمالاً حيث كان ذلك كسباً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ولكن الثقافة نفسها كانت غائبة إلى حد بعيد.

في أواسط الثمانينات كان على المثقفين الذين دعموا من قبل (م ت ف) أن يقوموا هم بدورهم بالمساهمة في ترتيب أولوياتها السياسية الجديدة، مرحلة التقارب مع الإسرائيليين، والبدأ بالبحث عن طريق سياسي سلمي لإنهاء النزاع بين المنظمة وإسرائيل.

في ذلك الوقت بدأ بضوء اخضر من قيادة المنظمة، حوار بين أكاديميين فلسطينيين وأكاديميين إسرائيليين، أثار استياء الكثير من المثقفين الفلسطينيين ومعظم الفصائل الفلسطينية كذلك، إلا أن دعم قيادة م ت ف لذلك الحوار جعله يتعمق لا من حيث عدد المشاركين فيه فقط بل بنوعية المواضيع المطروقة، وكانت قيادة م ت ف تتابع هذا الحوار وتزيد من الجسور بينها وبين الإسرائيليين.

في اعتقادي أن الصلح الجاري مع الإسرائيليين حالياً لم يكن بإمكانه أن يتبلور بهذا الشكل في أواسط لولا حوار الأكاديميين ذلك. وإذا كان الحوار بحد ذاته هو المطلوب من قبل قيادة المنظمة لتسويق نفسها للإسرائيليين وجعلها مقبولة لديهم، فإن الإسرائيليين أوصلوا من خلال أكاديميهم ليس فقط المقبول لديهم سياسياً، بل كذلك جدول الأعمال وكيفية الحوار وطريقة التصرف الفلسطيني المرغوب فيها إسرائيلياً.

إن هذا الدور التاريخي الذي قام به أكاديميون فلسطينيون، لم يكن يمهد فقط لعملية سياسية قادمة، بل كان يصوغ المقدمات "الأخلاقية" لعملية التطبيع التي جرت قبل أواسط وما زالت تجري بعدها. فعملية التطبيع هذه، وإن كان يدعى لمقاطعها من قبل مثقفين وأكاديميين في العالم العربي وكذلك في فلسطين، إلا أن أسرع وتأثيرها كما هو باد للعيان جار عند هذه الفنة. وبيدأ ذلك الحوار، جاء دور المنظمة للأخذ من المثقفين بعد أن أعطتهم كثيراً في وقت سابق. كان يستفاد منهم فصائلياً منذ البداية، بحيث يشتركون في معركة التنافس بين الفصائل المختلفة على مختلف المؤسسات وال نقابات والجمعيات والنوادي والهيئات المنتشرة في طول وعرض الوطن. ولكن على المستوى الوطني العام كانت (م ت ف) تحتفظ بهم "ليوم عوزة" كما يقال باللهجة العامية الفلسطينية، وجاء ذلك اليوم لدى بدء الحوار مع الأكاديميين الإسرائيليين، مروراً بمدريد وأوسلو... إلى الآن. بعد مجيء السلطة الفلسطينية كان لا بد من مستجدات في العلاقة بين السلطة القادمة وبين المثقفين، وفي وضع المثقفين ومؤسساتهم ودورهم، فقد كان من الواضح انه كلما ازدادت قوة المنظمة ونفوذها كلما ازداد ارتباط المثقفين بها. مجيء السلطة كان ذروة سيادة قادة المنظمة على الشعب الفلسطيني، (تناسب السيادة الداخلية عكسياً مع السيادة الخارجية عادة) وبالتالي أحكمت السلطة نفوذها تماماً على الساحة الثقافية والمثقفين، وانتهى مجال مناورة هؤلاء لتوسيع هامش الحرية الفكرية عندما تعددت السلطات.

بعد مجيء السلطة احتلت أعداد كبيرة من المثقفين مراكز رئيسية في أجهزتها. أصبح مثقفون وزراء ووكلاء وزارات ومدراء عامون وضباط كبار في الأجهزة الأمنية المختلفة، وابتوا بالإضافة لكونهم موظفين كبار أصحاب امتيازات أيضاً. لم يرصد اهتماماً هؤلاء بيجاد حيز كبر للثقافة، بل كان همهم الأول والأخير سياسياً واقتصادياً. أصبحوا جزءاً أصيلاً



من الجهاز البيروقراطي الوظيفي في السلطة. في هذه الحالة، يجري الارتداد عن الثورة ويلتغي الإبداع وتلتغي الثقافة. عند تحول الإنتلجنسيا إلى برجوازية بيروقراطية تحسم المعركة بين ثقافة السلطة وسلطة الثقافة لصالح الأولى بالطبع.

الرأسمالية كما هو معروف براغماتية بالضرورة. وإذا كانت البرجوازية في العالم الأول تعادي الأيديولوجيا التي تحد من براغماتيتها، فهي في العالم الثالث تعادي الفكر من أساسه. على أن ذلك لا يعني أن لا فائدة من المثقفين بالنسبة للسلطة، فان وجودهم فيها إضافة إلى كونه جزء من المكياج السياسي لها له فوائد عديدة من حيث التنظير لفكر السلطة وممارستها ومن حيث القيام بالعمليات التكنوقراطية المطلوبة لأية سلطة.

ليس هناك إجماع بين المهتمين بالموضوع حول ضرورة الثقافة للسلطة. فالمفكر المصري محمود أمين العالم يرى أن الثقافة بعداً من أبعاد السلطة، مهما كان موقف تلك السلطة من الثقافة (13) بينما يرى آخرون أن الثقافة تتناقض مع السلطة باعتبارها أنها فكراً نقدياً لا يمكن لها أن تقبله، أو أن السلطة "لن تحتاج إلى وساطة المثقفين في نشر هيمنتها الأيديولوجية" (14) بل تحتاج إلى دعاية وخبرة تقنية لا أكثر.

على انه من الواضح أن المثقفين المبدعين والمميزين يعيشون في حالة اغتراب مع السلطة ليس بالضرورة لأسباب سياسية، بل لاختلاف الاهتمامات والأساليب. في حين أن تحول كثير من المثقفين إلى موظفين حكوميين، وارتباطهم بالسلطة بشكل كلي، أسقط الهيبة التي تميز بها المثقف تاريخياً في العالم النامي، وانتقلت حالة الاحترام له لحالة الخوف منه كموظف.

ما زالت العلاقة غير المتكافئة والهيمنة بين السلطة والمثقفين تتوطد ليس أساساً بواسطة الأجهزة الأمنية، بل كون السلطة تشكل مباشرة أو غير مباشرة المصدر الرئيسي للدخل المادي للمثقفين. فالمشكلة الأساسية هنا تكمن في عدم وجود فائض رأسمالي يسمح بوجود مؤسسات خارج السلطة أو خارج رقابتها أو ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني.

فالسلطة الفلسطينية مازالت سلطة ريعية لا تعتمد أساساً في جلب مواردها من فئات الشعب الفلسطيني المختلفة لتمويل نفسها بل تعتمد على الدول المانحة ومن هنا قوتها الأساسية، وهذا كان مصدراً أساسياً من مصادر قوة منظمة التحرير التي جاءت السلطة وريثة لها. إلا أن الحصار العسكري الإسرائيلي على مناطق الحكم الذاتي بعد العمليات العسكرية لحماس والجهاد الإسلامي، بالإضافة إلى الحاجة المتزايدة للمال، اضطرها إلى خصم 5% من رواتب موظفي المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية وكثير من المؤسسات الرسمية، مما أثار ردود فعل سلبية قوية على ذلك، لا نبالغ إذا قلنا أنها أكثر من ردود الفعل على قضايا مصيرية مثل اتفاقية أوسلو.

أن هذا مؤشر ذو أهمية بالغة على انه في حال تحولت السلطة من اعتمادها المادي على الدول المانحة إلى الشعب الفلسطيني نفسه فإنها بالتأكيد لن تحظى بنفس التأييد الذي تحظى به الآن، وستكون في موضع المساءلة باستمرار، وهذا وضع طبيعي.

في مثل هذه الحالة فقط سيكون بإمكان المتقنين أن يتجمعوا في شريحة اجتماعية، وان يصبحوا انتلجنسيا لها مجالها الثقافي ولها مصالحها ليس فقط الاجتماعية، بل ومصحتها في تأصيل مؤسسات المجتمع المدني وزيادة مجال الديمقراطية والحرية الفكرية.

وما دام هذا الأمر لم يجر حتى الآن فان اضطهاد الفكر مسألة قابلة للحدوث، وهذا ما يفسر الضغط على الجامعات والصحف وخضوعها لرقابة شديدة ومنعها من التوزيع أو دخول مناطق معينة. وهذا يفسر أيضاً صدور قانون للمطبوعات لا يختلف كثيراً عن القوانين المتبعة في بلدان ليست قوانينها صالحة للاحتذاء بها.

لا يعني ذلك أن كافة المتقنين الفلسطينيين يقبلون ما يجري الآن دون نقاش. إلا أن الطابع الغالب على عدم قبولهم ذلك هو الطابع السياسي إما من خلال أحزاب المعارضة، أو من خلال بعض المنظمات غير الحكومية، ولم تكن تلك المعارضة نابعة من انتلجنسيا تعي مصحتها كقوة اجتماعية بالإضافة لوعيها لدورها في الحركات السياسية والاجتماعية الأخرى. كما كان اشتراك عدد من المتقنين وخاصة الأكاديميين في الانتخابات التشريعية محاولة لخروج هؤلاء عن الدور المطلوب منهم سلطوياً إلا أن كافة المرشحين الأكاديميين باستثناء واحد فقط لم يفوزوا في الانتخابات.

ليست المسألة أزمة ثقافية فقط، بل هي أزمة سياسية كذلك، فرغم كل هذا الضجيج السياسي الذي نسمعه إلا أن السياسة في الأراضي المحتلة تتراجع. هناك أزمة في السلطة وهناك أزمة في العمل الحزبي ككل. التقدم الثقافي بحاجة إلى جو سياسي مريح ولكن ذلك غير موجود. من هنا يزيد اغتراب المتقنين ليس فقط عن السلطة بل وعن الأحزاب المؤيدة لها والمعارضة أحياناً عن المجتمع نفسه، ويزداد عدد المستقلين في أوساطهم.

إن الوضع المتأرجح للمتقنين بين كونهم انتلجنسيا واضحة وواعية لمصالحها الخاصة وبين كونهم ممثلين لفئات وطبقات اجتماعية مختلفة، بالإضافة إلى غياب الجو الديمقراطي قد خلق فجوة بين الفكر والممارسة عند كثير من المتقنين الفلسطينيين، فهم يعانون من ازدواجية واضحة في مواقفهم ليس فقط الفكرية بل والسياسية أيضاً، من هنا لا يبدو غريباً أن ترى أن أكثر المتقنين نقداً للسلطة الفلسطينية هم من أولئك العاملين معها.

## الانتلجنسيا ... الإشكاليات

### الديمقراطية

بالإضافة إلى ما تقدم حول إشكاليات المثقفين في علاقتهم بالسلطة وفي الفجوة بين الفكر والممارسة، فإن هناك مشكلة الديمقراطية وحرية الفكر والتعبير والاعتقاد الهامة جداً لتطوير أي فعل ثقافي. بمناقشة هذا الموضوع تستكمل إشكاليات الثقافة الفلسطينية ذات العلاقة بالبعد السياسي المباشر، بعدها نأتي إلى إشكاليات أكثر تجريد وان كانت لها علاقة أيضاً بالسياسة ولكن بصورة أقل مباشرة مما سبق.

تزداد أعداد المقتنعين بأهمية الديمقراطية عالمياً ومحلياً كذلك. وإذا كان الجو الديمقراطي مطلوباً لجميع فئات الشعب، فإن الانتلجنسيا هي الفئة الوحيدة التي لا يمكنها العيش في جو يفتقر لحد أدنى من الديمقراطية وحرية التعبير. أن عدم وجود الديمقراطية يتناقض ليس فقط مع وظيفة الانتلجنسيا وطبيعة عملها بل وكذلك مع وجودها نفسه.

ليس المجال هنا لتعريف الديمقراطية كنظام، ولكن ما هو ضروري للانتلجنسيا هو أن الديمقراطية تعني المؤسسية المرتبطة بالحدائق. وإذا كانت الدولة الحديثة دولة مؤسسات فإن الديمقراطية وسيلة لتجاوز حالة الغربة مع المؤسسة ولاسترداد الإنسان لذاته ولسيطرته على مصيره (15). أن الديمقراطية تعني الاعتراف بغيرية الآخر وبحقه في أن يكون غيراً وبطبيعة هذا الاختلاف. ومن الطبيعي أنه " حتى تتحقق حيوية وفاعلية العملية الديمقراطية، لا بد أن يشعر كل أو غالبية أفراد المجتمع (خاصة الانتلجنسيا) بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية" (16).

لم تكن التعددية السياسية الفلسطينية قبل مجيء السلطة ديمقراطية بالمعنى العلمي ولكنها كانت متطلباً لها. إلا أنه نظراً لان تلك التعددية كانت استجابة لظروف التشتت الفلسطيني الجغرافي والسياسي فقد كان مجيء السلطة إلى الوطن خطوة باتجاه الحد من التعددية أن لم يكن إلغائها.

تكون فترة التكوين بالنسبة للسلطات الجديدة حرجة للغاية، وهكذا كان بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فقد كان مجيء السلطة بالاتفاق مع الاحتلال لا رغباً عنه مما زاد من حساسية الوضع الداخلي. كما جاءت السلطة على شكل أجهزة عسكرية مختلفة ترافق تواجدها وطبيعة عملها باحتكاك مع الأهالي في مواقع عديدة. وجاءت على شكل منح وقرروض من الدول المانحة وتعيينات لموظفين أثارت تساؤلات عديدة حول شرعيتها أو صحتها. من هنا كانت حساسية وضع السلطة الفلسطينية وردود فعلها على منتقديها أو معارضيها بما فيهم بعض المؤسسات الثقافية والمثقفين يبدو نزقاً أحياناً.

إن عسكرة المجتمع الفلسطيني بهذا الشكل، وجعل المرجعية الأمنية هي الأهم، ووجود سلطة تتحكم دون ان توجد بالمعنى المؤسسي (ناهيك عن المعنى الوطني) حيث يتطلب وجود هذه السلطة وظائف موضوعية تجاه المجتمع (17). بالإضافة إلى وجود حزب للسلطة (فتح) تضمن من خلاله السيطرة على المجتمع، وتستطيع بوجوده ليس "فتحنة" السلطة فقط بل الوطن بكامله، كل ذلك جعل امكانية التصالح بين السلطة والديموقراطية مسألة أكثر من صعبة.

ساعد على ذلك كله وجود مؤسسة حاكمة تقليدية يسيطر عليها فرد بمساعدة مجموعة من الاجهزة. هذه المؤسسة مرتبطة ليس فقط بتاريخها المحافظ، وثقافتها "الوحدانية" المستمدة من التراث، والتي هي من متطلبات وجودها، بل باتفاقيات مع الاحتلال تفرض وضعاً معيناً لها. كل ذلك يجري على ارضية وجود نظام اجتماعي سياسي في فلسطين، لم يتجاوز الحمايلية الاجتماعية، وان فعل فلصالح الحمايلية السياسية. وفي المجتمعات المتخلفة ليس بالضرورة ان يكون تجاوز العشائرية وضعاً تقدماً، فلقد اثبتت تجارب الكثير من البلدان (اليمن مثلاً) ان تجاوز الاجتماعية القبلية التقليدية ذات العادات والتقاليد والقيم لم يكن الا لصالح القبيلة الجديدة (العسكر) التي غالباً ما تقتصر الى تلك الصفات.

إذا كانت الاشتراكية تتطلب دكتاتورية البروليتاريا برأى كلاسيكي الماركسية، فإن حكم الفرد يتطلب "دكتاتورية الاجهزة". هذا الوضع يفترض اما عدم وجود احزاب سياسية، أو في احسن الأحوال دوراً ضعيفاً ومتواضعاً لها (18)، وهذا وضع لا يمكن الا ان يتناقض مع متطلبات الديمقراطية، والظروف الصحية لنشأة وتطور الانتلجنسيا والثقافة.

المؤسسة التقليدية مرتبطة بالفردية (مجتمع أبوي)، والفردية مرتبطة بالنفوذ، في هذا الوضع يتلاشى الفرق بين الانتماء للفكر والمجتمع وبين الولاء للفرد وللجهزة. وتصبح أية محاولة للتغيير لا تعني أكثر من الخروج والإنحراف والمروق. ويصبح المطلوب والمقبول لا يتعدى أكثر من إعادة إنتاج ما هو موجود.

في مثل هذه الظروف تصبح مصادرة الديمقراطية امرأً طبيعياً ويغيب الحوار وينتشر سلاح التكفير عند المتدينين وسلاح ضرب الوحدة الوطنية لدى غيرهم، وتبدأ رقابة الدولة بالانحسار لصالح الرقابة الذاتية، أي يصبح المتقف رقيباً على نفسه، وتبدو وسائل الاعلام كلها، المرئية والمسموعة والمقروءة تتصرف وكأنها تمتلك من قبل السلطات (قطاع عام)، حتى تلك الوسائل الخاصة منها.

### اشكاليات فكرية:

درجت العادة انه عندما نتحدث عن اشكاليات الثقافة الفلسطينية، وما تواجهه الانتلجنسيا هنا من مسائل، ان نقوم بالتحدث عن ذلك على أساس سياسي. ولكن السؤال الهام هنا يكمن فيما اذا كان بإمكاننا التحدث عن مدارس فكرية مختلفة، وانقسامات على اسس ثقافية وفلسفية بين الاتجاهات المختلفة للانتلجنسيا الفلسطينية.

ينقسم المتقفون الفلسطينيون عادة ما بين الوطني الفلسطيني والقومي العربي، ان كون فلسطينية الشعب الفلسطيني (هويته) هي التي كانت تبدو مستهدفة بالاساس، ومن أجل ذلك كان الاعلام المعادي يركز على ان الفلسطينيين جزءاً من العرب، اصبح التوجه القومي لدى كثير من المتقفين وكأنه رد فعل على ذلك الوضع، مما حدى بهم لضرورة التركيز على الهوية الفلسطينية ذاتها.

الا ان مغادرة ما هو قومي باتجاه ما هو قطري لم يكن ليضبط في كثير من المحاولات، فرغم التجانس الشعبي الفلسطيني الملحوظ على مستوى الثقافة الرئيسية، ذلك التجانس الذي يقف احياناً حجر عثرة أمام التعددية، استمر البحث عن مجالات اخرى للانقسام على اساس وحدات اصغر داخل المجتمع الواحد (غزة، الضفة، أو مدينة، قرية، مخيم)، وسادت بشكل ملحوظ ثقافة الانفصال داخل المجتمع الفلسطيني الواحد.

وينقسم المتقنون الفلسطينيون بين نخبة تقدمية صغيرة حجماً ولكنها نشطة على مستوى الابداع الثقافي، وبين نخبة تقليدية محافظة أكبر حجماً من الاولى بشكل لا يقارن. تلك النخبة التقليدية (غير النشطة ابداعياً عادة) تنقسم بدورها الى "دينية" حيث تتنامى اعداد المتقنين السلفيين لاسباب عديدة لا مجال هنا لذكرها، والى "سلطوية" أي المنظرين للسلطة، سلطة الوطن أو سلطة المؤسسة لا فرق، اكتسبت هذه الفئة قاعدة وجودها على إثر التدفق المالي النفطي وارتزاق الثقافة وخلق المتقف المدجن، واستمر ذلك من خلال اندماجها في الجهاز البيروقراطي الحكومي. بالطبع فإن المجموعتين الاخيرتين الدينية والسلطوية تتقاربان وتتباعدان تبعاً للموقف السياسي بين التيارات الدينية والسلطة.

لكن يبدو ان المحافظة السياسية لا تتفق في كل الاحيان مع المحافظة الفكرية. فاذا ما استندنا الى المفهوم السارتري بان المتقف بالضرورة ضد السلطة والمحافظ مع السلطة. عندها يبدو الاسلاميون الواقفون ضد السلطة الآن ليسو محافظين رغم كونهم أصوليين وسلفيين.

بالاضافة لانقسام المتقنين الفلسطينيين ما بين المحافظة والتقدم، فهم ينقسمون ايضاً بين الحدائث والاصولية، والليبرالية والسلفية، وينقسمون تبعاً لذلك بين التعددية والوحدانية وبين العلمنة والتدين، وفي هذا الاخير تكمن مشكلة كبيرة. فنتيجة انحسار اليسار وسيطرة الفكر العلماني الغربي المؤيد لتوجه السلطة في الاغلب في مقابل الفكر الديني غير المؤيد للغرب وللسلطة تعقدت الامور بحيث بدى فيه الوضع وكأن العلمانية تابعة للغرب (واسرائيل) بالضرورة ليس فقط فكرياً بل وسياسياً ايضاً، وبدى الديني كأنه صاحب التوجه الوطني شبه الوحيد. وفي الوقت الذي لعب فيه الاعلام العالمي دوراً في وصف الدين بالارهاب وضع المتقف في وضع لا يحسد عليه، اذ عليه ان يختار بين التبعية للسلطة ولاسرائيل والغرب أو بين ان يكون مع "الارهاب"، وعلى هذه الخلفية يجري الحوار الحاد بين مختلف أجنحة الإنتلجنسيا الفلسطينية حول تقييم الوضع الراهن بما فيه من عملية سلمية ومستقبل الشعب الفلسطيني والتطبيع وكافة القضايا التي تهم الوطن والشعب.

## الهوامش

- (1) الخطة الشاملة للثقافة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1990، ص150.
- (2) للمزيد حول الماركسية والإنتلجنسيا انظر: إياد برغوثي، الطبقات الاجتماعية في البلدان العربية: إجتماع وسياسة، جمعية الدراسات العربية، 1985.
- (3) حول مفهوم المثقفين عند كل من سارتر وغرامشي انظر دراسة غالي شكري، "اشكالية الاطار المرجعي للمثقف والسلطة"، في كتاب الثقافة والمثقف في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992.
- (4) إيليا حريق، "الصراع الطبقي والإنتلجنسيا العربية"، سعد الدين ابراهيم(محرر)، الإنتلجنسيا العربية: المثقفون والسلطة، منتدى الفكر العربي، عمان، 1988 .
- (5) عاطف عضيبات، أزمة المثقفين العرب، المصدر السابق، ص161.
- (6) حول المجال السياسي انظر: محمد عابد الجابري "العقلانية العربية والسياسية"، الوحدة، السنة الخامسة، عدد 51، كانون الأول 1988، الرباط.
- (7) أدب ونقد، عدد 40، اغسطس 1988، ص24.
- (8) للمزيد حول الجامعات الفلسطينية والسياسة: انظر، اياد برغوثي، "الجامعات الفلسطينية والمؤسسة السياسية" ورقة غير منشورة قدمت لندوة CICUP 2-1995/12/3، باريس.
- (9) انظر: إياد برغوثي، الطبقات الاجتماعية..، مصدر سابق، ص45.
- (10) المصدر السابق، ص87.
- (11) حول الفصائلية ومنظمة التحرير انظر: اياد برغوثي، النظام السياسي الفلسطيني والديموقراطية، ورقة قدمت لمؤتمر اشكاليات تعثر الديمقراطية في العالم العربي، القاهرة 2/28-1996/3/3.
- (12) انظر: إيليا حريق، مصدر سابق .
- (13) محمود أمين العالم، اشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة، الفكر العربي، السنة ، عدد 53، اكتوبر 1988.
- (14) عن غالي شكري، مصدر سابق، ص75.
- (15) مصطفى حجازي، "نحو عقل عربي مستقبلي"، الوحدة، مصدر سابق، ص177.
- (16) كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وازمة الديمقراطية في الوطن العربي"، من كتاب الثقافة والمثقف في الوطن العربي، مصدر سابق، ص171.
- (17) مصطفى حجازي، مصدر سابق.
- (18) يشير استطلاع للرأي العام أجراه مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية في نابلس الى التراجع المستمر في تأييد الاحزاب السياسية، الايام 1996/4/5 .

## انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحريات الدينية

### نظام خضر

تعتبر المقامات الموجودة في فلسطين ذات بعد ديني وتاريخي واثري حيث أن هذه المقامات في معظمها أنشأت منذ بداية عهد حكم الأيوبيين حتى فترة العهد العثماني، وذلك تخليداً وتكريماً للأنبياء والرسل من جميع الديانات وللأولياء الصالحين والقادة الشهداء والعلماء المسلمين المزهدين، ومنها ما يحتوي على قبور وأضرحة، ومنها ما أخذ الاسم فقط للتكريم. وإن فكرة إقامة هذه المقامات كانت لزيادة الترابط بين المسلمين وأرضهم وشحن الهمم والوصية، أو التآلف للوقوف أمام احتلال الفرنجة لبلاد المسلمين وانتقلت هذه المقامات من كونها مظاهر قوة لتشكّل مزارات وأماكن دينية، للتعبّد وإقامة الشعائر الدينية<sup>(0)</sup>

### مميزات المقام الإسلامي

معظم هذه المقامات بل جلها أقامها المسلمون، حيث إن الدراسات المعمارية والأثرية تدل من حيث الرموز المعمارية ونمط البناء سواء في الشكل أو المواد المستعملة أنها تحمل نفس الصفات والطرز الذي كان سائداً في فترة العهد الأيوبي والعهد العثماني. ويتميز المقام الإسلامي بوجود المحراب في الواجهة الجنوبية من الغرفة مما يدل على أن الغرفة كانت ولا زالت تستخدم كمصلى إسلامي ويعتبر المحراب واحداً من أهم شواهد دراسات أي مكان للعبادة في الدين الإسلامي. والمحراب عباره عن منحني داخل الجدار الجنوبي حيث يقوم الإمام بإقامة الصلاة من خلفه.

### الوظائف المتعددة للمقامات

تدل القراء التاريخيه أن المقامات الإسلاميه كانت لها وظائف عديده ومتنوعه فكانت تستخدم كوسيلة من وسائل البريد عن طريق إرسال الرسائل والإشارات بواسطة اشعال النيران، أو كمحطات للإنذار المبكر في حالة الحروب، وذلك بالنظر لوقوع معظمها على قمم الجبال. ولوتفحصنا المواقع جيداً لوجدنا إن كل مقام يقابله مقام أو أكثر. كما كانت تستخدم كمحطات استراحة وانتظار لحمل الرسائل التي كانوا يستخدمون الدواب في نقلها. وارتباط المجتمع الإسلامي الفلسطيني بهذه المقامات كان يتمثل بالزيارات المستمرة لها لإقامة الشعائر الدينية في مناسبات معينة أو في ظروف خاصة يشعر فيها الشخص بالحاجة للتقرب من الله عن طريق تكثيف أداء هذه الشعائر. وكان الأهالي المجاورون لهذه المقامات حريصين على زيارتها في مناسبات عديدة. فكان الآباء يقومون بقص شعر الرأس لأولادهم، وإيقاد الشموع وقناديل الزيت حيث لا تخلو غرفة من غرف المقام من وجود كوه (طاقة مقلّة) في أحد الجدران تستخدم كموضع للشمع أو القناديل وهذا للدلالة على أن هناك من لا يزال يستنكر صاحب المقام تكريماً له. وهناك من يقوم على خدمتها وتنظيفها والعناية بها من ترميم وإصلاح للدلالة على الاهتمام بهذا المقام، وهذه الأمور تدرج على معظم المقامات في فلسطين. وهناك قصص كثيرة كانت تدور في المجتمع الفلسطيني عن هذا المقام أو ذلك للدلالة على أن صاحب المقام له هيبه وعناية مختلفة لدى الله، وإن التقرب من هذا المقام يستأثر باهتمام من الله والتقرب إليه طلباً لرضاه وتلبية لحاجة أو دعوة.

كما إن زيارة المقامات والعناية بها كانت تندرج ضمن النذور في المجتمع المسلم، حيث أن هناك من الأهالي من كان ينذر بان يقوم على العناية بهذا المقام أو ذلك لمدة شهر إذا رزق بطفل ذكر، أو النذر بذبح القرابين من الماشية في المقام المذكور إذا أنجب طفلا بعد انقطاع عن الإنجاب وإذا رزق بمال وفير أو أن الله قد زاد من إنتاج أرضه، وهذه أمثلة على النذور التي كانت تنذر للتقرب من الله عن طريق الاهتمام والعناية وزيارة المقامات المذكورة أيمانا منهم وتيقنا بأن هذه الأعمال تعتبر من أعمال العبادة والتقرب من الله لنيل رضاه. كما أن المقامات التي كانت تقع في وسط التجمعات الفلسطينية، كانت تستخدم كأماكن لطلب العلم والدراسة نظرا لعدم وجود أبنية مدرسية كافية في تلك الحقبة من الزمان، حيث كانت تنتشر الكتاتيب، وان من يقوم بالتدريس هو شيخ البلد (أمام المسجد) الذي كان يستخدم أما المسجد ان وجد أو المقام إذا كان في محيط المجتمع، ومثال ذلك مقام (قبر يوسف) في قرية بلاطة حيث استخدم كمدرسة منذ العام (1925) ولغاية العام (1965) مع الحفاظ على المكانة الدينية للمقام.

من هنا وجد ارتباط ديني وثيق بين المجتمعات المحيطة بالمقامات وهذه المقامات. وهذا الارتباط الوثيق هو السبب الأساسي وراء بقاء هذه المقامات إلى يومنا هذا دون العبث بمكوناتها الأثرية والمعمارية والإنشائية بل وحمايتها من عوامل الهدم والاندثار عن طريق المحافظة على ترميمها وصيانتها وديمومة العناية بها، وقد تضافرت جهود السلطات الحاكمة في تلك العهود إلى نهاية عهد الحكم الأردني بالإضافة الى التربية المجتمعية التي كانت سائدة بعدم الأضرار بالمقامات أو الاعتداء عليها أو على ما يحيطها من أشجار وغيرها لدرجة إنها كانت تحاك حولها الخرافات والأحاديث أمثال أن من يحاول قطع غصن شجرة موجودة ضمن هذا المقام يعرض نفسه لغضب شديد من الله كأن يشل يده أو تكسر قدمه أو يصاب بمرض. ومن يحاول أن يكسر بابا أو شباك أو التنبيش (الحفر) في جدرانها وساحاتها يعرض نفسه لمثل هذا الغضب وللكوابيس الليلية والأمراض الجسدية....

هذه الأقاويل والروايات المنقولة أصبحت من ضمن التربية التي نشأت عليها أجيال كثيرة لتوطيد العلاقة الدينية بهذه المقامات والحفاظ عليها من الخراب والاندثار والعبث بها، ورغم تعاقب السلطات على الأراضي الفلسطينية ما قبل العهد العثماني مروراً بالانتداب البريطاني والحكم الأردني، فقد حرصت هذه السلطات على حماية هذه المقامات والعمل على بقائها والحفاظ على طابعها الإنشائي والمعماري وإبقائها دليلاً على تضافر الجهود للحفاظ عليها كما كانت.

### الدور التعسفي للاحتلال الإسرائيلي

بدأت رحلة التدمير والتخريب والعبث في هذه المقامات وتغيير معالمها الأثرية والمعمارية مع بداية الاحتلال الإسرائيلي. حيث أخذت رحلة العذاب لزيارة هذه المقامات تتصاعد باستمرار فدأب الاحتلال الإسرائيلي على تضيق الخناق على المجتمع الفلسطيني بخصوص منع التنقل والحركة في محيط هذه المقامات حيث أن معظمها يقع خارج المحيط السكني، ومن هنا أصبحت عملية الزيارة غير آمنة نظرا لانتشار الجنود والمعسكرات في الجبال وفي محيط هذه المقامات بالذات وذلك تحضيرا لمنع وقطع الزيارات لهذه المقامات، ومن ثم الاستيلاء عليها وتزوير تاريخها، والعبث بطابعها المعماري



والاثري والديني المميز وسرقة وإزالة الشواهد التي تدل على اسلاميتها، وهدم أجزاء من أساسيات ومميزات هذه المقامات وإضافة أجزاء أخرى على واقع هذه المقامات مما يشوه معالمها التاريخية والأثرية والدينية، وهناك شواهد كثيرة على هذه الأعمال والتي قام من خلالها الاحتلال الإسرائيلي بالاستيلاء على عدد من المقامات والعمل على تحويل واقعها المعماري والاثري والديني وهنا نسوق نماذج وأمثلة حية على ذلك وهي:

### مقام النبي يوسف

يقع المقام المذكور على قطعة أرض رقم (10) حوض رقم (5) والتي تبلغ مساحتها (661م) من أراضي قرية بلاطة وهو وقف اسلامي صحيح مسجل باسم مدير الأوقاف العام بالإضافة لوظيفته ضمن وثيقة رسمية تثبت ذلك. وقد تم الحفاظ على المقام المذكور وهو عبارة عن غرفة مقامة تتقدمها قاعة مفتوحة تطل على ساحة شمالية مكشوفة يتم الوصول إليها من منطقة واسعة مفتوحة في جدارها الشمالي هي بمثابة المدخل الذي يؤدي إلى ساحة علوية من الساحة المكشوفة، ويقوم في كل من النهاية الغربية والشرقية منها سلم حجري يؤدي إلى أرض الساحة، حيث يقوم في الجدار الغربي منه غرفة صغيرة، ويتوصل من خلال هذه الساحة إلى ايواء باب شمالي بارتفاع مترين وبعض المتر، ويقابله محراب، عبارة عن حفر متوسطة العمق داخل الجدار الجنوبي، مما يدل على إسلامية المقام. ويغطي الغرفة التي يوجد فيها القبر (الضريح) وهو بناء حجري عقد من الجهة الغربية الجنوبية إلى الجهة الشرقية الشمالية. وبخصوص مقولة أن القبر يعود للنبي يوسف عليه السلام فهناك روايات مختلفة حول ذلك: وغالبية المؤرخين يؤكدوا أن لا علاقة للقبر بالنبي يوسف ويستند هؤلاء على أن التحليل المعماري والاثري لبناء المقام الذي يدل على أن البناء اسلامي بحت، كما أن المؤرخ الحديث إحسان النمر أشار إلى أن المقام يعود لشيخ يدعى يوسف، ولا يعود بأية علاقة للنبي يوسف عليه السلام وبناء على الوصف المعماري للمقام يمكن القول أن هذا البناء يعود إلى الفترة التركية، إشارة إلى ما يحمل بين جنباته المعمارية مميزات هذه المرحلة الإسلامية في البناء. بدأت محاولات الاحتلال بالاستيلاء على المقام منذ تاريخ (14-4-1971) حيث أبلغ الموظف (القيم) محمد فياض الأسمر مدير أوقاف نابلس في حينه بان الحاكم العسكري لمدينة نابلس آنذاك ورئيس البلدية سيزور المقام خلال ثلاثة ايام من أجل تصليحه حيث تبين ان أعمال الترميم والتي تتضمن قسارة وبلاط وبناء غرف انتظار ووحدة مراحيض وبناء سور ما هي إلا مقدمة لتغيير معالم المقام، وعليه قامت دائرة أوقاف نابلس بإرسال كتاب احتجاج إلى وزير الدفاع بتاريخ (14-4-1970) توضح له أن المقام هو من مسؤولية الأوقاف وحدها، وبتاريخ (31-1-1973) قامت بإرسال كتاب إلى حاكم عسكري نابلس توضح فيه بأن الحكم العسكري إقام أبنية جديدة في المقام الامر الذي يعتبر اعتداء على حقوق الوقف وتطالبه بالتوقف عن ذلك.

وقد قام الحكم العسكري بسلسلة أعمال من أجل وضع اليد على المقام منها:

1- وضع لافتة باللغات العبرية والعربية والانجليزية داخل المقام بزعم أن هذا المقام ملك لهم.

2- إقامة وحدة صحية ضمن محيط المقام.

3- تحويل إحدى غرف المقام إلى مدرسة يهودية.

4- إزالة الحصر والسجاد من أرض المقام.

5-وضع سنائر من القماش على القبر عليه كتابات باللغة العبرية.

6- وضع سياج حديدي حول المقام.

7-محاولة الاستيلاء على مفاتيح المقام من الموظف(القيم) وعندما رفض قاموا بكسر أقفال الأبواب ووضع أبواب وأقفال جديدة وطرد الموظف.

8-وضع مصاطب حجرية في أرض المقام (تغيير معالم المقام المعمارية والأثرية).

9-وضع لوحة تحمل نصوصا توراتية باللغة العربية والعبرية والانجليزية بالجدار الجنوبي للمقام في داخل القبر.

10-إزالة البلاط الاثري القديم ووضع بلاط جديد في الساحات.

هذا وقد أصبح المقام تحت سيطرة الاحتلال العسكري والديني الاسرائيلي منذ عام (1982)، حيث قاموا بوضع معرشات من الخشب لإقامة الاحتفالات بعيد العرش اليهودي ومنعوا المسلمين من زيارة المقام منعاً باتاً كما قاموا بتحويله إلى تكنة عسكرية دائمة، حيث قاموا بإلغاء جميع الطرق المجاورة للمقام ولم يسمح بالوصول للمقام إلا لليهود فقط مع العلم إن الأوقاف قامت بدعوى قضائية لدى محكمة العدل العليا في العام (1983) بواسطة محامي الأوقاف السيد عصام العناتي، وذلك أمام لجنة الاعتراضات العسكرية بخصوص اعتداء السلطات على المقام، وكان هناك لائحة جوابية من قبل الحكم العسكري تتضمن ما يلي.

إن المقام هو مكان مقدس للطائفتين الدينتين اليهودية والإسلامية على حد سواء، وقد استمر الحفاظ على هذا المقام على امتداد السلطتين سلطة الانتداب البريطاني والحكومة الأردنية بواسطة وزارة الأوقاف التابعة للحكومة الأردنية وحسب تفسير الادعاء لوزارة الأوقاف بأنه المكتب الديني الذي يعتني بالأمر والمواضيع الدينية في الحكومة الأردنية والاعتبار الثاني هو لكي تضمن الحكومة الأردنية أن يلاقي المكان المقدس احترام الجميع من المؤمنين بالله وإتاحة الزيارة للجميع، وعليه فإن ضابط الشؤون الدينية المسؤول عن الأماكن المقدسة لآبناء الطوائف المختلفة اهتم بالمحافظة على حراسة المكان وإجراء بعض الإصلاحات الضرورية للمكان حتى يتسنى زيارته لكل المؤمنين، ولكثرة الزوار اليهود في الفترة الأخيرة اضطرت السلطة أن تستعمل غرفة واحدة مجاورة للقبر كمكان للصلاة وقراءة التوراة. وتقول اللائحة الجوابية أن استعمال اليهود (المستوطنين) لغرفة واحدة لإقامة الشعائر الدينية لا يؤدي حرية العبادة للآخرين وان السلطة لا تسمح لاحد أن يعارض أي طائفة ترغب بالزيارة أو إقامة الصلاة كل حسب تقاليده، وان أي طائفة تستطيع أن تستعمل أي غرفة للصلاة بحيث لا تشوش على الطوائف الأخرى. وبناء على ما تقدم فقد تم رفض دعوى الأوقاف على اساس أن السلطة (الاحتلال الإسرائيلي) لا تعارض في ملكية الأوقاف للمقام، ولكن السلطة هي التي تضمن المحافظة على إدارة المقام وعليه فقد قام المستوطنون اليهود بالاستيلاء عليه بتاريخ

(7-12-1982) وتم تحويله إلى تكنة عسكرية لمنع المسلمين من الوصول إليه وحماية المستوطنين وبقي على حاله إلى أن تم تحريره في انتفاضة الأقصى عام (2000).

## مقام الشيخ بلال

يقع المقام المذكور ضمن قطعة الأرض رقم "48" حوض "5" من أراضي قرية عزموط في الجهة الشمالية الشرقية من القرية على قمة جبل يطل على منطقة الأغوار، ويشرف على أماكن عديدة، وتبلغ مساحة القطعة المذكورة عشرة دونمات وستمائة واثنى عشر مترا وهي ملك للأوقاف. يتألف المقام من غرفة مصلى اسلامي بأبعاد تقريبية 3م2 ويوجد لها ساحة مكشوفة من الجهة الشمالية، وتدل الدراسة الأثرية والمعمارية على أن طراز البناء هو من الطراز التركي مما يدل على أن فترة البناء تمت في العهد العثماني على أيدي المسلمين الذين أقاموه تكريما لمؤذن الرسول بلال بن رباح.

وبدأت المعاناة الحقيقية في زيارة هذا المقام مع بداية الشروع بإقامة مستوطنة بالقرب منه في الجهة الجنوبية الشرقية منذ العام (1983) حيث بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون بمنع المسلمين من الوصول إلى المقام، ومنع موظفي الأوقاف من متابعة العناية به، ثم بدأ المستوطنون الاعتداء على المقام، وذلك بإقامة مركز استراحة محاذي له بمساحة تقديرية 33م واقامة نصب تذكاري على ما مساحته 60م وشق طريق من خلال اراضي الأوقاف للوصول إلى المقام بما مساحته 520م وذلك من تاريخ (22-6-1983)، وعليه تم تغيير معالم المقام الأثرية والمعمارية والتاريخية حيث تم بتاريخ (26-9-1985) وضع لافتة بالقرب من المقام المذكور كتب عليها بالعبرية ما معناه قبر يوسف لونس، وعند الاستيضاح تبين أن الاسم المذكور يعود لرئيس الادارة المدنية في نابلس سنة (1979)، وانه مات في حرب لبنان. رغم الاعتراضات من قبل دائرة أوقاف نابلس على هذه الأعمال إلا أن المستوطنين واصلوا اعتداءاتهم ومنعوا موظفي الأوقاف من الوصول إلى المقام، وحتى بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية تمت متابعة الأمر مع الارتباط المدني للسماح لموظفي الأوقاف بزيارة المقام إلا أن الاحتلال الإسرائيلي لا زال يرفض زيارة أي شخص للمقام متذرعاً بشتى الحجج والوسائل على اساس وجود مستوطنة محاذية له.

وقد تمت إثارة الموضوع أكثر من مرة مع الارتباط المدني الفلسطيني الذي اثاره مع الطرف الآخر والذي طلب مؤخرًا أسماء الأشخاص الراغبين في الزيارة حيث تم تزويده بالأسماء منذ تاريخ (22-12-1999) ولم يتم الاستجابة للطلب. ولا يزال المستوطنون يقومون بالاعتداءات المتكررة على المقام والأرض المجاورة حيث قامت الجرافات التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ (22-1-2001) بجرف أرض الوقف التابعة للمقام تمهيدا لإقامة ابنية أو غيرها وذلك حسب تقرير الموظف (القيم) للمقام والذي منع من التواجد في المقام أو زيارته للقيام بواجبه الوظيفي، ولا يزال الوضع قائماً بمنع حرية الوصول أو الزيارة و إقامة الشعائر الدينية في المقام المذكور حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

## مقام الشيخ غانم

يقوم المقام على جبل جرزيم (الطور) على قطعة ارض تملكها الاوقاف بمساحة (500م) تحاذيها من الجهة الجنوبية مقبرة إسلامية تضم من بينها قبر الشيخ عبد الله بن غانم والذي سمي المقام باسمه تكريما له. والمقام عبارة عن غرفتين مربعتي الشكل تقوم الواحدة فوق الأخرى ويؤدي إليها مدخل غربي صغير ويقع غربها ساحة مكشوفة محاطة بسلاسل حجرية من جهاتها الثلاث الشمالية والغربية والجنوبية، وتشير المصادر التاريخية الى أن المقام يعود تاريخه الى العهد الأيوبي حيث

كانت تقوم الى جانبه قلعة صليبية هدمها صلاح الدين الأيوبي وبنى هاتين الغرفتين كنقطة مراقبة، وفي العهد المملوكي اتخذها الشيخ عبدالله بن غانم زاوية له حيث اتخذت الصبغة الدينية منذ ذلك التاريخ الى يومنا هذا وسمي المقام باسمه حيث دفن بعد وفاته في المقبرة المحاذية للمقام، والتي كانت تضم ايضا قبور عدد من المقاتلين المسلمين الذين استشهدوا زمن صلاح الدين.

وفي سنة (1940) قامت بعثة أثرية من قبل سلطات الانتداب البريطاني بالحفر بالموقع وتم الكشف عن بقايا كنيسة بيزنطية جنوب غرب المقام. وفي العام 1963 قامت دائرة الآثار الأردنية بأعمال الترميم للمقام على نفقة دائرة الاوقاف، وتم العمل تحت إشراف الاوقاف حيث تم ترميم واصلاح الطابق العلوي منه.

وفي عام (1987) قامت دائرة الآثار في نابلس بالمباشرة باستكمال أعمال الحفر البريطاني للكشف عن كامل بناء الكنيسة وقد تم ذلك. وفي العام (1992) تقدمت دائرة الآثار بنابلس بكتاب لدائرة أوقاف نابلس تطلب فيه الموافقة لها على عمل حفرة اختبارية في ساحة المقام المكتشفة من الجهة الغربية وذلك لاستكمال المعلومات الأثرية، وتعددت بإعادة الواقع الى ما كان عليه ولم يتم الموافقة. وفي عام (1993) تقدموا بكتاب اخر ولنفس المطلب وتمت الإجابة بالاعتذار بتاريخ (14-9-1993).

وفي العام (1994) تمت زيارة المقام وذلك بعد أن بدأت دائرة الآثار بأجراء أعمال الحفر في ساحة المقام دون موافقة الأوقاف وبحماية جيش الاحتلال الإسرائيلي، وتم الاعتراض لدى المشرف الاسرائيلي على أعمال الحفر هذه التي شملت كامل ارض الساحة وكذلك إزالة السلاسل الحجرية وتم إبلاغ دائرة الآثار بالتوقف عن الحفر ولكن دون جدوى. وبتاريخ (22-3-1995) تمت زيارة المقام مرة اخرى حيث اتضح ان أعمال الحفر جارية في كامل ساحة المقام إضافة الى المقبرة الإسلامية المجاورة وقد تم الطلب منهم بالتوقف عن الحفر فوراً الا انهم لم يستجيبوا على الرغم من التوضيح من قبل خبير الآثار السيد عبدالله كلبونة (مدير آثار نابلس) بان المنطقة عبارة عن مقبرة إسلامية واثار الحفر تدل على وجود هذه المقبرة ولا يجوز الحفر فيها لاشرا ولا قانوناً، وان فيها قبور شيوخ مسلمين إجلال أمثال قبر الشيخ عبدالله بن غانم المتوفي سنة (1309م) ولدينا الدليل على ذلك الا انهم واصلوا أعمال الحفر وتمت إزالة طبقة المقبرة الإسلامية، وهذا يعتبر انتهاكا خطيرا للتاريخ والحرية الدينية وتدنيس القبور وإزالة كل ما يدل على اثر اسلامي مع العلم انه تم التوجه لكافة الجهات بما فيها الارتباط المدني لوقف هذه الأعمال وتم التوجه لوسائل الإعلام بصورة احتجاجية من قبل كل من التالية اسماؤهم ولكن دون جدوى:

الشيخ حامد البيتاوي	(رئيس محكمة الاستئناف بنابلس)
الشيخ عزام العكر	(قاضي محكمة نابلس الشرعية)
الشيخ سعيد بلال	(مدير عام في وزارة الاوقاف)
الشيخ جهاد زيد الكيلاني	(مدير الأملاك الوقفية في الضفة الغربية)
الأستاذ بهاء الفارس	(مدير أوقاف نابلس)

الأستاذ عبدالله كليوننة (مدير الاثار الإسلامية ومسؤول الأملاك الوقفية في نابلس)

الأستاذ نظام دقة (مراقب الأبنية في دائرة أوقاف نابلس)

الأستاذ هاني الصفوري (مراقب الأملاك الوقفية في أوقاف نابلس)

وذلك للاحتجاج على الأعمال الجارية في المقام والتي وصلت الى المراحل التالية:

1- شمل الحفر كامل ساحة المقام ويعمق وصل الى المترين، الأمر الذي جعل معه الدخول الى المقام يحتاج الى سلام للصعود والنزول للوصول الى الباب، وبالتالي أصبحت زيارة المقام عسيرة جدا عدا أن هذه الحفريات شوهدت المعالم التاريخية للمقام.

2- شمل الحفر المقبرة الإسلامية المحاذية للمقام حيث تمت إزالة القبور كليا من قبل خبراء الآثار الاسرائيليين ويعد ذلك انتهاكا خطيرا وتدنيسا لقبور شيوخ المسلمين واعتداء على الاثار الإسلامية، التي تم إزالة الطبقة الأثرية الإسلامية كليا، وذلك على الرغم من جميع التحذيرات المتكررة بعدم المساس بالمقبرة والمقام، وعلى ضوء التطورات السابقة فقد تم عمل سياج حول الموقع الاثري ككل بما فيه المقام ومنع جميع الزوار المسلمين من الوصول إليه وكذلك منع الموظفين، ولا زال الأمر كذلك على الرغم من التوجه الى الارتباط المدني الفلسطيني ولعقد اجتماع بين ممثلين عن الجانب الاسرائيلي وتم بحث أمر الزيارة والتي مازالت قيد البحث حتى الان.

#### مقام الفضل (اثامار)

يقع المقام في وسط قرية عورتا الى الشمال من مسجد القرية حيث يفصله عن المسجد والأرض التابعة له الشارع العام، وهو عبارة عن فناء (ساحة) مكشوفة مربعة الشكل يتوسطه بناء ضخم ومرتفع اسطواني على شكل قبر كبير، والاسم الفضل هو الاسم المعروف تاريخيا للمقام لدى أهل القرية والمؤرخين ايضا، أما الاسم الاخر اثامار فقد تم اطلاقه على المقام من قبل الاحتلال الإسرائيلي حيث وضعت لافتة تحمل الاسم العربي والاسم العبري اثامار، وذلك لربط المقام وموقعه بالتاريخ اليهودي، مع العلم انه لا يوجد أي مصدر يشير الى أي ارتباط بين المقام واليهود.

#### مقام العزيرات

يقع هذا المقام ضمن مقبرة عورتا في الجهة الشرقية الشمالية من القرية على منطقة صخرية مرتفعة ويتألف المقام من غرفتين متصلتين ببعضهما البعض حيث يوجد في الواجهة الجنوبية من إحدى الغرفتين محراب، مما يدل على انه يستخدم كمصلى للمسلمين. نوعية البناء من الطراز القديم (الأفواس)، كما يوجد للسقف قبتان واحدة لكل سقف غرفة، وهذا التكوين المعماري يدل على ان البناء اسلامي حيث يتشابه في مكوناته المعمارية مع معظم المقامات المنتشرة في فلسطين.

## مقام العزير

يقع هذا المقام على سطح جبل مرتفع خارج قرية عورتا من الجهة الجنوبية، وهو عبارة عن ساحة أبعادها التقريبية (16م×15م) محاطة بسور من الاحجار القديمة من الجهات الغربية والشرقية والجنوبية، وسور من الباطون منهدم جزء منه من الجهة الشمالية، أُقيم على انقاض السور القديم المتهدم. ويتوسط الساحة بناء مقفل على شكل قبر هرمي التكوين مقصور من الخارج بالأسمنت كما يوجد في الزاوية الغربية الجنوبية من الساحة غرفة مفتوحة واجهاتها الغربية والشمالية تشكل جزءا من السور والواجهة الشمالية والشرقية مفتوحة وهي من طراز البناء القديم (أقواس) بناء قبلي، كما يوجد في الواجهة الجنوبية للغرفة والساحة محاريب ضمن الجدار مما يدل على اسلامية المقام. وقد كانت هذه المقامات الثلاث تحت أشرف دائرة أوقاف نابلس منذ العهد الأردني وطيلة فترة الاحتلال الإسرائيلي حيث يوجد هناك موظف قيم على هذه المقامات للعاية بها، وقد كانت هذه المقامات تحظى باهتمام المستوطنين وجيش الاحتلال الإسرائيلي فقاموا بوضع لافتات على هذه المقامات وتحريف تسميتها، كما كانت تشكل نقطة ساخنة بين أهل القرية من جهة والمستوطنون وجنود الاحتلال الذين يقومون بحراستهم أثناء زيارتهم لهذه المقامات من الجهة الأخرى.

وفي اتفاق اوسلو تم إدراج هذه المقامات ضمن الأماكن المقدسة لدى اليهود، ولعدم معرفة المفاوضون الفلسطينيون عن واقع وخصوصية هذه المقامات فقد تم ادراجها ضمن الاماكن الدينية المقدسة التي تم تسليمها للسلطة الوطنية الفلسطينية في اتفاقية إعادة الانتشار مع العلم ان هذه المقامات كانت دائما ومنذ العهد الأردني وقبل مجئ السلطة الوطنية تحت اشرف دائرة أو قاف نابلس.

## مقام سلمان الفارسي

يقع المقام المذكور على قمة جبل عال من الجهة الجنوبية من قرية بورين، ضمن اراضي القرية ويتمتع بموقع جغرافي متميز، ويتألف المقام من غرفتين فوق بعضهما البعض، الغرفة السفلى تعد غرفة المقام وهي على شكل مستطيل، والغرفة الثانية بناء مربع الشكل بأبعاد تقريبية (3م×3م) ويتم الدخول اليها من خلال باب في الجهة الشمالية، وقد سمي بهذا الاسم تكريما واحياء لذكرى الصحابي الجليل سلمان الفارسي الذي شارك في معركة الخندق. ويتميز طراز البناء بنموذج البناء الديني الإسلامي للمقامات والذي انتشر منذ عهد الأيوبيين والمماليك الى فترة العثمانيين. وحيث كانت تخضع بلاد المسلمين لاحتلالات مختلفة من قبل الفرنجة. وكانت فلسطين من أكثر البلاد التي تتعرض لاطماع الفرنجة، وعليه فقد كثرت فيها المقامات والاماكن المقدسة وقد أصبح مقام سلمان الفارسي مهدداً من المستوطنين بالاستيلاء على الارض المجاورة له، وتم إقامة مستوطنة محاذية له من كل جانب، وبذلك منع الوصول الى المقام منذ ذلك التاريخ مع العلم أنه موقع ديني اسلامي صحيح وليس لليهود أية علاقة أو ارتباط ديني أو تاريخي أو أثري به. عوضاً عن تحريف الواقع المعماري للمقام المذكور بشكل مخالف للقوانين الدولية التي ضمننت حق الإنسان في تاريخه وحضارته وزيارة الاماكن المقدسة واقامة الشعائر الدينية.

## مقام أبو إسماعيل

يقع على قمة تلة من تلال الجبال الواقعة بين مدينة نابلس وقرية بورين، حيث يقع إلى الشمال الشرقي من قرية بورين وإلى الجنوب الشرقي من مدينة نابلس إلى الغرب من طريق نابلس القدس مقابل معسكر جيش الاحتلال الإسرائيلي في حوارة، ويتألف المقام من بناء مستطيل بأبعاد (6م×9م)، أمامه من الجهة الشمالية ساحة مكشوفة بسيطة الشكل معدة للصلاة ولا يوجد في داخل المقام أو محيطه قبور، كما أن طراز البناء من نموذج بناء المساجد في الفترة الإسلامية العثمانية حيث يتكون من غرفتين متصلتين يفصل بينهما عمودان من الرخام، وقد قام مجهولون في الفترة الأخيرة بالسطو على المقام المذكور وسرقة أحد أعمدة الرخام وتشير الدلائل والشهود بان المستوطنين قاموا بالعبث في المقام المذكور سيما انه يقع بجانب الطريق المؤدي من شارع القدس إلى المستوطنة الموجودة على أطراف جبل جرزيم، كما يتواجد نقطة مراقبة عسكرية دائمة أقامها جنود الاحتلال الإسرائيلي تجعل زيارة المقام مستحيلة باستثناء المستوطنين.

من خلال ما سبق نرى أن كثير من المقامات في محافظة نابلس على سبيل المثال لا الحصر تعد من المقامات التي تم الاعتداء عليها سواء من قبل المستوطنين أو جنود الاحتلال والتي شكلت انتهاكا صارخا لابتساق حقوق الإنسان التي تقضي بضمان إقامة الشعائر الدينية وزيارة الأماكن المقدسة دون قيود.

## مقامات محافظة سلفيت

### مقام ذو الكفل

يقع المقام في الطرف الجنوبي الشرقي من قرية كفل حارس، ضمن مسطح بناء القرية، وهو عبارة عن غرفتين الأولى مصلى صغير مربع الشكل ويتوصل إليها بواسطة مدخل صغير أيضا وتغطيها قبة ضحلة ويوجد في جدارها الجنوبي محراب (حنية) وهو ما يدل على أن الغرفة تستخدم كمصلى. أما الغرفة الثانية فهي عبارة عن غرفة المقام وتقع في الزاوية الجنوبية الشرقية من غرفة المصلى وهي غرفة مربعة الشكل يتقدمها ساحة شمالية مكشوفة، ويتم الدخول إليها من خلال مدخل صغير معقود يعلوه نقش كتابي حجري غير منتظم الشكل والسطور كتبت عليه الآية الكريمة (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر) حيث سجل عليه سنة التجديد وهي عام (1234هجري)

(1818م).

وتتميز غرفة المقام بانخفاض ارتفاع أرضيتها عن أرضية الساحة المكشوفة كما تغطيها قبة ضحلة ويوجد في وسطها المقام (الضريح) الذي يتألف من بناء حجري ضخم مستطيل الشكل كما يحيط بموقع المقام عدد من القبور الدارسة والحديثة. وإشارة إلى البعد التاريخي والاثري للمقام فمن المعروف أنه بعد تحرير فلسطين من أيدي الصليبيين قام الفلسطينيين ببناء العديد من المقامات إحياء لذكرى الأنبياء والأولياء والمجاهدين الذين استشهدوا في الحروب. ومقام ذو الكفل أحدها حيث أن

ذو الكفل هو أحد الأنبياء الوارد ذكرهم في القرآن، وبناء المقام يعتبر من نماذج البناء المحلي الإسلامي الديني وان الاهتمام بالموقع يعود الى إحدى الفترات الإسلامية التي سبقت العهد العثماني، الا أن آخر تجديد للمقام كان في الفترة العثمانية حيث يشير تاريخ النقش الى سنة (1818م).

## مقام يوشع

يقع المقام في وسط قرية كفل حارس، ويتكون المقام من ساحة غربية مكشوفة وغرفة صغيرة يتم الوصول إليها من خلال باب في الجهة الغربية صغير الحجم يوجد في جانبه الشمالي عمود رخامي قصير بارتفاع 75سم تقريبا، والى جانب الباب من الجهة الجنوبية يوجد نافذة صغيرة على جانبها عمود رخامي في كل جانب وهذه الغرفة عبارة عن مصلى صغير لوجود محراب بسيط في الواجهة الجنوبية من الغرفة ولا يوجد بداخلها أي بناء يشير الى مقام أو قبر. كما يوجد في الساحة شجرة يخترق أحد جذوعها جدار الغرفة فوق المدخل حيث يشكل خطرا على البناء، ولم يجرؤ أحد على قطع هذا الجذع تأكيدا للخرافات والحكايات التي كانت تحاك في السابق عن عدم المس بأي شئ يخص المقام، مع العلم أن هذا الجذع يشكل خطرا على المقام الا أن أهل القرية لا يجرؤون على قطعه أو السماح لاحد بقطعه. وفيما يختص بالبعد التاريخي والأثري للمقام فان طراز البناء هو من النموذج الذي كان سائدا للأبنية الدينية والعلمية في الفترة العثمانية، وهو متمثل مع بقية المقامات الموجودة في فلسطين، وما يردده السكان المحليون فيما يخص تسمية المقام تعود الى قائد عبري اسمه يوشع والذي ارتبط اسمه تاريخيا بتدمير مدينة أريحا عندما حاول العبرانيون الاستيلاء على فلسطين، مع العلم انه لا يوجد هناك علاقة بين المقام و التسمية من الناحية الأثرية والتاريخية الا أن هذه التسمية جاءت من خلال محاولة الاحتلال الإسرائيلي الاستيلاء على التراث الديني والأثري للفلسطينيين حيث تم وضع لافتات باللغات العربية والعبرية والانجليزية لهذا المقام، وهذا دليل آخر من الأدلة التي يحاول بها الاحتلال الإسرائيلي، التلاعب بالوقائع التاريخية والأثرية والدينية للمقامات والاماكن الدينية الإسلامية والعمل على تحويرها خدمة للتواجد الصهيوني في فلسطين وهذه المقامات الثلاث سلمت للسلطة الوطنية الفلسطينية في اتفاق إعادة الانتشار الثانية مع العلم أن هذه المقامات كانت تحت مسؤولية وزارة الاوقاف الأردنية حتى في ظل الاحتلال الإسرائيلي وكان المستوطنون يقومون بزيارة هذه المقامات بين الفينة والأخرى حيث شكلت هذه المقامات نقطة من نقاط استفزاز المستوطنين للمواطنين الفلسطينيين حيث يعاني الاهالي من اعمال العريضة ومنع التجول وعدم السماح لاهل القرية في التنقل بحجة الزيارة لهذه المقامات تحت حماية الجيش الإسرائيلي.

## مقام النبي موسى

يقع مقام النبي موسى في المنطقة الجبلية الواقعة الى الشرق من مدينة القدس على مسافة ثلاثين كيلو مترا تقريبا وهناك خلاف إذا ما كان هذا المقام يضم فعلا قبر النبي موسى أم لا، مع العلم وحسب كتب التوراة أنه قطعا قد مات في منطقة مؤاب الواقعة الى الجنوب الشرقي من الأردن، الا أن هناك بعض العلماء والمؤرخين المسلمين يشيرون الى أن القبر يعود للنبي موسى، وبناء على هذا الاعتقاد أقام القائد صلاح الدين الأيوبي ابنية حول القبر المذكور والذي كان له ايضا دورا في اقامة العديد من المقامات في فلسطين، كما أقام الظاهر بيبرس بناء على القبر. ويذكر أن أول من بدأ بإقامة المقامات في



فلسطين تخليداً لذكرى الأنبياء والأولياء والقادة والعلماء من المسلمين هو القائد صلاح الدين الأيوبي وذلك لعدة أسباب، منها أن بلاد المسلمين كانت في تلك الفترة تحت احتلال الفرنجة لكي يشد من عضد المسلمين ويوحد تلاحمهم بالتاريخ الإسلامي والدين الإسلامي، ومن أجل إيجاد الترابط بين المسلمين والارض الإسلامية قام بإنشاء العديد من المقامات، وتكريماً لبعض شهداء الحروب الإسلامية وجعل لبعض هذه المقامات مواسم لحياء الشعائر واقامة الاحتفالات الدينية وضرباً من ضروب عرض القوة ومن هذه المقامات مقام النبي موسى حيث كان موسم النبي موسى يتسم بتجمع كافة المسلمين من المدن الفلسطينية تحت إعلام وبيارق مختلفة حيث أن لكل مدينة فلسطينية وفدها من الشباب والفرسان تحت راية معينة وان هذا التجمع على هذه الصورة جاء للتعبير عن قوة ووحدة المسلمين أمام الفرنجة الذين يتواجدون في القدس بصورة تجمع كبير وخاصة في شهر نيسان من كل عام، وعليه كان موسم النبي موسى يمتد على طيلة شهر نيسان من كل عام. وقد ظلت هذه الشعائر والاحتفالات تقام في موقع مقام النبي موسى منذ ذلك التاريخ حتى العام (1948) حيث توقفت بسبب الأوضاع ثم عادت مرة اخرى في أعوام (1950) حتى (1967) حسب المؤرخين ثم توقفت هذه الاحتفالات في ظل الاحتلال الإسرائيلي وذلك بسبب منع الاحتلال لمثل هذه التجمعات الدينية في الأرض المحتلة، واعادت السلطة الوطنية الفلسطينية هذه الاحتفالات الى سابق عهدها في الأعوام الثلاث السابقة وذلك حسب اتفاق اوسلو بهذا الخصوص الا أن الاحتلال عاد مرة أخرى ومنع اقامة هذه الاحتفالات للعام الحالي على الرغم من وجود بند خاص في اتفاقية اوسلو ينظم اقامة الاحتفالات في موقع النبي موسى، ويؤكد هذا مرة اخرى سياسة الاحتلال في منع الفلسطينيين من ممارسة الشعائر الدينية وزيارة الاماكن المقدسة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام (1967) حيث قام الاحتلال الإسرائيلي بالاعتداء على الاماكن الدينية المقدسة، وقد استهل أعماله بهدم الأبنية الأثرية الدينية الإسلامية حول الحرم القدسي الشريف لإزالة المعالم الحضارية الإسلامية لدرجة أن حارة المغاربة تم هدمها عن بكرة أبيها بما فيها من مساجد إسلامية ومدارس واقامة ابنية إسرائيلية جديدة بدلا منها وذلك امعانا في طمس المعالم العربية الإسلامية، وتهويد المدينة المقدسة، ثم تمدت الاعتداءات على الحرم القدسي الشريف فابتدأت في أعمال الحفريات حول الحرم من الجهة الجنوبية والغربية وذلك في محاولة منها للعثور على بعض الاثار التي تربط المنطقة بالادعاءات الصهيونية القائلة بوجود آثار يهودية، الا أن ذلك كان دون جدوى حيث تبين أن جميع الطبقات الأثرية التي تم الوصول اليها هي طبقات أثرية إسلامية وبيزنطية ورومانية، مما دفع الاحتلال الإسرائيلي الى مواصلة الحفريات أسفل الحرم وساحاته وقبة الصخرة والساحات مما أثار غيظ الفلسطينيين حيث اندلعت انتفاضة عارمة للشعب الفلسطيني سميت بانتفاضة النفق، وقد عمّت جميع الأرض المحتلة احتجاجاً على هذه الحفريات وفتح الأنفاق المذكورة حيث يعتبر ذلك تهديداً للوضع الإنشائي للحرم القدسي وقبة الصخرة مما يعرضها للانهيار وهذا انتهاك للاماكن الدينية والمقدسات واعتداء صارخاً على الاماكن المقدسة الحريات لدينية مع أن الاحتلال الإسرائيلي قام في العام (1969) بأكبر اعتداء على المسجد الأقصى وذلك بقيام أحد الصهاينة بحرق الحرم القدسي الشريف (حريق الأقصى) والذي تسبب في حرق ما مساحته (1600م) من المسجد الأقصى من أصل المساحة الكلية البالغة (4400م) كما أتت النيران على منبر صلاح الدين الأيوبي الشهير في زخرفته وفنه. وما زالت الأعمال جارية حتى يومنا هذا في إزالة آثار الحريق من المسجد الأقصى واعادة الوضع الى ماكان عليه. هذه الأعمال تجسد الاعتداءات الصهيونية على الاماكن المقدسة والمقدسات سواء إسلامية أو مسيحية في فلسطين بصورة صارخة، ناهيك عن الإجراءات التي يتخذها الاحتلال الإسرائيلي في منع الأشخاص من زيارة الاماكن المقدسة في القدس المحتلة وبيت لحم، ومن بين هذه الإجراءات مثلاً تحديد الأعمار للأشخاص المسموح لهم بالدخول للمسجد الأقصى ومنها تحديد هوية من يحق له الزيارة وهذا يعتبر تمييزاً عنصرياً دينياً واضحاً وهي التحكم بممارسة الشعائر الدينية حيث أن المسجد الأقصى يعتبر ثالث الاماكن المقدسة في العالم الإسلامي في العالم الإسلامي (واولى القبلتين وثالث الحرميين الشريفين).

كما أن كنيسة القيامة في القدس وكنيسة المهدي في بيت لحم من الأماكن المقدسة لدى المسيحيين وقد تحكمت الاحتلال الإسرائيلي في السماح للمسيحيين الفلسطينيين بزيارة هذه الأماكن خاصة في عيد الميلاد المجيد، حيث لم يتمكن الكثير من المسيحيين الفلسطينيين من أداء الشعائر الدينية والاحتفالات بعدة مناسبات، كما تمثلت الإجراءات الإسرائيلية أيضا بالتدخل في شؤون الكنيسة الأرثوذكسية من خلال الاعتراض على ترشيح عدد من البطارقة لمنصب بطريرك الروم الأرثوذكس للقدس، مما اعتبر تدخلا سافرا في الشؤون الدينية الداخلية للكنيسة الأرثوذكسية.

كما تمثلت الاعتداءات الإسرائيلية على الحريات الدينية بموضوع خطير جدا وذلك من خلال التحكم ومنع إقامة الأبنية الدينية في المدن والقرى الفلسطينية من مساجد وكنائس وهناك أمثلة كثيرة على ذلك منها حاليا:

وقف أعمال البناء في مسجد في مدينة الخليل وهي المدينة التي تعرضت وتتعرض لاشد الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن الدينية وتقييدا للحريات الدينية بصورة فظة، وهي المدينة التي تحتضن ثاني أقدس مسجد لدى المسلمين في فلسطين بعد المسجد الأقصى وهو الحرم الإبراهيمي الذي هو أيضا من حيث الشرع رابع حرم مقدس لدى المسلمين، وذلك إشارة إلى كتاب باعث النفوس لمؤلفة بن الفركاح حيث نقرأ من فضائل زيارة الخليل ما نصه "وعن وهب بن منبه روي أنه قال: إذا كان آخر الزمان جيل بين الناس والحج فمن لم يحج ولحق فعليه بقبر إبراهيم فان زيارته تعد حجة". وعنه أيضا أنه قال "من زار قبر إبراهيم في عمره مرة لا يعنيه إلا ذلك مشى يوم القيامة آمنا من الفزع ووقي من فتاني القبر وكان حقا على الله إن يجمع بينه وبين إبراهيم في دار السلام". وبالتالي فقد استقطب الحرم الإبراهيمي السكان منذ قديم الزمان حيث تجمعوا حوله وقاموا بإنشاء المباني العديدة والأسواق والخانات والزوايا والمدارس حيث أصبح يشكل مركز مدينة الخليل ويعتبر الحرم الإبراهيمي مكانا مقدسا ومكانا اثريا أيضا ويكشف في تكوينه عن جوانب فنية معمارية قديمة ويتكون التركيب المعماري للحرم من أربعة أجزاء رئيسية وهي:

- 1- المصلى الرئيسي والصحن المكشوف ومما يحيط به من أروقة وقباب وغرف.
- 2- مسجد الجاولية الذي يلاصق الجدار الشرقي للحرم من الخارج.
- 3- غرفة قبر سيدنا يوسف الواقعة بجانب الجدار الغربي للحرم من الخارج وتعلوها المدرسة المنسوبة للسلطان حسن.
- 4- ساحة الحرم وما تحويه من مبان أثرية مثل برج السلطان سليمان وغيره من أبنية وقد قام المستوطنون الصهاينة وجنود الاحتلال الإسرائيلي باعتداءات متكررة على الحرم الإبراهيمي، وقد زاد من حدة هذه الاعتداءات تمكن المستوطنين من إقامة نقاط استيطانية داخل مدينة الخليل الى أن قرر الحكم العسكري في مدينة الخليل وقيادة الاحتلال بالضفة الغربية أخيرا من تقسيم المسجد بين المسلمين والمستوطنين وقاموا بإجراءات فصل المسجد الى قسمين قسم لليهود المستوطنين وقسم للمسلمين ويعتبر هذا الاعتداء والاستيلاء على حقوق الطوائف الدينية الأخرى انتهاكا صارخا للأماكن الدينية والحضارة الإسلامية للفلسطينيين. ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل قاموا أيضا بتقييد حرية المسلمين في زيارتهم للحرم الإبراهيمي الشريف والتحكم في أداء الشعائر الدينية حيث كثيرا ما كانوا يمنعون المسلمين من أداء الصلاة حتى في الجزء المخصص لهم حسب تقسيمات الاحتلال.

ولم تقتصر إجراءات الاحتلال هذه في منطقة الخليل الحرم الإبراهيمي، بل طالت تلك الإجراءات أماكن دينية أخرى داخل المدينة وخارجها عرف منها المقامات والزوايا التالية:

### مسجد الأربعون

يقع مسجد الأربعون المعروف اليوم بمقام الأربعين شهيد بظاهر مدينة الخليل من جهة الغرب وعلى رأس الجبل (تل الرميده)، وهو عبارة عن قبو نصف برميلي مستطيل الشكل يدخل له من الباب الواقع في الجانب الأيمن من جداره الشرقي، ويقوم المحراب في الركن الجنوبي الغربي للمسجد ومن الدراسة للموقع يتبين أنه تم تجديده في فترة متأخرة من العهد العثماني وذلك للشواهد الأثرية الموجودة أما تكوين بنائه الأساسي فيرجع إلى العهد العثماني وذلك للمزايا المعمارية الموجودة والمشابهة للعمارة العثمانية، ونظرا لقرب المسجد المذكور من مستوطنة تل الرميده قام جنود الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون بالاعتداءات على المسجد وإغلاقه أمام المصلين ومنعهم من زيارته أو إقامة الشعائر الدينية فيه.

### مسجد زاوية الإشراف

يقع مسجد زاوية الإشراف ومشهد الشيخ يوسف النجار إلى القرب من الحرم الإبراهيمي الشريف من سبيل الطواشي والمدرسة القمرية ويدخل للزاوية من المدخل الخارجي الواقع في الجدار الشرقي حيث ينزل بدرجات إلى الصحن المتوسط والمؤدي إلى الزاوية الواقعة في الجهة الجنوبية من الصحن والمشهد الواقع في الجهة الغربية منه.

مما سبق، فإنه يبدو واضحا للقارئ، بأن الاحتلال العسكري الإسرائيلي لم يتوقف عند احتلال حاضرين الفلسطينيين من أجل طمس هويتهم وتشويه ثقافتهم والتكسر لمستقبلهم، بل تعدى ذلك إلى حدود الاعتداء على ماضيهم بهدف طمسه وتزويره والتأثير بشتى الوسائل والطرق على كل ما من شأنه تعزيز ارتباط الفلسطينيين بأرضهم من أجل بناء مستقبلهم السياسي والمدني كجزء لا يتجزأ من حقهم الطبيعي في تقرير مصيرهم بحسب ما نصت عليه المواثيق والأعراف الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

### Abstract

This study is aimed at analysing the Israeli violation of cultural rights of the Palestinians related to religious sites that have special status in the Palestinian religious culture. The study included a detailed documentation about the violations with intensive description about the sites and the status of these site both before and after the violation process. The study concluded that the Israeli violation is part of a comprehensive policy aiming at damaging the Palestinian identity in order to destruct the future of the Palestinian culture that forms one of the important components of the Palestinian identity.

## المرأة الفلسطينية: أي إصلاح وأي تغيير؟؟

بقلم: ريماء كنانة نزال

تعالت مؤخراً الأصوات الداعية إلى الإصلاح والتغيير، وتحديداً بعد النداءات التي تبعت حملة السور الواقية، فقد انهالت الدعوات من كل الجهات، بعضها خارجي لأهداف ودواعي معروفة لدى الجميع لن تكون بصدد التعرض لها الآن، وأخرى داخلية أطلقتها القوى والمؤسسات والفعاليات الوطنية على خلفية ما أنتجه العدوان وما كشفه من ضعف وسلبية في الأداء، الدعوات انصبحت على الإصلاح الحكومي وندراً ما توجهت لمؤسسات المجتمع المدني، وأطلقت ضمن الدعوات بعض الأصوات الخجولة والمتناثرة أطلقت من بعض المؤسسات النسوية في سياق المطالب العامة والشعارات العامة التي أصبحت مبادئ كضرورات الحوار الوطني الشامل وترتيب البيت الداخلي وإصلاح النظام السياسي، كما أنها وهذا الأهم لم تتعرض للاستحقاقات وللخطوات والإجراءات الإصلاحية المطلوبة من قبلها كمؤسسات واطر ومنظمات شعبية نسوية لأحداث التغيير الاجتماعي.

إلا أنه والحق يقال، أن مطالب الإصلاح والتغيير ليست جديدة في المجتمع الفلسطيني، وتحديداً في الفترة التي أعقبت توقيع اتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية، حيث نشطت المؤسسات الحقوقية ومراكز حقوق الإنسان إلى جانب قوى المعارضة للمطالبة بها، هذه الدعوات الإصلاحية من مؤسسات المجتمع المدني انطلقت من حاجات المجتمع واحتياجاته، بسبب من واقعه الخاص والاستثنائي حيث رزح المجتمع الفلسطيني طويلاً تحت نير الاحتلال ومن ثم تمت تسوية قامت على تأجيل البت بالقضايا الجوهرية للصراع، وعلى تسويات تنفذ على مراحل دون ضمانات حقيقية للتطبيق والالتزام، ودون طرف دولي نزيه أو محايد يراعى ويراعي الجداول الزمنية، ويحتل العامل الأمني جزءاً هاماً من الاتفاقيات من منظور ومصصلحة إسرائيليين، فنتج عن ذلك مرحلة مختلفة ذات طابع مختلف نوعياً أضفت وزناً أكبر على محاور الصراع الاجتماعي المتعلقة بدمقرطة المجتمع والحياة الداخلية وإيجاد حلول للمعضلات الكبرى الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وما يتعلق بالشفافية والرقابة على صرف المال العام واتجاهات وأولويات الإنفاق الحكومي، كل هذه القضايا الصراعية الاجتماعية وغيرها الكثير لم ينزع عن المرحلة طابعها الرئيسي كمرحلة تحرر وطني، ولكنها تميزت بالتداخل المستمر بين النضالين الوطني والاجتماعي، وعلى أي حال فقد كانت تقرا هكذا دائماً من أغلبية الحركة النسائية أسوة بقراءة الحركة الوطنية الفلسطينية ولكن الممارسة العملية جسدت فكرة التأجيل ثم التنظير لها منذ الانتفاضة الأولى، ومن ثم تحول التأجيل للقضايا الاجتماعية إلى تأجيل مزمن، حيث تم التعايش والتأقلم مع التأجيل فلا يمكن حصر إصلاحات اجتماعية وديمقراطية هامة على مدى السنوات السبع التي تلت أوسلو وحتى بدء الانتفاضة الثانية [الاستقلال والأقصى] في نهاية عام 2000، ولم تشهد تغييرات هامة على بنية وهيكلية وبرامج المنظمات النسوية حتى حين ورود بعض التعديلات على البرامج المكتوبة لعدم خروجها إلى حيز التنفيذ لأسباب موضوعية عامة وأخرى ذاتية تقف على رأسها جماهيرية هذه المنظمات وأدواتها القيادية، رغم أن نهوضها على أساس برنامج اجتماعي ديمقراطي هو الشرط الرئيسي للتغيير ولقدرة المجتمع على الاندماج في مقاومة الاحتلال والدفاع عن الحقوق الوطنية. ولوضع اليد على الإصلاح المطلوب على صعيد الحركة النسائية ومشاركتها وفعاليتها فهذا يتطلب التوقف أمام العناوين التالية نقاشاً وتحليلاً وهي:

أولاً: الإصلاح في المنظمات الشعبية الفلسطينية

كانت القضية الوطنية هي الأساس في تشكيل المنظمات الشعبية الفلسطينية، ومنها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وكذلك الأمر في الأطر النسائية المنبثقة عن الأحزاب والفصائل السياسية، مثلما كان لها الاعتبار الرئيسي لدى الجمعيات الخيرية

والأهلية والإمائية النسوية سواء على المستوى الوطني أو المحلي، كل هذه التشكيلات لم تغيب من برامجها مصالح النساء الاجتماعية والديمقراطية ولكنها بالممارسة العملية غلبت إلى حد الغلبة للمحور الوطني ضمن فلسفة تأجيل القضية الاجتماعية لما بعد التحرير، وربما يكون من السطحية أن تطرح ثنائية البرنامج في مرحلة كمرحلة انتفاضة الأقصى، واحتياج العمل الوطني لكل الجهود الجماعية والفردية للتصدي للعنوان الشرس للاحتلال الإسرائيلي إلا أن العمل يبذل في جانبه الاجتماعي الاغاثي والإنساني وتحقيق العدالة والمشاركة ومواجهة الأعباء التي خلفتها السياسة الاحتلالية تدفع أيضا بهذا المحور للصدارة في عمل الحركة النسائية كما هو الحال في الحركة العمالية والطلابية.

لقد نمت المنظمات النسائية وتوسعت وقدمت خدمات جليلة للمجتمع وساهمت في بلورة الشخصية النسائية الفلسطينية المناضلة والتميزية، واستمر الحال في التصاعد لسنوات هامة من كفاح الشعب الفلسطيني وحتى عام 1982، حيث بدأ تراجع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بفعل الانقسامات التي شهدتها الساحة الفلسطينية، ورحيل أغلبية قيادته إلى تونس مما أدى إلى تشتت قيادته الأولى ممثلة بالمجلس الإداري والأمانة العامة، وكان الثمن الابتعاد عن ساحات رئيسية للتواجد الفلسطيني (سوريا، لبنان)، ومع تراجع الانتفاضة الأولى وانحسار بعدها الشعبي، تراجع دور الأطر النسائية بسبب تراجع دور الفصائل الأم، وانفضت القاعدة النسائية، مما أدى إلى ضمور جماهيرية وشعبية الحركة النسائية وبدأت فيما بعد ومع عدم القدرة على إيجاد حلول لضمور القاعدة ولمهمات استكمال إعادة البناء بدأت معالم أزمة بنيوية حادة مترافقة مع حالة من الشردمة والتشتت، فقد اتسعت الهوة مع الجمهور النسائي المفترض، ولم يتم وضع اليد على آليات وبرامج تمكن من استعادة دورها الفعلي كأداة لتنظيم صفوف المرأة وقيادتها، إلا أنها احتفظت بالميزة التمثيلية للمرأة خارجياً كونها تستمد شرعيتها من شرعية المؤسسة الأم المتمثلة بمنظمة التحرير والفصائل الوطنية، ولبروز مد نسائي ملحوظ ملتف حول الحركات السياسية الإسلامية، وتولدت إشكالية حول هوية الإطار الموحد للخارج والداخل الذي تكون من ألوان الطيف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية واجتماعيا للشريحة الوطنية والديمقراطية والمستقلة، هذه الإشكالية تتمثل بعلاقة الاتحاد بالسلطة الفلسطينية في ضوء الانقسام السياسي، وفي ظل تحول عدد كبير من قيادات الاتحاد للعمل في إدارات السلطة بمواقع مهمة وإمكانيات التوفيق بين متطلبات الموقع المهني الرسمي والحكومي وبين استحقاقات الوضع القيادي في منظمة شعبية. أزمة الحركة النسائية لا بد وأنها تتبثق عن أزمة في البرنامج وأزمة في الأداة القيادية وأزمة في ممارسة الديمقراطية.

#### أ. أزمة البرنامج

أخذ كل من الاتحاد العام للمرأة والأطر النسائية على عاتقه كما أسلفنا برنامجاً من شقين وطني واجتماعي، قطع المحور الوطني منه أشواطاً وبقي الاجتماعي في حدود التبشير والتثقيف، واستمر الحال هكذا حتى في ظل الأوضاع التي أنتجت واقعاً جديداً بعد تطبيق اتفاق أوسلو وملحقته على الأرض، الذي فتح الباب واسعاً أمام إمكانات النهوض والنضال الاجتماعي والديمقراطي، لقد التقطت الحركة النسائية بما فيها المراكز المتخصصة سمات المرحلة الوطنية الآخذة بالتشكل وبذلت جهداً رائعاً باتجاه طرح البرنامج الاجتماعي للمرأة عبر أفراد وثيقة المطالب النسوية في العام 1994، وفي تشكيل اللجنة التحضيرية لقانون الأسرة الفلسطينية في عام 1998، وبذلت جهداً بالاتجاه الصحيح في إدارة الحوار بين مختلف التيارات النسوية حول آليات ووسائل العمل لتجسيد المطالب الواردة في الوثيقة النسوية أو في استراتيجية المرأة وقضايا حقوقية وقانونية أخرى وأشركت الفصائل الوطنية بالحوار، إلا أن الأمور بقيت في إطار الحوار ولم يتم الانتقال إلى حيز الفعل والترجمة لخلاصات الحوار وتحديداً في المسائل المتفق حولها، وترك القضايا الخلافية بشكل تدريجي لمزيد من الحوار.

هذا كان واقع الحال وحتى انطلاق انتفاضة الأقصى حيث كان يتوجب التحول فوراً إلى محطة للتقييم وإعادة النظر من أجل التطوير والإصلاح البرنامجي، فمرحلة انتفاضة الأقصى مرحلة مختلفة نوعياً تستدعي وتستوجب التجديد دون تلكؤ، التجديد الذي يأخذ بالاعتبار التداخل المستمر بين النضال الوطني والاجتماعي لتلبية استحقاقات المرحلة بكل أعبائها ومتطلباتها بحبوية وفعالية، والخروج من حالة البرامج النموذجية المخطوطة على الورق لتنفيذها على الواقع، هذا الإصلاح البرنامجي لا يحقق أهداف ما لم يتم بالعلاقة مع القاعدة النسائية التي يعبر البرنامج عن مصالحها، حيث عملت بعض المنظمات والمراكز النسوية على تكييف برامجها لتلائم إعتبارات المانحين بفرض نوعية من المشاريع أضرت بأولويات البرنامج الواقعي لصالح اولويات الممولين التي ركزت على مشاريع تنطلق من أفكار السلام المزعوم، مما حول بعض المنظمات غير الحكومية إلى مراكز خدمات، فيما تم تجميد تمويل عدد آخر بحسب موقفها السياسي.

على قاعدة ما تقدم فضروريات الإصلاح المنشود يعني وجوب إخضاع البرامج والمشاريع للاعتبارات المحلية لتكون معبرة عن هموم النساء الفقيرات ممن يتأسن الأسر وعددهن أصبح يقترب من 25% من الأسر بشكل عام، والمصنفة كفئات هي الأفقر في المجتمع، وأيضاً لتلبية مصالح الأسر الواقعة تحت خط الفقر والتي أصبحت 70% من الأسر وأن يلبي رفع مستوى معيشتها عبر توفير فرص العمل من خلال المشاريع الممولة وبإمكانياتها وعلاقتها مع النقابات العمالية، كما يجب أن تولي الاهتمام الكافي لتنمية المرأة الريفية حيث تبلغ نسبة سكان الريف 60% من حجم السكان عبر تفعيل وتنظيم القروض الميسرة لإقامة المشاريع البيئية الصغيرة الزراعية والحيوانية للنساء في القرى والغذائية والحرفية للنساء في المدن وبما يناسب قدراتهن، وتوفير دورات للتأهيل والرقابة لضمان نجاحها.

إن العدوان الإسرائيلي وما خلفه من تدمير وقتل واعتقال وإعاقات وغيرها الكثير يستدعي الخروج من نمط التفكير التقليدي للانطلاق إلى تفعيل الدور النسائي، من خلال توضيح هوية الاتحاد العام للمرأة واستقلاليته التي تشوشت بحكم علاقته المبهمة مع السلطة وانتقال عدد من كوادره القيادية للعمل المهني في السلطة، حيث بدا للعيان بأنه انتقل من مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية إلى مرجعية السلطة الوطنية الفلسطينية، التوضيح المطلوب هو الإصلاح الذي يبقى الوشائج التي تربط بين الاتحاد ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتعزز علاقاته بمؤسسات المجتمع المدني كونه أحد مكوناته وللارتباط بعلاقات تحالفية وفقاً لاستراتيجيته وتكتيكاته بالمؤسسات الأهلية ومراكز حقوق الإنسان.

#### ب. أزمة الأداة القيادية والديمقراطية الداخلية

لدى استعراض الهيئات القيادية للحركة النسوية، نجد أن العديد من الهيئات تتربع على رأس منظماتها لسنوات طويلة، سواء تم ذلك بواسطة "الكوتا" الانتخابية أو الانتخاب الحر أو عبر التعيين من الفصيل السياسي، وتصل مدة وجود بعض هذه القيادات إلى أكثر من عقد ونصف من الزمن. كما أن أكثرية هذه الأطر لا تعقد مؤتمراتها وفقاً لوائحها وأنظمتها الداخلية، وان التطويرات على البرنامج أن حدثت فتمت بالطوابق العليا وبمعزل عن عضوتها أو منتسباتها، وأن هناك ممارسات لا ديمقراطية تمارس بحق النساء في المؤسسات النسوية، وشكل غياب الانتخابات الداخلية وعدم تفعيل اللوائح كأحد العوامل التي أدت إلى انفكك القواعد عن الأجسام النسوية، حيث شعرت القاعدة بالاستخدام الموسمي لها، والتجاوز على مصالحها وطموحاتها في المشاركة، ويمكن الحكم على الأسباب المعلنة الكامنة خلف تغييب العملية الديمقراطية ( الانتخاب، مؤتمرات، علاقة القيادة بالقاعدة، رسم الخطط) بالتبريرات الذاتية، حيث كان من المتوقع أن تشهد الحالة النسوية الحيوية والفعالية والتنافس الايجابي في عملية توسيع القاعدة، وفتح باب الانتساب والوصول إلى المرأة عبر التواجد المنظم ومراكز التأهيل

والخدمات في المدن والقرى والمخيمات وإشراك القاعدة بوضع مهماتها واحتياجاتها وعقد مؤتمرات جماهيرية يتم عبرها انتخاب القيادات النسائية المحلية باعتبارها حجر الرchy في استنهاض القاعدة وتوسيع المشاركة، كل هذا شكل احد الاستحقاقات الضرورية كمحطة على طريق عقد المؤتمرات العامة لتجديد البنية والدماء واللوائح والقيادة لتناسب الواقع الجديد الشائك الآخذ بالتشكل بعد نفاذ أو سلو على الأرض، وكان حرياً بالاتحاد العام للمرأة بعد عودة هيئاته القيادية إلى الوطن أن يبدأ التحضير لعقد المؤتمر العام وإعادة بناء هيكل الاتحاد مروراً بمؤتمرات الفروع لتجديد البرامج والقيادة القدرة على حمل عبء المرحلة، فقد عمل الاتحاد طويلاً بشكل سري واقتصر دوره على الدور التنسيقي ما بين الأطر والجمعيات المشكلة له، وطرحت قيادة الاتحاد عملية إعادة البناء كمهمة رئيسية تنظيمياً، هذه المهمة تعثرت ولم تتم رغم مضي سبع سنوات على إقرارها، وعند الغوص في أسبابها نجد الذاتي أكثر من الموضوعي وتحديداً في الضفة الفلسطينية فالحال يختلف في قطاع غزة حيث قطع الاتحاد شوطاً مهماً في خطة إعادة البناء، إذن الأصابع موجهة نحو الأسباب الذاتية، ضعف الأدوات، قصورها، عدم توحيدها، خلافاتها...

لقد تعثرت مهمة إعادة استكمال بناء الاتحاد رغم الاستقرار النسبي في الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى، لكنها تظل مهمة إصلاحية تكتسب أهمية إضافية في المرحلة ما بعد الانتفاضة وتعثرها وتعقيداتها لا يعني عدم صوابها، بل المطلوب متابعتها لأن مقولة البعض بعدم إمكانية إعادة بناء القديم بجانب الصواب، فلم يتقدم البرنامج الذي يستند إلى برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، برنامج الدولة والعودة، ولم تتقدم قضية المرأة وتحررها الاجتماعي ونيل حقوقها الديمقراطية، بل المطلوب التمسك بهذا البرنامج وتطويره بما يتناسب مع مستجدات المرحلة عبر الإصلاح الذي يمر من بوابته الديمقراطية المتمثلة بإجراء الانتخابات لتجديد القيادة سواء كانت هذه القيادة أولى أو وسيطة أو محلية، إذن الإصلاح يتمثل بإصلاح نمط التفكير القديم دون قطيعة معه، فهو الذي ينقل التجربة والخبرة والتراث العريق للعمل النسائي، فقد اعتدنا على العملية الديمقراطية بأن تجري من الأسفل للأعلى، وهذا صحيح ولكن عندما تواجهها العوائق الموضوعية لا توضع جانباً، بل تبحث إمكانية التغيير من أعلى الهرم انطلاقاً من أن الأزمة هي أزمة قيادة أصلاً، فالعمل على فكها وإعادة تركيبها عن طريق الانتخاب من مؤتمر عام بقوام تنظيمي موسع يتكون من المجلس الإداري ولجان الفروع واللجان التحضيرية للاتحاد مضافاً له عدد من العضوات من الأطر والجمعيات المكونة للاتحاد إضافة إلى شخصيات اعتبارية وأكاديمية واجتماعية مستقلة وبما يلبي عدم ترشح ممن هم في مناصب حكومية عليا، هذا الإصلاح سينقل الحالة من المرواحة في المكان إلى حالة الفعل حتى لو كان في هذه الصيغة بعض الإشكالات أو الأخطاء ولكنها الإشكالات التي تخرج الحالة المزمنة من مأزقها، وهذا ينطبق على جميع المنظمات الشعبية و الأطر والجمعيات والمراكز التي غابت عنها شمس الديمقراطية، لكن التركيز على الاتحاد هنا نظراً لكونه الإطار الموحد للنساء عامة بغض النظر عن هويتها السياسية والفكرية والاجتماعية كما أنه الإطار الذي يوحد الداخل والخارج.

### ثانياً: إصلاح علاقة الأطر النسائية بالحزب السياسي

في نهاية عام 1978 اتجهت الفصائل الفلسطينية والوطنية نحو تجسيد برنامجها الاجتماعي عبر تشكيل منظمات قطاعية تحمل البرنامج السياسي للفصيل الأم، وبرنامج الديمقراطية والاجتماعي على صعيد القطاع، وقد توجهت القوى والفصائل نحو هكذا سياسة لتعزيز نفوذها الجماهيري على المستوى القطاعي (مرأة، طلاب، عمال، مهنيين)، وإيجاد صلة منظمة مع الجمهور المؤيد لسياستها عبر آليات مرنة وسهلة الالتزام، فبادرت أولاً الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى تأسيس اتحاد لجان العمل النسائي، ثم قام حزب الشعب الفلسطيني وكان يسمى بالحزب الشيوعي الفلسطيني بتأسيس اتحاد لجان المرأة العاملة، وقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتأسيس اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، وقامت فتح بتأسيس اتحاد لجان العمل الاجتماعي، وكان

لهذه الأطر الأربعة دور ريادي في تنظيم النساء وقيادتهن وتشغيلهن عبر تأسيس المراكز الإنتاجية والمشاريع المتنوعة ورياض الأطفال ونظمت الفعاليات الوطنية مما وسع إطار المشاركة في الحياة السياسية والوطنية بدخول فئات جديدة للعمل العام، وانتشر وجودها في القرى والمخيمات والمدن مما وسع نطاق انتشارها الأفقي ونفوذ الفصائل التي تتبعها، وكان لها الفضل الكبير بفعالية وبروز دور المرأة النضالي الوطني في الانتفاضة الأولى، كما كان لها الأولوية في طرح بعض القضايا النسوية والحقوقية وإحداث وعي مبدئي حول الحقوق الديمقراطية للنساء، هذا الدور كما أسلفنا تراجع بفعل التراجع الذي أصاب الفصائل جراء انحسار الانتفاضة الأولى، وتراجع الزخم الجماهيري من حولها، كما أثرت الاثناقات التي حصلت في بعض الفصائل السياسية عليها وكان لتوقيع اتفاق أوسلو والاضطراب السياسي الناجم عنه اثر سلبي أيضا على الحركة الجماهيرية ومن ضمنها الأطر النسوية التي كانت المحرك الرئيسي للتحركات النسائية الوطنية.

ولدى استعراض اللوائح الداخلية لهذه الأطر يتضح بأنها جميعاً قد سجلت استقلاليتها التنظيمية والسياسية عن الفصيل السياسي، وان برامجها وقراراتها تتخذ من قبل الإطار بشكل مستقل ووفقاً لقناعاته الخالصة، وفي برامج الفصائل أيضاً يسجل بأن الحزب السياسي يمارس سياسته داخل منظماته الجماهيرية من خلال عضواته المنضويات في عضوية الإطار واستناداً إلى نشاطهن وتطبيقاتهن وليس بقوة ونفوذ الحزب، إلا انه عملياً قام الإطار النسائي بتبني كل سياسات الحزب بل وأعطى الأولوية في برامج ومهامه لمهام الحزب، وهذا يعود أولاً وبشكل رئيسي إلى ضمور العضوية في الأطر النسوية، ولكون قياداتها من عضوات الحزب، ونادراً ما يكون في إطار العضوية القيادية للإطار ممن لسن من أعضاء الحزب، مما ألغى الفواصل بين برنامج الحزب ومهامه وبرنامج الإطار، وأصبحت برنامجاً واحداً الأمر الذي جعل معظم هذه الأطر وأجهت سياسية للفصيل السياسي، وكان لهذا الأثر تغليب المهمة الوطنية، على الاجتماعية، فليس لإطار اجتماعي منقل بالمهام الوطنية اليومية أن يلتفت إلى مهماته الأخرى، وحتى لا يفهم من هذا بأنه دعوة للانقلاب على المهمات الخاصة بالقطاع النسوي فمن المفيد التذكير أن ذات الإشكالية تسحب نفسها على العمال والطلاب، نعم لا يمكن في الحالة الفلسطينية ولا يجب أن يتم فصل ميكانيكي للسياسي عن الاجتماعي، ولا للتنظيمي الحزبي عن الجماهيري ويجب عدم اصطناع التناقض بين الحزب السياسي والإطار الاجتماعي، ولعل تجارب ونضالات السنوات الماضية الأخيرة حسمت ضرورة دمج الاجتماعي الديمقراطي بالوطني والسياسي وأن الحركات الاجتماعية وحتى تتمكن من تحقيق أهدافها لا بد من وجود وزن سياسي لها، وأن تعمل على صياغة أهداف واستراتيجيات وتكتيكات سياسية وتنسج التحالفات المختلفة وفقاً لمصالح القطاع الذي تمثله، دون أن يعني هذا أن تشكل حزباً خاصاً بالنساء، ولكن يجب أن تعمل على بناء القاعدة الجماهيرية الواسعة الانتشار، فكل النظريات لن تكون ذات جدوى ولن تجلب الحل إذا لم تتجز مهمة البناء الجماهيري، لذلك لا بد من العودة للينابيع والعمل مع المرأة لتنظيمها، والإقلاع عن مفاهيم الكسب السريع لنسج العلاقة معها - كما هو حاصل خلال انتفاضة الأقصى - القائم على الخدمات والمساعدات رغم أهميتها، لكنها تحل مؤقتاً إشكالات الحياة البائسة للمرأة، ولا تصلح كأداة للتنظيم بل ما يصلح هو البرنامج المطلي والنضالي الذي ينظم النضالات الجماعية وعلى أساس تلبية المصالح والهموم، هكذا يتم إصلاح وضع المرأة ويضعها في مكانها الصحيح بالإنتاج والانخراط في الحياة العامة.

كما أن على الإطار أن يمثل مصالح المرأة وبرنامجها الاجتماعي في الفصيل والحزب بشكل عملي، ضمن علاقة تبادلية ذات اتجاهين، لكي يحصل التطابق بين برنامج الإطار الاجتماعي مع برنامج الفصيل الاجتماعي.



وأخيراً، فإن تجربة المجلس النسوي الأعلى المشكل من الأطر النسائية والذي شكل أحد اذرع الانتفاضة الأولى هي تجربة مضيئة في العمل النسوي، حيث مثل قوة ذات وزن، وضرورتها في هذه المرحلة تبدو أكثر ملحاحية في ضوء ضعف التحالفات الراهنة والأطر الائتلافية القائمة.

### ثالثاً: إصلاح القوانين والتشريعات

القضية التي نالت حقها من الجهد النسوي طيلة السنوات التي أعقبت اوسلو وحتى انتفاضة الأقصى كانت القوانين والتشريعات ذات العلاقة بقضية المرأة... كقانون العمل، قانون الأحوال الشخصية، قانون العقوبات والقوانين الأخرى المحتوية على نصوص تمس حقوق المرأة، وقد اندفعت المنظمات النسوية من اتحاد عام واطر نسوية ومراكز وجمعيات للضغط بهذا الاتجاه انطلاقاً من قناعتها بأن القانون أداة التغيير الاجتماعي في اللحظة التي يحقق بها العدالة والمساواة، إذا ما وضع في التطبيق، ولهذا الغرض نظمت ورشات العمل والندوات واللقاءات القيادية مع أصحاب القرار وتم التحضير لمؤتمرات عامة لطرح مطالب النساء على الصعيد القانوني وعلى صعيد المساواة في محاولة لحشد الرأي العام ووضع قضية المرأة في إطارها المجتمعي باعتبارها قضية اجتماعية تهم المجتمع، وقد كان في ذهن من نظموا لهذه التجربة الهامة والغنية التي خاضها البرلمان الفلسطيني السوري والتي اعتبرت القضية الأسخن نظراً لقدرتها على تحريك الرأي العام في تلك الأونة والاستفادة من استخلاصاتها الايجابية والسلبية.

لقد استندت المرأة دائماً في مطالبها لحقوقها الديمقراطية إلى ما أنضجه الواقع المحلي الفلسطيني من تراث نضالي طويل للمجتمع الفلسطيني كان للمرأة فيه باع طويل كجزء من الشعب المكافح، كما واستند إلى ما طورته من ايجابيات الدول المجاورة من قوانين وتشريعات إضافة إلى التراث الإنساني العالمي الذي تطور بفعل تجارب وخبرات ومعاناة البشرية جمعاء. وإذا ما أضفنا إلى التراث النضالي للمرأة ما قدمته في انتفاضة الأقصى نجد أن مشاركتها وتضحياتها لا تقل أهمية عن القطاعات الأخرى، وهي بذلك تستحق أن تقطف ثمارها، مشاركة وحقوقاً ومساواة.

### أ. قانون الانتخابات

لا اعتماد أداة قياس عملية وتحديد موقف النساء من القانون ومفاصله الأساسية، نجد أن 46% من النساء يؤيدن تغيير القانون وجاء هذا في استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي بالتعاون مع جمعية المرأة العاملة في آب 2002، وأن 50.1% منهن قد أيدن أن يضمن القانون حصة مضمونة للنساء (كوتا).

يقف خلف الضغط والمطالبة لإصلاح قانون الانتخابات جميع القوى ومؤسسات المجتمع المدني والحركة النسائية، ولعل نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1996 قد أحدثت وعياً ايجابياً حول مشاركة النساء وأهميتها وحول الإجحاف الذي لحق بها بسبب قانون الانتخابات الذي يعتمد الدوائر كنظام وما يكرسه من نزعات عشائرية وجهوية، تضع النساء في حالة إقصاء بسببها، حيث مجالس العشائر هي مجالس للرجال ليس للنساء مكان بها، وتحديداً في الدوائر الصغيرة التي تشتد بها المنافسة، وقد هربت فعلاً النساء من خمسة دوائر في عام 1996 هي طولكرم، سلفيت، قلقيلية، طوباس، وبيت لحم حيث لم تترشح أي امرأة، على كل حال فالمطالبة بتغيير قانون الانتخابات لا تقتصر على النساء بل أكثرية الأحزاب والفصائل تدعم مطلب إصلاح القانون الانتخابي سواء بالمطالبة بإقرار نظام التمثيل النسبي الذي تجد النساء مصلحة لها به بشرط إدراج ممثلاتهن في القوائم وضمن أولويات عادلة و ايجابية، فهذا النظام يرفع من وعي المواطن عبر تسليط اهتماماته على البرامج الانتخابية للقائمة، بدلاً لمرشح

العشيرة الذي يسלט النظر اتجاه المنافع الشخصية إضافة إلى أن نظام (التمثيل النسبي) يمكن الأقليات والفئات الاجتماعية المهمشة من النجاح، وهذا يعزز الوحدة الوطنية ويبرز التعددية السياسية والفكرية ويقلل من هدر الأصوات... ومؤخراً برزت أصوات تقف خلفها مؤسسات من المجتمع المدني هامة تنادي بالنظام المختلط وهو النظام الذي يدعو للجمع بين نظام الدوائر ونظام الدائرة الواحدة منصفة، مما يتيح المجال أما القوائم الانتخابية للأحزاب والقوى كما يتيح ذات الفرصة للمستقلين، ويعتقد المطالبين بهذا النظام بأنه الأنسب في هذه المرحلة الانتقالية التي يصعب بها التغيير الجذري...

حالة الجدل حول قانون الانتخابات، والمطالبة بتعديله أو تغييره إن دل على شيء فإنه يدل على الرغبة في إصلاح القانون وهو أيضاً أحد أدوات التغيير على الصعيد القانوني للمرأة، ولكن إصلاحه لا يعني الكثير للمرأة أن لم يعقبه دعم حقيقي لها من قبل القوى والأحزاب والمؤسسات الأهلية، وإن لم يساهم بخلق الوعي بضرورة إفساح المجال أمامها للترشيح وأن تعطى الفرصة لإدراجها بأفضلية بالقوائم، فالقانون العصري الديمقراطي يوفر الفرص أمام من يستحق والمرأة تستحق شرف المشاركة والتمثيل، لكن القانون الديمقراطي أيضاً لا يكفي إن لم يدعم بحملة من الإجراءات العلمية، وعلى الحركة النسائية ومن يدعمها إيلاؤها الاهتمام من خلال:

· وضع الحد الأقصى لمصروفات الحملة الانتخابية للقوائم وللأفراد فقد بلغ معدل صرف المرشح في الانتخابات التشريعية عام 1996 ما يقارب 30 ألف دولار، وهذا يضع العراقيين أمام المرشحات وتحديداً المستقلات منهن من الفئات الفقيرة والراغبة في الترشيح.

· أن تعمل الحركة النسائية على تبني المرشحات ودعمهن وعقد اللقاءات الجماهيرية للنساء لحثهن على الأداء بأصواتهن ودعم المرشحات، فقد أثبتت الانتخابات التشريعية السابقة بأن 52.8% من النساء لم يصوتن للنساء، بينما 29% منهن لم يصوتن لعدم وجود النساء.

· أن تقدم الحركة النسائية النموذج وتشجع بحوار وطني حول مختلف القضايا الوطنية والديمقراطية، وأن تطلق مبادرة للإصلاح والتغيير الذي تريد، وتبذل جهداً كافياً ليتم تبنيه مجتمعياً من أوسع صف من القوى والمؤسسات المدنية.

#### الخاتمة:

تطرقنا لبعض المحاور التي يجب أن يستهدفها الإصلاح الذي من شأنه أن يحدث التغيير المنشود في المؤسسة النسوية وبما يحقق ترميم جماهيريتها وتفعيل دورها وبما يشجع الديمقراطية في أجوائها ويساعد على مشاركتها في مراكز صنع القرار ودخولها الحياة السياسية والعامة بقوة جمهورها، دون إغفال أن الإصلاح والتغيير يجب أن يمس أيضاً تصحيح الصورة الإعلامية للمرأة وتصحيح النمط النسوي في المناهج الدراسية الأساسية والعليا وغيرها من المحاور التي لا تقل أهمية.

أن الخروج من المأزق ممكن بالتصدي للإشكاليات بعقلية متحررة، تتمسك بالمبادئ ولكن تستوعب الواقع والمتطلبات الجديدة، وتستعد لتجديد الآليات والمهام في ضوء المتغيرات، فالدور القيادي والعقلية القيادية المتجددة أحد شروط النهوض والإصلاح بعيداً عن الفتوية الضارة والعصبوية لاستعادة ثقة المرأة وانتشالها من بؤسها.

لقد طرح الإصلاح سابقاً ومؤخراً في المؤسسة الرسمية سواء من جهات خارجية أو داخلية، و انبرى الجميع للتصدي له إسناداً أو معارضة، دون التطرق لمؤسسات المجتمع الأهلية وغير الحكومية التي لا تخلو أيضاً من الإشكالات العميقة التي يجب التصدي لها وعلاجها، ولكن أن تنال الفرصة الرسمية نصيب الأسد في تحمل الإخفاق يعود إلى أن المسؤولية تتحدد على من يتحكم بالقرار دون إغفال حصة المؤسسات الأهلية من هنا تأتي هذه المقالة المتواضعة لتلقي الضوء على بعض أوجه الإصلاح المطلوب كمساهمة في النقاش...

## دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي

زياد عثمان

### مقدمة

أصبح العمل مع الشباب على أساس تخصصي، واحداً من الاتجاهات الرئيسية التي بدأت تشق طريقها في غالبية البلدان والمجتمعات، والتي تستهدف صقل الشخصية الشبابية، وإكسابها المهارات، والخبرات العلمية والعملية، وتأهيلها التأهيل المطلوب لضمان نكيتها السليم مع المستجدات، وتدريب القادة الشباب في مختلف الميادين المجتمعية.

لكن ما يجب الإشارة له هو أن هوة واسعة كانت ولا زالت قائمة بين الشباب في البلدان المتقدمة والشباب في البلدان الفقيرة والنامية. لأسباب تتعلق بالقدرة المالية وعدم توفر الخطط والبرامج الكافية للتأهيل والتنشئة والتربية، إضافة إلى أسباب داخلية تتعلق بالموروث العقائدي والاجتماعي وطبيعة القيم والعادات والتقاليد، وتركيب المجتمع والعائلة ومستوى الانفتاح الاجتماعي وطبيعة النظم السياسية القائمة. حيث تظافت كل تلك العوامل لتحد من دور الشباب في البلدان الفقيرة وتفاقم الأزمات المستشرية في أوساط الشباب كالبطالة، وسوء العناية الصحية، وتدني المستوى المعيشي، ونقص المؤسسات الراحية، ومراكز الترويج والترفيه. وهذا لا يعني البتة أن الشباب في الدول المتقدمة والغنية لا يعانون من مشاكل وأزمات رغم الوفرة في الإحصائيات والخدمات، ولكنها من نوع مختلف عما يعانيه الشباب في الدول الفقيرة.

وخلال العقدين الأخيرين، وبسبب التطورات العلمية والتقنية الهائلة، وثورة الاتصالات والإنترنت والفضائيات، ودخول العالم في مرحلة العولمة، كمنظومة ثقافية سياسية اقتصادية اجتماعية تعكس تحالف القوى الرأسمالية العالمية العملاقة، تفاقمت أزمات الشباب أكثر فأكثر في البلدان الفقيرة. حيث بات الشباب يعاني من أزمة مزدوجة متولدة عن الأزمات المتوارثة، والمركبة القائمة أصلاً وأخرى ناتجة عن التأثيرات القادمة عبر الإنترنت والفضائيات، والتي تعكس ثقافة ومفاهيم مجتمعات أخرى غربية، وتحدث عن رفاية خيالية نسبة لشباب البلدان الفقيرة، مما يهدد الشباب في هذه البلدان بأزمات جديدة جراء ها المد العولمي.

### جدل حول السبل المفضلة لتربية الشباب

ورغم التقدم الحاصل في العمل وسط الشباب بالمعنى النسبي، فما زال هناك نقاشات ووجهات نظر مختلفة مثارة حول السبل المفضلة للتربية، والتكيف السليم للشباب بما يضمن انخراطه في المجتمع، حيث لم تتوقف النقاشات بين علماء الاجتماع والتربية والناشطين في حقل الشباب والمنظمات الشبابية، حول أنجع وأفضل السبل لتنشئة الشباب وتربيته تربية متوازنة تضمن نكيفة الإيجابي مع ما يحصل من تطورات، وتحميه من التوقع والانكفاء أو الانسحاب.

تتعدد المدارس التي أدلت بدلوها في هذا المجال. فمدرسة التربية الصحية والنفسية تركز على أهمية الرعاية النفسية والصحية للشباب، التي من خلالها يمكن حفظ توازن الشخصية، وعدم إصابتها بتشوهات خلال المرحلة الانتقالية من الطفولة إلى الشباب باعتبارها مرحلة حرجة. ومدرسة التربية الرياضية التي ترى في التنشئة الرياضية للشباب أساساً سليماً للشخصية الشبابية المتفاعلة إيجابياً مع محيطها. فيما المدرسة العقلانية التي تركز على التعليم المعزز بمنهج ديمقراطي، فهي تغذي الروح وتنمي المدارك العقلية شريطة أن تكون العملية التعليمية قائمة على أساس احترام العقل والقناعات وليست عملية تلقينية ميكانيكية. أما المدرسة السياسية فهي ترى أن التربية السياسية للشباب وزرع القيم والمثل الصحيحة، وصقل

الشخصية بالممارسة واكتساب الخبرة وبناء الشخصية القيادية مدخلا منهجيا لبناء شخصية متوازنة وفاعلة، قادرة على تحمل الأعباء ومواجهة الصعاب بما يحقق الآمال العريضة والكبيرة على الشباب.

في هذه الدراسة الأولية عن الشباب، سنركز على دور الشباب التغييري وأهميته في العمل المجتمعي وسنفرد حيزا لبعض التعريفات والاصطلاحات وخصائص ومزايا الشباب.

### تعريف الشباب

لا يوجد تعريف واحد للشباب، وهناك صعوبة في إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم، وعدم الاتفاق على تعريف موحد شامل، يعود لأسباب كثيرة أهمها اختلاف الأهداف المنشودة من وضع التعريف وتباين المفاهيم، والأفكار العامة التي يقوم عليها التحليل السيكولوجي والاجتماعي الذي يخدم تلك الأهداف.

لذلك فإن مفهوم الشباب يتسع للعديد من الاتجاهات التالية:

1. **الاتجاه البيولوجي:** وهذا الاتجاه يؤكد الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية أو طور من أطوار نمو الإنسان، الذي فيه يكتمل نضجه العضوي الفيزيقي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي والذي يبدأ من سن 15-25، وهناك من يحددها من 13-30.
2. **الاتجاه السيكولوجي:** يرى هذا الاتجاه ان الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة المجتمع من جهة أخرى. بدءا من سن البلوغ وانتهاء بدخول الفرد الى عالم الراشدين الكبار، حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي. وهذا التعريف يحاول الدمج بين الاشترطات العمرية والثقافة المكتسبة من المجتمع (الثابت والمتغير).
3. **الاتجاه السوسولوجي (الاجتماعي):** ينظر هذا الاتجاه للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شبابا.

### **خصائص وسمات الشباب**

تعتبر مرحلة الشباب من أهم المراحل التي يمر فيها الفرد، حيث تبدأ شخصيته بالتبلور. وتتضح معالم هذه الشخصية من خلال ما يكتسبه الفرد من مهارات ومعارف، ومن خلال النضوج الجسماني والعقلي، والعلاقات الاجتماعية التي يستطيع الفرد صياغتها ضمن اختياره الحر. وإذا كان معنى الشباب أول الشيء، فإن مرحلة الشباب تتلخص في أنها مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة وكبيرة.

أما سمات وخصائص الشباب في هذه المرحلة، فهي عديدة وإن كانت هناك خاصيتان أساسيتان للشباب بشكل عام وهما:

1. إن الشباب اجتماعي بطبعه، وهذا يعني الميل الطبيعي للانتماء لمجموعة اجتماعية يعطيها وتعطيه.
2. إن الشباب طاقة للتغيير والتشكيل.

## أما الخصائص والمميزات الأخرى للشباب فهي:

1. طاقة إنسانية تتميز بالحماسة، الحساسية، الجرأة والاستقلالية وازدياد مشاعر القلق، والمثالية المنزهة عن المصالح والروابط.
2. فضول وحب استطلاع، فهو يبدو دائم السؤال والاستفسار في محاولة لإدراك ما يدور من حوله والإلمام بأكبر قدر من المعرفة المكتسبة مجتمعياً.
3. بروز معالم استقلالية الشخصية، والنزوع نحو تأكيد الذات.
4. دائماً ناقد، لأنه ينطلق من مثاليات اقرب إلى الطوباوية، ونقده يقوم على أساس أن الواقع يجب أن يتطابق مع تفكيره المثالي.
5. لا يقبل بالضغط والقهر مهما كانت الجهة التي ترأس هذا الضغط عليه سواء كانت سلطة أو أسرة، وهذا السلوك جزء من العنقوان الداخلي للشباب والاعتداد بالنفس وعدم الامتثال للسلطة كتوجه تقدمي.
6. درجة عالية من الديناميكية والحيوية والمرونة، المتسمة بالاندفاع والانطلاق والتحرر والتضحية.
7. بدء التفكير في خيارات الحياة والمستقبل، الزواج، التعليم، الثروة.
8. اضطراب اتزان الشخصية وارتفاع مستوى توترها، حيث تصبح معرضة لانفجارات انفعالية متتالية واختلال علاقاتها الاجتماعية مع الأسرة والأصدقاء وغيرهم.
9. قدرة على الاستجابة للمتغيرات من حوله وسرعة في استيعاب، وتقبل الجديد المستحدث وتبنيه والدفاع عنه، وهذه السمات تعكس فئاعة الشباب ورغبته في تغيير الواقع الذي وجد فيه وإن لم يشارك في صنعه.

## فئات الشباب

الشباب قطاع اجتماعي عريض، لا يمكن التعامل معه باعتباره وحدة واحدة متساوية، فانه يتباين من فئات في المواقف والتعليم والثقافة وكذلك موقع العمل والسكن والوضع الطبقي.

يمكن تقسيم الشباب اعتماداً على ثلاثة أسس وهم:

1. فئة الشباب المتعلم والمتقف ذو الخبرة، وهذه الفئة تصنف على أنها فئة قيادية.
2. فئة الشباب الواعي وهي تلك الفئة التي تلم بقدر من الثقافة والتعليم وامتلاك بعض الخبرات، لكنها من ناحية النشاط والفعل المباشر تبدو خاملة أو أن نشاطها لا يتوازي مع إمكانياتها، وجزء من هذه الفئة فاعل ونشط ويمكن أن يتقاطع مع الفئة الأولى.
3. فئة الشباب التابعون وهي فئة واسعة وعريضة، ولكنها تتصف بتدني الوعي والتعليم وغير مبادرة، هؤلاء يشاركون في النشاط، ولكنهم لا يبادرون إلى فعله بل ينتظرون من يقودهم ويوجههم إليه.

## تقسيم على أساس المهنة أو العمل:

1. فئة الطلاب، وتشمل هذه الفئة طلاب الثانوية، والمعاهد المتوسطة، والعليا، وطلاب الجامعات. وهذه الفئة واسعة بحكم موقعها وامتلاكها الثقافة والتعليم. ووجود أطر حزبية ونقابية فإنها تتسم بالديناميكية والنشاط ولديها استعداد عالي للانخراط في النشاط السياسي والاجتماعي.

2. فئة العمال، وهذه الفئة تعتبر من الفئات الواسعة في المجتمع، ويمكنها أن تلعب دوراً في حال تنظيم فعلها وتأطيره من خلال النقابات والمؤسسات المهنية.
3. فئة الموظفين، وهي فئة غير متجانسة من حيث الاهتمامات ومستوى المعيشة ومستوى التعليم.
4. فئة العاطلين عن العمل، غالبيتهم من خريجي الجامعات والعمال، وهذه الفئة تصنف بأنها الأسوأ من حيث الواقع المعيشي، والاستقرار النفسي وخياراتها، واهتماماتها يشوبها التشوش والضبابية بسبب وضعها الاقتصادي غير المستقر.

### تقسيم على أساس جغرافي

1. فئة الشباب الذين يسكنون المدن.
2. فئة الشباب الذين يسكنون الأرياف.
3. فئة الشباب البدو.

ويوجد بين هذه الفئات من الشباب تمايزات عديدة، حيث يتميز شباب المدن بالفتح وامتلاك قدر أعلى من التعليم والثقافة، والخبرات العلمية. بحكم وجود وتمركز المؤسسات التعليمية والثقافية والاقتصادية والترفيهية في المدن، ووجود مناخات اجتماعية أكثر انفتاحاً تسمح بحرية الاحتكاك والاختلاط وتبادل المعرفة ..

أما شباب الأرياف، خصوصاً في البلدان الفقيرة، فنصيبه أقل في التعليم والمستوى المعيشي، والاحتكاك الاجتماعي والثقافي محكوم بتوفر المؤسسات التي عادة ما تكون محدودة ومسقوفة بالأجواء الاجتماعية المحافظة قياسياً بالمدن.

والشباب البدو فئة مهمشة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ويعيشون على أطراف الحضارة الإنسانية، وبما يعكس نفسه على واقعهم المعرفي والثقافي ووعيهم المجتمعي.

### تقسيم على أساس طبقي:

وهنا يدور الحديث عن اتجاهين: الأول وهو، التقسيم الطبقي بين دول الشمال ودول الجنوب، حيث الشباب في دول الشمال الغنية يعيشون بمستوى معيشي وخدمي وثقافي واجتماعي عام أعلى بكثير من شباب دول الجنوب الفقيرة، الذين ينعكس واقع بلدانهم ومجتمعاتهم عليهم. أما الاتجاه الثاني، فهو أولئك الشباب المنحدرين من أصول طبقية فقيرة في ذات البلد والمجتمع والمنحدرين من أصول طبقية مترفة أو غنية.

## استنتاج

التقسيمات الواردة هنا ليست بالضرورة تقسيمات قطعية، فهي متداخلة فيما بينها، ويوجد داخل كل فئة تمايزات، والتقسيمات الواردة هنا هي تشريح تفصيلي لمركب هذا القطاع وبما يفيد المهتمين في العمل المجتمعي والسياسي على صياغة برامجهم وتوجهاتهم.

## حاجات الشباب

لمعرفة استعدادات الشباب وانخراطهم في العمل المجتمعي سواء أكان نشاطاً اجتماعياً أو سياسياً أو تنموياً، فإن المطلوب معرفة الاحتياجات الأساسية للشباب، والعمل على تلبيتها أو أخذها بعين الاعتبار لدى صياغة الخطط والبرامج، باعتبارها متطلبات ضرورية يجب إدراكها من قبل المعنيين. مع الإشارة إلى أن مفهوم الحاجات مفهوم نسبي يختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لطبيعة وخصوصيات المجتمع المدني، ومستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي. ويتفق المتخصصون في العمل مع الشباب على الحاجات التالية باعتبارها حاجات عامة تنطبق على جميع فئات الشباب وهي:

1. الحاجة إلى تقبل الشباب ونموه العقلي والجسمي حيث يسعى لإدراك ما يدور حوله.
2. الحاجة إلى توزيع طاقاته في نشاط يميل إليه، وخصوصاً أن الشباب لديه طاقات هائلة وعدم تفرغها في أنشطة بناءة يزيد من حالة الاضطراب والملل والتوتر لديه.
3. الحاجة إلى تحقيق الذات، بما يعنيه من اختيار حر وواع لدوره ومشاركته المجتمعية وشعوره بالانتماء لفكره أو مجموعة اجتماعية لها أهداف عامة.
4. الحاجة إلى الرعاية الصحية والنفسية الأولية، والتي من شأنها أن تجعل من نموه نمواً متوازناً وإعطائه ثقافة صحية عامة تمكنه من فهم التغيرات الجسدية في مرحلة المراهقة كمرحلة حرجة.
5. الحاجة إلى المعرفة والتعليم، لما لهما من دور مفتاحي وأساسي في حياة الفرد، ولكونها توسع الأفق والمدارك العقلية. وهو حق مكتسب وضروري مثل الماء والهواء في عصر ليس فيه مكان للجهلاء.
6. الحاجة إلى الاستقلال في إطار الأسرة كمقدمة لبناء شخصيته المستقلة، وتأهيله لأخذ قراراته المصيرية في الحياة والعمل والانتماء، بطرق طوعية بعيداً عن التدخل.
7. تلبية الحاجات الاقتصادية الأساسية من مأكلاً ومشرباً وملبساً ومسكناً والتي بدونها سيصبح مشرداً أو متنسلاً.
8. الحاجة إلى الترفيه والترويح، فحياة الشباب ليست كلها عمل ونشاط جدي، بل يحتاج الشباب إلى توفير أماكن للترويح ومراكز ترفيهية ثقافية (دور سينما، مسرح، منتزهات، معسكرات شبابية).
9. الحاجة إلى ثقافة جنسية، خصوصاً في بداية تفتح الشباب، ومعرفة المتغيرات الجسدية في مرحلة المراهقة، وتوفير حد أدنى من الثقافة الجنسية من قبل مراكز الأشراف الشبابي والمجتمعي لتوفير حماية للشباب من الانحراف وتلقي ثقافة جنسية مشوشة ومشوهة.
10. الحاجة إلى بناء الشخصية القيادية الشابة من خلال تنمية القدرات القيادية وصلها للمواهب الواعدة، وهذه العملية لا تتم بقرار إجرائي بقدر ما تحتاج إلى سياسات تربوية مدروسة مقرونة بخبرة عمل ميداني تعزز ثقة الشباب القاديين بقدراتهم وتضعهم أمام الاختيار الجدي.



## الأهمية السياسية للشباب:

حق المشاركة بكافة أشكالها ومجالاتها حق من حقوق الإنسان الأساسية كما جاء في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وهو أداة للتنمية الفعالة وأسلوباً للممارسة السياسية والمسؤولية الاجتماعية والتربوية لأفراد المجتمع، وهي تعطي الإنسان الحق في إخضاع كافة القضايا التي تؤثر عليه وعلى جماعته للمناقشة وإبداء الرأي وتنمي الشعور القومي لديه.

وحتى يتسنى للمرء أن يعبر عن قناعاته بوضوح وبجرأة من موقع الاختلاف مع النظام السياسي القائم، يفترض وجود الديمقراطية التي من خلالها يمكن الحديث عن مشاركة جادة لكل قوى المجتمع بمن فيهم الشباب، تحقيقاً لرغباتهم وقناعاتهم وتعبيراً عن الشعور بالانتماء للمجتمع الذي يعيشون فيه.

والأهمية السياسية للشباب تكمن في أن للسنة دور كبير في تحديد درجة الاهتمام السياسي، وضمن هذا المفهوم فالشباب هم القوة السياسية المتحررة والمنفتحة والأكثر راديكالية، والحزب الذي يحوز على ثقتهم ويمتلك عقولهم وسواعدهم فإنه يتقدم بثبات لتحقيق أهدافه سواء أكانت وطنية تحريرية أم ديمقراطية اجتماعية.

## أهم ما يميز الشباب كقوة تغيير مجتمعية

1. الشباب هم الأكثر طموحاً في المجتمع، وهذا يعني أن عملية التغيير والتقدم لديهم لا تقف عند حدود، والحزب السياسي أو المنظمة الشبابية أو أية مجموعة اجتماعية تسعى للتغيير السياسي أو الاجتماعي يجب أن تضع في سلم أولوياتها استقطاب طاقات الشباب وتوظيف هذه الطاقات باتجاه أهدافها المحددة.
2. الشباب الأكثر تقبلاً للتغيير. هذه الحقيقة تعتبر ميزة رئيسية في عالم السياسة الذي هو عالم متحرك ومتغير ويحمل دائماً الجديد، والفكر المحافظ لا يقوى على مسايرة الجديد بل يتعامل معه وفق منظورة المحافظ وبما يعني الفشل المحتوم. بينما الشباب وبحكم هذه الخاصية فإن استعدادهم الموضوعي نحو التغيير وتقبل الجديد والتعامل معه بروح خلاقه ومبدعه سيضمن المواكبة الحثيثة للمتغيرات والتكيف معها بشكل سلس دونما إرباك.
3. التمتع بالحماس والحيوية فكراً وحركة، وبما يشكل طاقة جبارة نحو التقدم، فالشباب المتقد حماساً وحيوية في تفاعله مع معطيات السياسة ومتغيراتها ومع معطيات المجتمع ومتطلباته هو الضمانة للتقدم بثبات فيما الحركات السياسية التي لا تحظى بهذه الطاقة الخلاقة فإنها مهددة بالانهيار والموت أو على أقل تقدير التوقع والمراوحة في ذات المكان.
4. العطاء دون حدود حين يكون مقتنعاً وواعياً لما يقوم به، وهنا تبدو المعادلة بسيطة لمن يريد أن يدرك معطياتها حيث لا تعمل إلا وفق اشتراطين رئيسيين: الاشتراط الأول الاقتناع بمعنى احترام العقل والتعامل مع الشباب بمفهوم كيانى وليس مجرد أدوات تنفيذ. والاشتراط الثاني الإدراك لما يقوم به الشباب، أي الإمام بالأهداف والاقتناع بالوسائل والطرق الموصلة إلى تحقيق الهدف، وفي حال تحقق هذين الاشتراطين الضروريين فإن عطاء الشباب سيكون بدون حدود وسيدفع بمسارات العمل بكل إخلاص وتفاني.

5. الشباب قوة اجتماعية هامة بصفته قطاعا اجتماعيا رئيسيا في المجتمع، وكسب هذا القطاع من قبل صانعي القرار والسياسيين يعني كسب معركة التغيير، وهناك الكثير من الأمثلة الدالة على هذه المعادلة، والمثال الحديث العهد في إيران، حيث استطاع الرئيس خاتمي (مرشح الشباب) أن يسحق معارضيه نتيجة تأييد الشباب المنقطع النظير.
6. الشباب قوة اقتصادية جبارة، فالعمال الشباب هم الذين ينتجون بسواعدهم والشباب المتعلم بجهدهم الذهني ينتجون ما يحتاجه المجتمع وهم الذين يبنون صرح الوطن ويضمنون منعه وقوته الاقتصادية، ودور الشباب في التنمية الشاملة، دور أساسي ومحوري. وبديهي الافتراض أن التقدم الاقتصادي مستحيل دون تقدم علمي، وعقول الشباب النيرة والمستنيرة هي التي توفر القاعدة العلمية التي تضمن النجاح والتقدم في الجهد الاقتصادي وفي الجهد التنموي أيضا.
7. الشباب عنوان للقوة والفتوة، هاتان الميزتان هما من المتطلبات الرئيسية للعمل السياسي. فالحزب الذي لا يضم في صفوفه الشباب، ولا يجدد عضويته بعناصر شابه ودماء جديدة، سيتحول مع الوقت إلى حزب مترهل وضعيف كعلم من معالم الشيوخوخة، فيما الحزب المتجدد بدماء الشباب في كل هيئاته ومستوياته القيادية والكادرية، سيحافظ على شبابه المتجدد.

#### التربية السياسية وضرورتها في العصر الحديث

أوضحنا منذ البداية أن التربية كمفهوم عام أصبحت ضرورة من ضرورات العصر، وهي كمفهوم ومسار يتضمن كل العمليات التي من شأنها أن تحول الأفراد إلى أفراد اجتماعيين، بمعنى أنها تعمل على رفع حس المسؤولية والانتماء لدى الفرد تجاه المجموع وكذلك شعور المجموع تجاه الفرد بشكل متبادل.

وفي سياق العملية التربوية تبرز التربية السياسية للشباب كشكل من الأشكال العمل السياسي بين الشباب، باعتبارها الأساس الذي يمكن من خلاله كسب الشباب ودفعهم نحو العمل السياسي بشكل واعي ومدروس.

والمقصود بالتربية السياسية، إعطاء وإكساب الشباب الوعي، والفكر السياسي وتمليكه الأرضية أو المنهجية التي من خلالها يستطيع معرفة وإدراك ما يدور حوله وامتلاكه القدرة على تحديد موقف منها.

#### **أهداف التربية السياسية للشباب**

في واقع الأمر هناك العديد من الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال التربية السياسية، سواء كانت مباشرة أو بعيدة الأجل، مع الإشارة إلى أن الأهداف التي يحددها المجتمع وقواه السياسية ليست معزولة عن طبيعة التركيبة السياسية الاقتصادية للبلد ذاته، بل هي جزء من سياساته وتوجهاته. وكوننا نعالج المفهوم بشكل عام فإننا سنورد عدداً من الأهداف العامة للتربية السياسية وهي:

1. تعقد متطلبات الحياة العصرية وزيادة الضغوط الحياتية والنفسية على الشباب، يشير إلى أن الدور التربوي الذي يمكن أن تلعبه المدرسة أو الأسرة لم يعد كافياً، مما يتطلب تربية وإعداداً جاداً للشباب من قبل المجتمع، والإعداد الجاد يعني وجود عملية تربية مأسسة لديها خطة وعمل وبرنامج وطواقم مؤهلة ومدربه وفق معايير عصرية يستطيع من خلالها المجتمع أن يكسب الشباب الوعي والإعداد الكافيين.

2. نشر المعرفة والثقافة لدى هذه الفئة، والذي بات في عصرنا الراهن على درجة عالية من الأهمية لدى الشباب، حيث من خلال هذه العملية يمكن تنمية المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدى الشباب، وتعريفهم بأهم المشكلات العالمية والإنسانية كالمجاعة والفقر وخطر الحروب والتلوث البيئي ومخاطر الإشعاع.
3. جذب الشباب نحو ساحة العمل السياسي والاهتمام السياسي نظراً لأهمية الشباب والأمال المعلقة عليهم من قبل مجتمعهم، وحتى تحقق عملية التربية السياسية النجاح المطلوب منها فيفترض فيها أن تراعي احتياجات الشباب ورغباتهم وتطلعاتهم المستقبلية، مثلما يفترض بها أن تغذي طموح الشباب وميولهم وتراعي أيضاً الاتجاهات العامة في المجتمع وقيمه ومفاهيمه.
4. تعزيز المواطنة لدى الشباب من خلال بث الروح الوطنية وتعميق روح الانتماء لقضايا الوطن واحتياجاته والحفاظ على كينونته، والاستعداد للدفاع عنه في حالة تعرضه للخطر سواء أكان خطراً داخلياً (فتنة طائفية أو دينية أو عرقية) أو خطراً خارجياً يستهدف استقلاله وسيادته.
5. إعادة بناء الذاكرة لدى جيل الشباب، بما يؤكد التواصل الثقافي والحضاري بين الأجيال، ومعرفة حقائق التاريخ والجغرافيا السياسية وكل ما يتعلق بالقضية الوطنية والقومية. وفي حال كحالنا فإن إعادة بناء الذاكرة لدى الشباب تستدعي تأكيد حقائق التاريخ المتعلقة بفلسطين التاريخية وحقيقة المشروع الصهيوني وأهدافه التوسعية في فلسطين ومسؤولية إسرائيل عن تشريد الشعب الفلسطيني في عام (1948) وإقامة إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني....
6. استجماع طاقات الشباب وتوحيدها نحو الأهداف والأولويات الوطنية والاجتماعية في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، وتوظيف هذه الطاقات بأفضل السبل نحو هذه الأهداف والأولويات.
7. رفع حس المسؤولية والانضباط لدى الشباب من خلال عملية التربية والتثذيب الخلقى والقيمي، والتعريف بأسس النظام وقوانينه ودولة القانون ومتطلبات الشباب في تشكيل سد منيع أمام محاولات زرع الفوضى وانتهاك القيم والقانون.
8. تعزيز قيم التعاون والتعاقد والتسامح بين أفراد المجتمع خصوصاً الشباب منهم، بما يؤكد التكاتف والتماسك الاجتماعي وإطلاق المبادرات الشبابية لتقديم خدمات طوعية تسهم في تقدم المجتمع والتقليل من أعباء الطبقات الشعبية.
9. عقانة التمرد العفوي لدى الشباب، من خلال ربط قيم رفض الظلم والتمسك بالقيم الإنسانية السامية الواردة في الوثائق الدولية وشرعة حقوق الإنسان سيما الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية...

#### اتحادات الشباب بين الدور السياسي والدور الشبابي

بدأ الاهتمام بإنشاء اتحادات للشباب مبكراً في معظم بلدان العالم، وبمختلف أنظمتها السياسية. وشهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية اهتماماً ملحوظاً في إنشاء الاتحادات والمنظمات الشبابية، سواء على المستوى الوطني أو المستوى الأممي، والاعتقاد السائد أن هذا الاهتمام الملحوظ جاء كأحد الاستخلاصات التي خرجت بها الأطراف المنتصرة من الحرب حيث نجحت النازية والفاشية في أن تجعل من الشباب قوة ضاربة في أيديها، مما يعني أن الشباب كانوا أدوات لدى الفاشية والنازية يعملون على الضد من مصالحهم ومصالح شعوبهم الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهد لإعادة بناء منظمات الشباب على أسس جديدة.

ومن أبرز الاتحادات الشبابية التي أنشئت على المستوى الأممي:

1. الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي، وضم الاتحادات الشبابية في الدول الاشتراكية بشكل رئيسي إلى جانب الدول التي كانت قريبة من التوجهات الاشتراكية.
  2. الاتحاد الدولي للشباب الاشتراكي، وهو اتحاد يضم الشباب المنضوي في أحزاب الاشتراكية الدولية في أوروبا الغربية.
  3. الجمعية العالمية للشباب، وكان الهدف من إنشائها الوقوف في وجه الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي كحركة مناوئة.
- ويتضح من الاتحادات الدولية الثلاث أن أهدافها السياسية لم تكن خافية حيث كانت تتجاوزها ثلاث تيارات سياسية تعكس منظومتين سياسيتين أو قطبين رئيسيين آنذاك -المنظمة الاشتراكية- ومنظومة البلدان الرأسمالية.
- وإلى جانب هذه الاتحادات، أنشأت الأمم المتحدة هيئات خاصة بالشباب تحت رعايتها.

### ثلاث نماذج للمنظمات الشبابية

يمكن القول أن المنظمات التي تعنى بالشباب والتي ما تزال قائمة تمحورت حول ثلاث نماذج هي:

1. منظمات الشباب في بلدان الحزب الواحد أو التي توصف بالأنظمة الشمولية، وهذه المنظمات عبارة عن نسخة كربونية عن الحزب الأم (الحزب الحاكم) وجزء من التشكيل الرسمي، وبالتالي فهي في سياساتها الشبابية والعامية جزء من منظومات النظام المؤسسي ومستوعبه من خلال الحزب المهيمن على مقدرات البلد ككل. هذه المنظمات تفككت غالبيتها بسبب الانهيار الذي حصل في تلك البلدان، وفي الوطن العربي توجد بعض النماذج المشابهة خصوصاً في سوريا والعراق وليبيا (شبيبة البعث، شبيبة الفاتح).
2. منظمات أهلية للشباب تعاونها وتشرف عليها الحكومات وهذه المنظمات لديها هامش أوسع في التعبير عن سياساتها الشبابية والعامية، ضمن واقع التعددية في هذه البلدان، ولكنها ليست مستقلة تماماً في سياساتها خصوصاً وان التمويل الحكومي لها يلعب دوراً في توجيه برامجها وتحديد أولوياتها، وهذه المنظمات تتواجد في البلدان الرأسمالية والديمقراطية الناشئة في العالم.
3. منظمات أهلية غير حكومية لا تخضع لإشراف حزبي أو حكومي، وهذا النموذج هو الأكثر استقلالية في سياساته الشبابية وسياساته العامة، ولكن هذه المنظمات على أهميتها ما زالت قليلة التأثير، وإن كان المنحى العام يتجه نحو هذه المنظمات بسبب النزوع المتزايد نحو مؤسسات المجتمع المدني على حساب المؤسسات الحكومية أو الحزبية المغلقة.

### الأهداف المعلنة لمنظمات الشباب

الهدف الرئيسي بنظر رواد فكرة إنشاء المنظمات الشبابية إكساب الشباب المزيد من الاهتمام وإغلاق الفجوة القائمة بين حاجات الشباب وما يقدم لهم من البني المجتمعية القائمة، ويتم ذلك من خلال:

1. الاهتمام بقضايا التعليم التي تخص الشباب والتركيز على أن تتم العملية التعليمية على أساس العقل والمنهج العلمي وليس على أساس الحشو والتلقين.
2. محاربة الجهل والامية في صفوف الشباب، لأن الجهل المتفشي في أوساط الشباب سيتولد عنه أفكار متطرفة قد تدفع بالشباب والمجتمع إلى دوامة العنف والتطرف.
3. إكساب الشباب المنضوي في هذه المجتمعات وعياً يختص ببيئاتهم المحلية والإقليمية والدولية، تمكنهم من الإلمام بها والمقارنة بين هذه البيئات المختلفة وموقعهم منها.
4. دراسة المشاكل الاجتماعية السائدة بوسائل البحث الفردية والجماعية ووضع التصورات العملية لهذه المشاكل.
5. غرس القيم الديمقراطية لدى الشباب من خلال تكريس تقاليد النقاش والحوار الحر والديمقراطي وإبداء الرأي بين المجموع العام، ونجاح هذا التوجه يعني تعزيز الديمقراطية في المنظمات الشبابية وفي بنية المجتمع ككل.
6. إكساب الشباب الوعي السياسي من خلال التربية السياسية المعدة لهذه المنظمات، وهنا تبرز وجهتا نظر حول الدور السياسي لمنظمات الشباب؛ الأولى ترى بأن السياسة تحطم منظمات الشباب وتحرفها عن أهدافها الرئيسية. والأخرى ترى أنه لا يمكن الاستغناء عن البعد السياسي أو تغييره في هذه المنظمات، ولكنها تحدد هذا النشاط وتحصره في جانب الشباب. وبغض النظر عن وجهتي النظر المطروحتين، فالمسألة مازالت قائمة على جدول البحث والجدل لجهة الفصل بين الشباب والسياسة أو الربط بين الجانبين بشكل جدلي دون أن يطغى أحدهما على الآخر أو يغييه في الميدان التطبيقي.
7. إعداد القادة الشباب ليكونوا على رأس المنظمات الشبابية وجزء من التشكيل القيادي للمجتمع ككل مستقبلاً.

## دور قادة الشباب

دور القادة في المنظمات الشبابية يتراوح بين قادة مفروضين بطريقة التعيين الفوقي وقرار سياسي من الحزب الحاكم أو السلطة التنفيذية، وآخرين قادة منتخبين من المنظمات نفسها بقرار ديمقراطي وفقاً لمعايير الكفاءة القيادية والقدرات والخبرات. والخلاف كبير بين الحالتين، ولا يتوقف عند حدود اختيار القائد أو المجموعة القيادية، بل يعكس نفسه على كل البنية للمنظمة ذاتها، فمنظمة ديمقراطية يعني أن تتشكل هيكلتها ومبناها القيادي بطريقة الانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة، خلافاً للمنظمة التي يتم اختيار قيادتها بشكل مسبق وتقدم للأعضاء للتركيبة أو بالقائمة المركزية التي غالباً ما تضم الحزبيين أو ممثلي السلطة التنفيذية دون سواهم، بما يشير إلى أن مفهوم الديمقراطية في هذه المنظمات منتهكة لدرجة خطيرة.

لذلك ما سنعرضه هنا هو الدور المفترض للقادة الشباب وفقاً للمعايير الديمقراطية ويتمثل في التالي:

1. العمل على تنمية الروح الجماعية لدى الشباب من خلال الإيمان بمفهوم العمل الواحد، وبما يخلص الشباب من النزعات الفردية. شريطة أن يتلمس الأعضاء الشباب قيمة العمل الجماعي ومردوده عليهم.

2. العمل في المنظمات على أساس المأسسة بالاستناد إلى اللوائح والنظم واختيار الكفاءات المؤهلة بالخبرة والعلم وأساليب الإدارة الحديثة، بما يعزز لدى الأعضاء روح الانتماء للمؤسسة والانضباط الواعي للأنظمة والقوانين.
3. تعزيز روح المبادرة لدى الشباب، وإطلاق الطاقات للمنافسة الشريفة في الإبداع والابتكار، من خلال الحوافز المعنوية والمكافآت التشجيعية.
4. تطوير الطاقات الإبداعية والمواهب والملكات الكامنة لدى الشباب في مختلف وشتى الميادين العملية والعلمية والفنية وغيرها، وتبنيها وإعطائها فرصتها الكاملة لكي تعطي وتبدع وتطور.
5. تعزيز قيم التسامح والتآخي وقبول الآخر من موقع الاختلاف والإقرار بوجوده. وتعددية الأفكار والقناعات في المجتمع كجزء من قيم الديمقراطية ومبادئها التي يشكل العنصر الشاب صمام أمان لتعزيزها في عموم المجتمع والبيئة السياسية الرسمية.
6. دفع الشباب للانفتاح على الثقافات الأخرى من خلال الزيارات وبروتوكولات التآخي بين منظمات الشباب في البلدان المختلفة، بما يعزز من دور الشباب في الحفاظ على علاقات التضامن والتعاون بين الأمم بديلاً لنزعات الحروب والعدوان.
7. تعزيز دور الشباب في الخدمة العامة والخدمة الريفية والأحياء الشعبية من خلال الأعمال التطوعية.

#### تفعيل مشاركة الشباب في الحياة العامة

تفعيل دور الشباب في النشاط السياسي بمختلف جوانبه سواء النشاط الوطني العام أو النشاط من خلال منظمات وأحزاب سياسية، كان وما زال الهاجس لكل القوى السياسية التي تمتلك مشروع سياسي اجتماعي تغييري. باعتبار الشباب قوة تغيير معتبرة وموازنة في المجتمع. والملفت للنظر ابتعاد الشباب واستكفاهم عن النشاط السياسي من خلال الأحزاب، وهذا بدون شك له أسبابه المرتبطة بطبيعة هذه الأحزاب وبرامجها الموجهة للشباب والتي أما أنها لا تعطي الاهتمام المطلوب للشباب، أو أن خطابها السياسي لا يشكل عامل جذب لهم، بسبب تقادمها وعدم مواكبتها لمتطلبات الشباب العصرية واحتياجاتها الراهنة، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر فيها لجهة دراسة كيفية تفعيل طاقات الشباب وإعادة جذبها إلى الأحزاب والعمل العام.

- في مطلق الأحوال هناك مجموعة من الاشتراطات والأسس التي أن توافرت ارتفعت إمكانات مشاركة الشباب وهي:
  1. وجود أحزاب ديمقراطية التكوين تشكل جاذبا للشباب للدخول الطوعي الحر فيها، وتفتح أمامهم الأفاق للإبداع وإطلاق الطاقات والتقدم في الحياة الحزبية دون عقبات، وتعطي المجال من خلال الديمقراطية الداخلية الواسعة لا المقننة أو الممركزة بغطاء ديمقراطي، كامل الحق في المناقشة وإبداء الرأي والمشاركة في صناعة القرار إلى جانب التقرير في القضايا المحلية أو القطاعية التي تخص (الشباب، المرأة، العمال)، بشكل ديمقراطي دون التعارض مع السياسة العامة، وبما يراعي الاحتياجات والمتطلبات الحياتية والمعيشية والديمقراطية الاجتماعية لهذه القطاعات.
  2. أمانات شابه لمنظمات الشباب، حيث بينت التجربة أن هناك إشكالية في العمل الشبابي أساسها أن هيئات الشباب الأولى هي من القيادات غير الشابة، أو أنها تفرض على الشباب بطريقة التعيين أو الترشيح المركزي وتساق تيريرات كثيرة حول استمرارية القيادات القديمة تحت مسميات الخبرة والمراس وسعة التجربة والحفاظ على التوارث بين القديم والجديد، ولكنها في حقيقة الأمر ما هي إلا تيريرات للحفاظ على استمرار ضمان الهيمنة الحزبية على المنظمات الشبابية من خلال بعض القيادات التي تجاوزت عمر الشباب ومنها من دخل في العقد الخامس وهو يقف على رأس منظمات الشبابي، وبما يعني احتجاز التطور للكادر الشباب والحد من عملية التجديد .
  3. تطوير النظام التعليمي في المجتمع وبنائه بمنحى ديمقراطي يعطي قيمة كبرى للعقل وينمي من قدرات الشباب في التفكير وصقل المواهب، ويعمل على تشجيع قيم المشاركة في المجتمع لدى الشباب.

4. صحافة حرة ومستقلة، هدفها البحث عن الحقيقة والشفافية، وإعلام حر يتسع لنقاش حر ومفتوح حول مجمل القضايا التي تهم المجتمع بقطاعاته المختلفة، ويتسع لتنظيم حوار مجتمعي حول الأحزاب ودورها السياسي وحول السياسات الحكومية والتشريعات التي تحمي الشباب وتضمن حقوقهم ومشاركتهم الفاعلة في مختلف الميادين..
5. دعم روح الحماسة لدى الشباب، من خلال إثارة روح الغيرة والمسؤولية وتنويع الأنشطة الثقافية والفنية والفلكلورية والرياضية، وكل ما يثير الحمية والمنافسة الشريفة في نفوس الشباب، ويكسر الروتين والرتابة والملل والضجر الذي يقود إلى البلادة واللامبالاة.
6. تنفيذ مشاريع محددة قوامها الطاقات الشابة، من خلال التنمية والاعمار، سواء تنمية الريف أو استغلال المناطق الصحراوية والجبلية.. وهذه المشاريع يمكن أن تحدد في فترات العطل الصيفية، ويتم فيها توظيف طلاب المدارس والجامعات في أعمال منتجة مقابل أجور أو مكافآت تحفيزية.
7. تفعيل دور المنظمات غير الحكومية، من خلال صياغة أولوياتها وبرامجها انسجاماً مع الاجندة الوطنية العامة، بما يكامل في العمل بينها وبين المؤسسات الرسمية ويجعل من هذه المنظمات منظمات مهنية وجماهيرية لكي تحظى بمصداقيتها أمام الجمهور.
8. وجود نقابات ديمقراطية تمثل العمال وتعكس مصالحهم وتوجهاتهم ومطالبهم، ويتم تداول المسؤوليات فيها بشكل ديمقراطي على أساس الانتخابات الحرة الديمقراطية.

#### التجربة الفلسطينية في العمل مع الشباب

تجربة العمل الفلسطيني لها من الخصوصية ما يجعل الحديث عنها كتجربة مستقرة ومتواصلة نوعاً من المجازفة، بسبب ظروف الاحتلال وواقع الشتات الفلسطيني فقد اخذ العمل الفلسطيني نسقين متوازنين تقاطعا معاً في مراحل كثيرة من خلال الإطار الموحد للشعب الفلسطيني وهي منظمة التحرير الفلسطيني ومؤسساتها واتحاداتها الشعبية، ولكن بقيت هنالك اختلافات ميزت تجربة العمل في الداخل والعمل في الخارج حيث الظروف الموضوعية المختلفة فرضت الاختلاف في أشكال التنظيم والتواصل والتجانس. ولا أخالني هنا أستطيع في هذا الحيز المحدود إعطاء التجربة الفلسطينية في العمل مع الشباب حقها المطلوب، ولكن سأعرض إلى ابرز ملامح هذه التجربة ومحطاتها الرئيسية في الداخل والخارج.

المحطة الأولى للعمل مع الشباب انطلقت من الخارج، وتحديدًا من الجامعات العربية حيث ابتدأ النواة الأولى للطلاب الفلسطينيين بتشكيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين في القاهرة، واخذ الاتحاد العام بالتوسع ليمثل الطلاب الفلسطينيين في الخارج، وبعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية اصبح الاتحاد العام لطلبة فلسطين واحداً من الاتحادات الشعبية الممثلة في المنظمة ومؤسساتها من خلال اللجنة التنفيذية للاتحاد. وبقي الاتحاد العام جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية ولكن في السنوات الأخيرة إصابة ما أصاب الاتحادات الشعبية الأخرى، حيث بقي جسداً بدون روح.

المحطة الثانية تجربة العمل في الوطن المحتل؛ بدأت في منتصف السبعينات على مستويين اثنين: المستوى الأول لجان العمل التطوعي التي ابتدأت في بعض المدن ثم ما لبثت أن امتدت إلى كل أنحاء الوطن وانتقلت من الصيغ المنطقية إلى الصيغ المركزية، أي على مستوى الضفة والقطاع، وكانت هذه اللجان تتبع للتنظيمات الرئيسية الأساسية؛ حركة فتح، حزب الشعب الفلسطيني - الشيوعي سابقاً، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهي الفصائل المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. وقد لاقت هذه اللجان نجاحاً وضمت آلاف من الشباب في صفوفها، في المدن والقرى والمخيمات

الفلسطينية، ولكن التنافس الفصائلي وعدم توحيدها في إطار وطني مهني أضعف الفكرة مع الوقت إلى أن تلاشت وتفككت أثناء الانتفاضة الأولى.

الاتجاه الثاني تمثل في تشكيل اللجان الطلابية سواء في أوساط الطلاب الثانويين أو في أوساط طلاب الجامعات والمعاهد، وتبلورت مع مطلع الثمانينات أربع كتل طلابية رئيسية كانعكاس للتنظيمات الفلسطينية الأربعة الناشطة في هذا الميدان، وأخذت كل منها تسمية معينة.

وأخذت الحركة الطلابية سواء المعبر عنها من خلال الأطر أو المجالس الطلابية التي تشكلت بالانتخاب المباشر وتحالف بين الكتل الطلابية المختلفة، وتباين أداء الحركة الطلابية من حيث النشاط الطلابي والمطلبي والوطني بين مد وجزر مع ملاحظة أن الحركة الطلابية بقيت الحركة الوحيدة التي لم تتفكك أطرها وتميزت باستتباب الخيار الديمقراطي من خلال الانتخابات الدورية (مجالس الطلبة).

المحطة الثالثة ابتدأت مع قدوم السلطة الوطنية ووجود نظام مؤسساتي حكومي وفصائلي على الأرض الفلسطينية لأول مرة، وهذا المتغير عكس نفسه على بنية العمل الشبابي والعمل الوطني عموماً، حيث أصبح التشكيل الرسمي معبراً عنه بوزارة الشباب والرياضة، ويُشرف على النشاط الشبابي في النوادي والمؤسسات الشبابية إضافة إلى الأطر الشبابية المحيطة بفصائل العمل الوطني والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في إطار الشباب، وهي منظمات حديثة العهد وما زالت حتى الآن محدودة التأثير.

## تقييم عام أولي للعمل الفلسطيني في أوساط الشباب

1. أن العمل الفلسطيني ببعده الوطني والسياسي إن كان قد استأثر على اهتمام قطاع الشباب في البدايات، حيث التحق الشباب الفلسطيني من كل الفئات بفصائل العمل الوطني، لكن هذا الاندفاع كان اندفاعاً حماسياً غير محكوم بتوجهات معينة من قبل التنظيمات التي استوعبت الشباب. والإطار الوحيد الذي كان يعبر عن مصالح فئة معينة (فئة الشباب الطلاب) في الخارج هو الاتحاد العام لطلبة فلسطين.
2. في المرحلة الثانية اتخذ العمل وسط الشباب بعداً أكثر تنظيمياً في الداخل والخارج، وعبر نفسه من خلال الأطر الجماهيرية الديمقراطية المحيطة بالتنظيمات الفلسطينية، لجان العمل التطوعي، لجان اتحاد الطلبة الثانويين، الكتل الطلابية في الجامعات، وهذه التشكيلات من حيث الأساس كانت قابلة لأن تتحول إلى منظمات وأطر شبابية تستقطب اهتمام كل فئات الشباب وتوجهها بالاتجاه الوطني والديمقراطي والمطلبي والمهني، ولكن حصيلة التجربة التي امتدت لسنوات لم تعط النتائج المطلوبة، لأسباب تتعلق بطبيعة المنظمات الديمقراطية الجماهيرية التي تحولت إلى واجهات سياسية للتنظيمات الأم دون أن تعطي القضايا الاجتماعية الديمقراطية التي هي الأساس في برامجها الاهتمام المطلوب، مما أفقد هذه الأطر قدرتها على جذب الشباب أو الاحتفاظ بأعضائها، وغياب الديمقراطية التي هي الأساس في برنامجها الاهتمام المطلوب، مما أفقده القدرة على جذب الشباب أو الاحتفاظ بأعضائها، كما أن واتباع سياسية التعيين للقيادات التي تشرف على منظمات الشباب، وتمييز الأعضاء الحزبيين في المراتب وتسلم المناصب القيادية ساهم في إضعافها، إلى جانب أن الأزمات التي عاشتها التنظيمات الأم عكست نفسها على هذه الأطر.



3. المرحلة الجديدة التي ابتدأت مع وجود السلطة الوطنية الفلسطينية على إقليمها في الوطن، ووجود هيئات ومؤسسات حكومية رسمية أيضاً شبابها العديد من الملاحظات أهمها:

- الهيئات الرسمية الحكومية التي ترعى الشاب ما زالت حتى الآن من حيث البرامج والتوجهات وآليات العمل غير قادرة على توفير الخدمات المطلوبة للشباب. إلا في حدود معينة وطفيفة، وإن كانت حادثة التجربة تشفع لها بذلك فإن هناك أسباباً أخرى أكثر جوهرية تتمثل في أن التوجهات المطروحة في هذه المؤسسة غير جاذبة، ولا تحظى باهتمام الشباب وهي محدودة التأثير.
- المنظمات الأهلية والمدنية والديمقراطية المحيطة بالفصائل الوطنية لم تغادر أزمته التي عاشتها لسنوات طويلة والمتمثلة بفقدانها لطابعها الجماهيري، للأسباب التي أتيت على ذكرها إضافة إلى الوضع الوطني والاجتماعي العام الذي ساد لعدة سنوات، والذي عكس نفسه سلباً على مجمل البنى والمؤسسات الجماهيرية والشعبية.
- النقاش الذي ابتدأ في إطار المؤسسات الأهلية والفصائلية لم يفض حتى الآن إلى اتجاهات عمل واضحة أو استراتيجية عمل مع الشباب، حيث مازال الجدل قائماً بين العمل المهني التخصصي الضيق، والعمل الجماهيري الواسع، مع ملاحظة أن الأساس السياسي وعلاقته ببرامج وتوجهات هذه المنظمات ما زال أيضاً مثار جدل ونقاش.
- خصوصية الوضع الفلسطيني سواء في داخل الوطن أو خارجه أفرزت جملة من المشاكل المركبة والمعقدة في أوساط الشباب الفلسطيني تتفوق على مشاكل كل الشباب في الدول المحيطة، وأسباب ذلك واضحة، ففي داخل الوطن تسبب وجود الاحتلال بما يحمله من قمع وملاحقة واعتقال وتخريب مجتمعي وقيمي بأضرار جسيمة طالت المجتمع وبناء وطالت الشباب بشكل خاص. وفي الخارج فإن قطاع الشباب يعاني من أزمات كثيرة، وفي مقدمتها القدرة على الجمع بين متطلبات الشباب الفلسطيني الوطنية والاجتماعية من جهة والتعايش في حدود الظروف الموضوعية المفروضة عليه في الدول المستضيفة لهم من جهة ثانية.

4. الوضع الفلسطيني وما استجد عليه من تطورات بعد الانتفاضة الثانية وما ترتب على ذلك من تدمير منهجي لبنى المجتمع الفلسطيني، فمن المتوقع أن نتفاهم أزمة الشباب الفلسطيني جراء تلك السياسات لا سيما وأن معاناة هذا القطاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية باتت ظاهرة للعيان مما انعكس ارتباكاً وعدم يقينية بالمستقبل. وهذا بطبيعة الحال سيزترتب عليه تقوفاً أو انسحاباً من العمل العام إضافة إلى البحث عن سبل أخرى للخلاص كالهجرة أو السفر وربما الانحراف. مما يحتم على المسؤولين والمعنيين على المستويين الرسمي والأهلي إيلاء المزيد من الجهد والوقت ورسم السياسات التي من شأنها التقليل من الآثار الراهنة كمقدمة لوضع معالجات وخطط متوسطة وطويلة الأجل تكون محصلتها وضع الشباب في سياقهم المجتمعي الصحيح كقوة متغيرة رئيسية ومبادرة.

## أثر العملية التربوية على شخصية المتعلم في المجتمع الفلسطيني 00000

أ.علياء العسالي

\*\* مقدمة:

إن التربية عبارة عن عملية يتم من خلالها إعداد الإنسان للحياة بالحياة نفسها فمن خلالها ينتقل الإنسان من فرد إلى شخصية في سنوات عمره الأربع الأولى فهو يخضع لعمليات من التنشئة الاجتماعية غير الرسمية تعمل عبر هياكلها الاجتماعية كالأسرة والرفاق والجيران والبيئة المحيطة على نقل المضمون من التراث الثقافي الذي يعده ليصبح بعد عامه الخامس أو السادس عضواً اجتماعياً مقبولاً ومعترفاً به في مجتمعه يحمل عاداته وتقاليده وقيمه ومعاييره الأساسية.

وبعد ذلك تبدأ هيئة أخرى للتربية بالقيام بدور جديد يترك أبعاداً أخرى على شخصية هذا الإنسان ولكن الدور هذه المرة هو رسمي حيث تقوم عليه هيئات تختلف عن سابقتها في الجانب غير الرسمي وهي هنا بشكل رئيسي ومباشر، المدرسة وتقوم المعاهد والجامعات بإكمال الدور المنوط بها.

علينا توضيح جانب مهم في سياق الموضوع وهو أن الجانب غير الرسمي للتربية يعبر في الغالب عن فكر وذات المجتمع بثقافته المتوارثة عبر أجيال المجتمع الواحد فهي لا تخضع لسيطرة مباشرة تقيد دورها الأساسي في إعداد الفرد للحياة في مجتمعه وفق المعايير التي يحددها هذا المجتمع، في حين أن الجانب الرسمي من الثقافة هو في الغالب جانب ميسر يخضع للسيطرة من قبل جهة ما تعمل من خلاله على تحقيق أهدافها بأشكال وطرق غير مباشرة بحيث تعد أجيالاً تحمل مواصفات لشخصيتها تتسجم والمرحلة والأهداف المرغوبة من قبل الجهة المسئولة فلا عجب إذن عندما نتكلم عن المدرسة الفلسطينية أن نتحسس الكثير من المؤشرات التي تعمل في مضامينها على إعداد شخصية لا تتسجم وصفات الشخصية التي تهدف إليها التربية غير الرسمية.

فالمدرسة الفلسطينية خاصة كأهم مؤسسة تربوية رسمية تقوم عليها السلطة، تلك السلطة التي لم تكن فلسطينية وطنية فيما سبق فمنذ عام 1917 مروراً بعهد الانتداب حتى عام 1948 ثم مروراً بحقبة المملكة الأردنية الهاشمية 1967 وحقبة الاحتلال الإسرائيلي التي ما زلنا لغاية اليوم نتلمس بصماتها في عملينا التعليمية فكان النظام التعليمي عبر تلك السنوات وبشتى مراحلها يدار ويعطى للفلسطينيين لا وفقاً للثقافة الوطنية بل وفقاً لأهداف السلطة الحاكمة في حينه.

فالتربية الرسمية الفلسطينية متمثلة بالمدرسة لم يحدث أن كانت أهدافها فلسطينية وطنية (الفلسفة التربوية) ولا مناهجها وطرائق تدريسها كانت تخدم سياستها فنحن نعلم مدى الأهمية التي تقع على عاتق المدرس وأسلوبه في تنفيذ المنهاج حيث أن المدرس بعامله الذاتي (شخصيته) يمتلك من القدرة ما يكفي على سد الثغرات الممكن مواجهتها في مادته التدريسية التي حددت معالمها ومحاورها وأهدافها سلطات غير وطنية فالطريقة كما يقول كلاباتريك هي ساق من سيقان التربية والتعليم والساق الأخرى هي المنهج فلا تستطيع عملية التعليم من السير على ساق واحدة إن أهملت الطريقة فليس للمنهج والمواضيع الدراسية أية قيمة إذا لم تنفذ بطريقة مثلى، إذ أن منزلة الطريقة التدريسية من المنهج والمواضيع الدراسية كمنزلة المكائن والآلات في معمل ما من المواد الخام الموجودة فيه فلا يستطيع العمال التصرف بهذه المواد إن لم

تتوفر لديهم الآلات والمكائن كما أن المدرس لا يستطيع التصرف بالمادة والموضوع تصرفاً يؤدي به إلى الغاية المنشودة إذا لم يكن هناك تصميماً وطريقة ما.

المدرس أيضاً يستطيع استخدام أو إتباع ما يسمى بالمنهج الخفي الذي عرفه نياح عيوش بأنه "ما يقوله المعلم لتلاميذه والآباء لأولادهم وبناتهم والتلاميذ لبعضهم بعضاً ومن خلال القراءات الحرة والمواد التي تصل إلى الطلاب بطرق الاتصال غير الرسمية"، فأثر المنهج الخفي في نقل الثقافة خاصة الشعبية، منها يفوق أثر المنهج الرسمي أو لعله يناقضه دائماً في واقعنا الفلسطيني ويقف منه الموقف الراض من أهم عناصر المنهج الخفي هي عناصر التراث الشعبي السياسي والثقافي من أغنية وقصيدة ونشيد، لكن المدرسة الفلسطينية اجتهدت وبشكل ملفت للنظر أن تنقل التراث العالمي والثقافة الواقعية العلمية واللغة القومية والآداب والفنون الرسمية وتعميق الانتماء الوطني والحس القومي، وليس من أهدافنا رسم صورة للإجراءات البريطانية والإسرائيلية ضد التعليم والمؤسسة التربوية خاصة منذ عام 1948 إلى اليوم بل يكفي ما تم من اعتقال لطلاب وأساتذة وإداريين وإغلاق لمدارس وإطلاق النار على طلبة..... الخ.

### \*\*\* واقع التربية والتعليم في عالمنا العربي والفلسطيني:

يأتي دور المؤسسة التربوية التعليمية في المرتبة الثانية بعد دور الأسرة من حيث أهميتها ومسؤوليتها في صناعة الأجيال والفرد والإنسان، إلا أن واقع الحال بالنسبة للعملية التربوية في مدرستنا العربية هو واقع مؤسف وحزين وهو غير بناء ولعل السبب الجوهري وراء هذه الأزمة يتمثل في عقم العملية التربوية التعليمية في المدرسة العربية والذي يرجع إلى عدة عوامل منها:

(أولاً) أنها لا تزال تشعر بشكل من أشكال السيطرة السلطوية للمعلم ذاك الذي يعتمد غالباً أسلوب القمع والضرب والعقاب والإرهاب للطلاب وممارسة التهديد داخل الصف وخارجه.

(ثانياً) استخدام المدرسين لأساليب التدريس الإلقائية والتقنيّة في تعليمهم وتدريبهم لتلاميذهم وطلبتهم، فهي أساليب ما زالت تقوم على آليات الحفظ والتسميع والترديد والتكرار الآلي من قبل الطلاب، مما يعني استهلاك العقل وإجهاد الذاكرة بنقل المعلومات لهم وحشو أدمغتهم بالمعلومة المجردة فقط دون التركيز على تدريبهم على النقد أو التحليل المنطقي والتفكير العلمي أو حتى إكسابهم أساليب ذاتية كحل المشكلات والبحث والتجريب والاعتماد على الذات بحيث يتم اكتشاف جوانب إبداعية في شخصية الطالب.

(ثالثاً) افتقار هذه العملية التربوية إلى الأهداف التنموية والفلسفة الواضحة والسياسة التعليمية الرشيدة التي يمكن للمعلم أو المتعلم على حد سواء الاسترشاد بها في عملهم.

(رابعاً) أن المناهج والمقررات التعليمية في مدارسنا نظرية أكثر منها تطبيقية، وهي تقليدية مقتصرة إلى الحدائق تشعر المتعلم بالاعترا ب والملل والضجر لأنها لا تتسجم مع ميوله وحاجاته و واقعه.

(خامساً) أن العملية التربوية في عالما العربي هي عملية حرفية فهي أشبه بمعامل لتفريخ الشهادات فالمتعلم فيها يسعى وراء الشهادة واجتياز الامتحان فقط وليس من أجل الخروج إلى الحياة والتفاعل معها.

(سادساً) إن العملية التربوية التعليمية في مدارسنا العربية هي عملية أحادية الجانب (المعلم فقط) فهي تقتصر إلى التفاعل بين أطرافها ( المعلم، المتعلم، المنهاج، الإدارة) لإحداث التعليم والتعلم الفعال *Effective Learning* ، وبسبب ذلك تحولت إلى عملية روتينية عقيمة من التعلم السلبي، وتحول الطالب فيها إلى أداة استقبال فقط غير قادر على اكتساب أنماط التفكير والتطبيق لما يتعلمه أو يحفظه.

### الوضع الفلسطيني أشد تعقيداً من الوضع العربي

أما مجتمعنا الفلسطيني وواقع العملية التربوية التعليمية فيه فهي أشد إيلاماً من مثيلاتها في الدول العربية الأخرى فإلى جانب كل ما سبق من عوامل معوقة في العملية التربوية التعليمية في العالم العربي عامةً فهو يعاني من خصوصية في وضعه تزيد من سوء واقع الحال بالمقارنة مع غيرها من الدول العربية الأخرى فقد تعرض عبر سنوات طويلة إلى العديد من القوى الاستعمارية والفكرية التي أساعت إليه وكان أبرزها دور سياسة الاحتلال الإسرائيلي وانعكاسها على قطاعات المجتمع المختلفة من اقتصادية وصحية واجتماعية والأهم منها جميعاً القطاع التربوي حيث أنه تعرض للعديد من التهديدات والقيود التي مست حق الحرية الأكاديمية، ووجودها في جو ملائم يكون فيه موقف الحكومة والمدرسين والطلاب ونشاط البحث مواتياً، إن لم يكن مشجعاً، غير أن جواً كهذا لا وجود له في الأراضي المحتلة، فمنذ بدء الاحتلال ساد بين السلطات العسكرية الإسرائيلية وبين المؤسسات التعليمية الفلسطينية جواً من التوتر والعداء، ولا تزال السلطات الإسرائيلية حتى الآن تنظر إلى هذه المؤسسات باعتبارها مرتعاً للتطرف والإرهاب وهي تنظر إلى الطلبة نظرتها إلى عنصر مقلق خطر يهدد أمن قوات الاحتلال.

### تدخل إسرائيلي مباشر في مناهج التعليم

أما فيما يتعلق بالمناهج والكتب المدرسية فقد تولى الحاكم العسكري الإسرائيلي سلطة وزير التربية والتعليم الأردني، وبمقتضى الأمر العسكري رقم 91، وفوض هذه السلطة إلى ضابط الجيش الإسرائيلي الذي أخذ يمنع استعمال كتب التاريخ والجغرافيا والأدب والدين، وقد أُنذر معلمو المدارس الابتدائية والثانوية في المدارس الحكومية بأن لا يستمدوا محاضراتهم من مصادر خارجية، وأن يقتصروا على المناهج المدرسية الموافق عليها، كما كانت الكتب والمكتبات المدرسية تخضع للمراقبة، كما أنه لم يكن هناك فلسفة تربوية متكاملة للمناهج بالقضية الفلسطينية على سبيل المثال لا يجري التركيز عليها بالشكل الكافي في مدارسنا وجامعاتنا أيضاً كما ويغيب أيضاً عن هذه المناهج والمقررات الدراسية موضوع التنمية وهو الموضوع الأهم بالنظر لسياسة الاحتواء الاقتصادي الإسرائيلي.

كما وقامت السلطات الإسرائيلية بتعديل القانون الأردني الذي كان مطبقاً في الضفة الغربية عام 1967 بحيث فرضت قانوناً جديداً جعل من الضروري الحصول من الحاكم العسكري على رخصة الاستمرار لأية مؤسسة دراسية أو مؤسسة جديدة. هذا التعديل أتاح لسلطات الاحتلال إمكانية وقف أية مؤسسة تعليمية عن العمل في أي وقت، لذلك فإن السلطات الإسرائيلية كثيراً ما كانت تلجأ إلى إغلاق المؤسسات التعليمية عقاباً على النشاطات السياسية أو تحسباً للتظاهرات، أو منعاً للطلبة من التجمع في مكان واحد، ونتج عن هذا الإغلاق ضياع أيام تدريس وانحطاط المستويات الأكاديمية، وترد عام في المؤسسات التعليمية.

### \*\* الواقع التربوي التعليمي وانعكاسه على شخصية المتعلم:

من هنا نجد أن فشل العملية التربوية التعليمية في مدارسنا عملت على تنشئة وتخريج إنسان عربي آلي لا يحسن التعبير عن نفسه، جامد، مقولب، يترفع عن العمل المهني واليدوي، تقليدي، يؤدي واجبه وعمله بشكل روتيني وقسري ممل يشعر معه بالقهر والإكراه على إنجازهِ خوفاً من عقاب السلطة فقط، تماماً كما يؤدي واجبه المدرسي بالحفظ ولمجرد الحفظ لا غير، وخوفاً من عقاب الأب أو المدرس وبغض النظر عن عدم فهمه لما يحفظه أو يدرسه أو يتلقاه.

ولن ننسى أيضاً أن المدرسين والمربين في مدارسنا وبيوتنا ومجتمعنا قد أغفلوا الجو المدرسي والعلاقات التي تقوم فيه سواء بين التلاميذ بعضهم مع بعض أو بينهم وبين مدرسيهم تجعل للمدرسة دوراً ووظيفة تختلف فيها كل الاختلاف عن دور سائر المؤسسات الاجتماعية، كما أغفلوا أيضاً بأنه كلما كانت اتجاهات المعلمين تتسم بالسلط والتشدد وتساعد على الانتكالية والفردية والإهمال كلما أدى ذلك إلى انخفاض المستوى التحصيلي لدى الطلاب خاصة المتفوقين منهم، فالتربية في مدارسنا أشبه ما تكون بنظام الانضباط العسكري، فشخصية التلميذ مفقودة في المدرسة كما هي مفقودة في البيت وبذلك فلا مجال لأن يتعود صنع قرار معين بنفسه ولنفسه، فيصبح انكالياً عاجزاً حتى في سنوات عمره المتقدمة.

وعلى الرغم من التوسع الكمي الكبير الذي حصل في قطاع التعليم لدى مجتمعنا العربي في العقود الأخيرة إلا أن العملية التربوية ما زالت هي ذاتها، غير قادرة على خلق شخصية متكاملة للمتعلم العربي فهي مفروضة على المتعلم ولا تتفق مع حاجاته ورغباته ولا مع روح العصر الذي نعيش فيه، حيث الاعتماد الكلي على الكتاب المدرسي فقط، ولأن أنظمتنا التعليمية الراهنة أنظمة ضيقة وأحادية الجانب فهي أنظمة يسيطر عليها مفهوم القرون الوسطى في التعليم والتعلم وهو مفهوم تكديس المعلومات وإحراز السيطرة على رموز التعلم لا على دوافعهم وميولهم في الإبداع.

### المطلوب اصلاح النظام التعليمي والتربوي

وهكذا فإن نظامنا التعليمي والتربوي المدرسي والمنبثق من نظامنا الاجتماعي هو مشكلة بحد ذاته يحتاج إلى حل سريع وإعادة تنظيم ليصبح على مستوى مسؤولية المرحلة التي تمر بها مجتمعاتنا العربية عامةً ومجتمعنا الفلسطيني خاصةً ولكي يتم ذلك فلا بد من تحقيق الآتي:

(أولاً): صياغة أهداف واضحة لنظامنا التعليمي والتربوي والمدرسي، ووضع فلسفة تربوية شاملة تأخذ باعتبارها كل متطلبات التغيير الاجتماعي والسياسي بحيث تنبع هذه الأهداف من صميم واقعنا الاجتماعي والثقافي وتستمد قيمها ومعانيها ومعاييرها من جذورها الحضارية والعربية والإسلامية.

(ثانياً): العمل على تغيير الأساليب والطرق التعليمية التقليدية التقنيية واستبدالها بأساليب وطرق حديثة تساعد المتعلم على اكتساب مهارات التفكير والإبداع والتحليل والبحث والوصول به إلى اكتساب مهارة كيف يفكر وكيف يتخذ القرار السليم.

في السنوات السبع الأخيرة فقد طرأ تحسن ملموس على واقع العملية التعليمية التربوية، ومرد هذا التحسن يعود للجهود التي قامت بها دائرة المناهج في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية فقد قامت بإجراء العديد من التعديلات في مناهج المراحل المدرسية المختلفة كما وأنها بدأت بإدخال مناهج جديدة تحمل سياسات وفلسفات جيدة عاملة من خلالها على تغيير في أبعاد شخصية المتعلم الفلسطيني نحو الأفضل، والأهم بنظرنا هو توحيد الإدارة التعليمية والتربوية الفلسطينية، بعد أن كانت تتبع للإدارة المصرية في قطاع غزة، وللإدارة الأردنية في الضفة الغربية، فهي خطوات لا شك بأنها في الاتجاه الصحيح ولكن يبقى هناك الكثير ...

#### المراجع:

1. جامعة القدس المفتوحة. المجتمع المحلي الفلسطيني. برنامج التعليم المفتوح. القدس 1994.
2. القاضي، وائل (1994). التربية أولاً.
3. آل ياسين. محمد حسين (1995). المبادئ الأساسية في طرق التدريس العامة، بيروت: دار القلم.
4. السامرائي، هاشم وآخرون (1994). طرائق التدريس العامة وتنمية التفكير، ط 1، اربد: دار الأمل للنشر والتوزيع.
5. العسالي. علياء (1998). "اختبار قياس مهارات التفكير في الدراسات الاجتماعية لدى طلبة الصف العاشر الأساسي في المدارس الحكومية في منطقة محافظة نابلس"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
6. بلبيلة. حنين (2001). "أقر التخصص وطريقة التدريس بالاستقرائية والاستنتاجية والمناقشة في اكتساب طالبات الصف التاسع الأساسي في منطقة نابلس التعليمية لمفاهيم العلوم"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

" حقوق الإنسان في مناهج التعليم الديني العالي في فلسطين "  
كتاب جديد يصدر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

د. ناصر الدين الشاعر

عميد كلية الشريعة/ جامعة النجاح الوطنية

صدر مؤخراً عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان كتاب بالعنوان أعلاه يتضمن ستة أبحاث لعدد من الباحثين الفلسطينيين. الأبحاث مجتمعة تسبر غور مناهج التعليم الديني العالي في الجامعات الفلسطينية، لمعرفة ما تتضمنه هذه المناهج من مواقف وآراء تجاه حقوق الإنسان. خاصة وأن للتعليم الديني أثراً ملحوظاً ليس على المتعلمين فحسب، وإنما على المجتمع عامة نظراً لكون المتعلمين يشكلون جسراً بين هذه المناهج وما تتضمنه من قيم ومفاهيم من جهة، وبين المجتمع من جهة ثانية، وذلك لطبيعة عملهم كأئمة ومدرسين ووعاظ يتصدرون مركز التوجيه في المجتمع.

هذا النشاط ليس الأول من نوعه للمركز في مجال التعليم الديني العالي، فقد سبق له أن عقد في كانون الأول من العام 2001 مؤتمراً حول "فلسفة التعليم الديني العالي في فلسطين" وذلك بالتنسيق مع كلية الشريعة بجامعة النجاح الوطنية. كرس ذلك المؤتمر أوراقه لعناصر التعليم الثلاثة: المدرسين والطلبة والمنهاج، وتم الخروج بعدد من التوصيات من أهمها ضرورة العمل على التطوير التقني والأكاديمي لهذه العناصر وتحسين الوسائل التعليمية المستخدمة.

واليوم يأتي هذا الكتاب لمعالجة عنصر من تلك العناصر الثلاثة، وهو المنهاج، لا بشموله واتساعه، وإنما لمعرفة مدى تغطيته ومعالجته لحقوق الإنسان كواحدة من القيم الإنسانية المهمة. تهدف الدراسة للتعرف على نوع العلاقة وعلى مدى تأثير المنهاج بمقرراته الجامعية على جملة هذه الحقوق، مقدمة لتطوير العلاقة ولتقديم التوصيات بهذا الخصوص.

لدراسة هذا المنهاج، اعتمدت الأبحاث مقياساً معيارياً لنفسها، تقارن وتقيس المنهاج على أساسه. هذا المرتكز المعيارى لدى الباحثين تمثل في عدد من إعلانات ومواثيق حقوق الإنسان، ممثلة في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، و"إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام".

وبالتأكيد، فإن هذه المرجعية أو المعيارية التي ارتكز عليها الباحثون، وبدءوا بمحاكمة المقررات الدينية على أساسها، لا تلقى الرضى أو الترحيب لدى المهتمين بالعلوم الدينية أو القائمين على مناهجها. إذ كيف يجوز الاحتكام إلى مواثيق ونصوص وضعية من صنع غير المسلمين للحكم على مناهج وضعها مسلمون وترتكز على النص الديني المقدس! للفصل في هذا الجدل يشير الكتاب في مقدمته، إلى أن الأبحاث ليست موجهة إلى الدين ذاته، إنما إلى الفكر الديني الذي تعرضه مناهج التعليم وفق المقررات المعتمدة في الجامعات الفلسطينية. ذلك فضلاً عن أن مواثيق وإعلانات حقوق الإنسان، وكما ينظر إليها الباحثون ومعهم الكثيرون، لم تعد سلعة غربية، بل ولا هي إنتاج غربي بكل معنى الكلمة للمفردة، إنما هي ثمرة لجهود إنسانية متراكمة تمخضت عن جملة من القيم الإنسانية المشتركة. لكن ورغم هذا التوضيح، فقد بقيت المسألة مثار جدل وحساسية، وهو ما عبر عنه أكثر من زميل خلال عرض هذه الأبحاث في جلسات النقاش. في هذا السياق، جرى التنويه أيضاً إلى أن هذه الأبحاث لا علاقة لها بالتطورات العالمية على ضوء تفجيرات نيو يورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وما تبع ذلك من إملاءات أمريكية على العالم الإسلامي، والتي كان منها ما يتعلق بمناهج التعليم التي تنتهجها أمريكا بالتنسب بتفريخ التطرف والإرهاب. يدعم قول المركز هذا كون اهتمامه بهذا المجال سابقاً لأحداث الحادي عشر.

الكتاب الذي بين أيدينا الآن، يتضمن ست ورقات يغطي كل منها محوراً من محاور الدراسة. كانت الورقة الأولى منها في "حرية الرأي والتعبير..". للأستاذ إياد دويكات. وأما الورقة الثانية فكانت في "الأخر..". للأستاذ علي خليل حمد. وأما الورقة الثالثة فكانت في "دور المرأة ومكانتها..". للأستاذ سامي الكيلاني. وأما الورقة الرابعة فكانت في "المجتمع المدني..". للأستاذ خالد دويكات. وأما الورقة الخامسة فكانت في "النظام التشريعي..". للأستاذ زياد عثمان. بينما كانت الورقة السادسة في "القضاء..". للأستاذ مراد الفارس. حيث بحثت كل ورقة من هذه الأوراق في نظرة المناهج إلى ذلك المحور المحدد، وفي حجم اهتمامه بذلك المحور.

بالإضافة إلى هذه الأوراق الست، تضمن الكتاب أربعة ملاحق ذات صلة. كان الملحق الأول منها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأما الملحق الثاني فللعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأما الملحق الثالث فكان للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. في حين كان الملحق الرابع لإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام. ولمعرفة ما توصلت إليه الأوراق الست، أعرض هنا لكل منها بشكل موجز مع إيداء بعض الملاحظات عليها هنا أو هناك، تاركاً المجال لذوي الشأن والاختصاص في كليات الشريعة وغيرها للاطلاع على هذه الأوراق بغرض الإفادة منها بغض النظر عن درجة الاتفاق مع ما تضمنته. فليس ضرورياً أن يكون الاتفاق كاملاً حتى نسمح لأنفسنا بالانتفاع بها. وكما هو متفق عليه فإن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها أخذ بها.

وهذا عرض للورقات الست.

## الورقة الأولى:

### حرية التعبير في مناهج التعليم الديني العالي في الجامعات الفلسطينية: أ. إياد دويكات

بدأ دويكات ورقته بمقدمة حول أهمية الرأي والتعبير، مؤكداً ارتباط مفهوم حرية التعبير لدينا بالفكر الديني بشكل كبير. ثم قدم توضيحاً لمفهوم حرية التعبير وللمعوقات التي تحول دونها. كما تطرق إلى حرية التعبير في المواثيق الدولية والعربية والإسلامية، مشيراً إلى أن الدول العربية والإسلامية عامة تقف الآن أمام تحديين كلاهما أصعب من الآخر. أولهما أن تأخذ هذه الدول بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان بشكل كامل وتقوم بتطبيقها فعلياً. والآخر وهو أن تقدم هذه الدول للإنسانية مشروعاً إنسانياً يضمن حقوق الإنسان كإنسان ويحظى بقبول وإجماع عالميين. وعدا عن ذلك فإن الاضطهاد سيبقى على حاله، مع إبقاء امكانيات النهضة والنماء بعيدة بل وربما مستحيلة. ثم ينتقل للدعوة إلى تطوير اعتماد حديث البحث العلمي وإلى ربط التعليم الديني بالعلوم الأخرى كخطوة أساسية على طريق بناء متعلمين أكثر قدرة على التعامل مع متطلبات العصر وعلى مخاطبة الإنسان وفهامه الرسالة الإنسانية التي يحملها الإسلام. بعد ذلك، شرع الباحث في تحليل المحتوى التعليمي لعدد من المقررات في عدد من كليات الشريعة في الجامعات الفلسطينية، لرصد موقفها من حرية التعبير. وقبل الحديث عن استنتاجاته أشير إلى أنه لم يذكر المواقع التي اقتطف منها اقتباساته. أي أنه لم يذكر أرقام الصفحات لاقتباساته مما يجعل محاكمة استنتاجه وفق النص العام الذي اقتطف منه اقتباساته أمراً عسيراً. وهو ما قد يجعل القارئ غير متأكد من دقة بعض تحليلاته والتي منها مثلاً اتهامه لعبد البديع صقر صاحب كتاب "كيف ندعو الناس" بأنه يورد صوراً متباينة ومتناقضة بخصوص حرية الرأي والتعبير، وكذا في دقة اتهامه لعبد الكريم زيدان صاحب كتاب "اصول الدعوة" بأنه عند الحديث عن الآخرين يستخدم لغة تحمل قدراً من الاستصغار. وقد استفسرت عن سبب تجاهل أرقام الصفحات فأخبرت بأن خلصه منع الاجول واغلاق المدن قد أدى إلى حذفها. وعندما جاء إلى كتاب "خلق المسلم" للشيخ



محمد الغزالي لم يعثر فيه على ذكر صريح ومباشر لموضوع حرية التعبير. وهذا امر غير مستغرب على كتاب خصص لمساق "الاخلاق الاسلامية". ولو كان نظر في كتاب آخر للشيخ الغزالي مثل كتاب "حقوق الانسان بين تعاليم الاسلام والاعلان العالمي" لوجد بعض غابته فيه. لكن عذر صاحب الورقة هنا أن هذا الكتاب الاخير ليس ضمن مقررات كليات الشريعة والتي هي محل البحث. ثم ينتقل لتحليل مادة كتاب "حاضر العالم الاسلامي" لعلي جريشة. حيث اتضح له الموقف العدائي للمؤلف تجاه العديد من الافكار الحديثة، وما رافق ذلك من تفسير تأمري لظهور تلك الافكار والحركات كالعلمانية. كما اتضح له السلبية المطلقة في موقف المؤلف من وسائل الاعلام التي تعتبر الاداة الاقوى لحماية حرية التعبير. فضلا عما وجده من نظرة سلبية لدى المؤلف تجاه تعليم البنات. وانا هنا لا استطيع محاكمة هذه الاستنتاجات التي توصل اليها صاحب الورقة ، نظراً لعدم وجود ارقام صفحات لاقتباساته مما حرمني من فرصة الرجوع الى النص الاصيل للمؤلف لمحاكمة الاقتباسات في إطارها العام. ثم إن أحداً لا ينكر وجود التخطيط لفرض النفوذ على العالم سواء من هذه الدولة أو تلك، وهو ما يدفع البعض لتفسير كثير من الأحداث تفسيراً تأمرياً بهذا المعنى بالذات. وانا لست مع المبالغة في هذا الأمر او التعميم فيه، خاصةً وانه قد يستخدم شماعه لاختطائنا ولعجزنا من جهة، ووسيلة لمحاربة كل جديد من جهة ثانية بحجة ان هذا الجديد يأتي ضمن خطة تأمرية.

ثم ينتقل الباحث الى تحليل كتاب "اساليب تدريس التربية الاسلامية" وكتاب "العلاقات الدولية في الاسلام" والتي هي من مؤلفات جامعة القدس المفتوحة، ليكتشف بانهما كتابان ناجحان سواء من حيث اسلوبهما او من حيث المادة العلمية فيهما، فضلاً عن ان الاول يوفر ارضية جيدة لدعم حرية الرأي والتعبير من خلال الحوار الذي يقدمه الكتاب الأول للطلبة في نموذج علمي متكامل يستند الى نظريات تربوية واساليب تدريس حديثة. أما الكتاب الثاني فانه يبحث في القواسم المشتركة بين الاسلام والقانون الدولي العام ويدعم التبادل العلمي والثقافي بين الشعوب فضلاً عن تضمنه لمجموعة من الأفكار التي تضمن حرية الرأي والتعبير من منطلق اسلامي. أما كتاب "المذاهب الاسلامية" لمحمد ابو زهرة، فقد عرض الباحث لفصوله من غير تعليق ملحوظ لينتقل الى تحليل كتاب "المدخل الى علم الدعوة" لمحمد البيانوني ، مشيراً الى أن هذا الكتاب يأتي ضمن مجموعة في نفس السياق تحتوي على محاولات للخروج بمنهجية التسامح والاخلاق الحميدة والعدالة والمساواة وما اليها من قيم انسانية هامة نادى بها الاديان على مر الازمان. بعدها ينتقل الى تحليل كتاب "دستور الاخلاق في القرآن" لمحمد عبد الله دراز، والذي اكد على ضرورة عدم السخرية من الآخرين او احتقارهم او الافتراء عليهم، مع ضرورة مشاوره الحكام لشعوبهم في القضايا العامة وحماية الحريات القانونية للأقليات داخل المجتمع الاسلامي. أما الكتاب الأخير فهو "اساليب الغزو الفكري" لعلي جريشه ومحمد الزبيق، وقد انتقد عليه الباحث نظرية المؤامرة التي تكثر في الكتاب من خلال تصوير كل فكر غير اسلامي على أنه نشأ لمعاداة الاسلام وتدميره، فضلاً عن أن الكتاب ينظر بسلبية مطلقة الى وسائل الاعلام وهو أمر في غاية الخطورة حسب الباحث .

وفي الختام يأتي الباحث بعدد من الاستنتاجات التي من أهمها أن موقف الكتب المقررة من حرية التعبير متفاوت، خاصةً وأنها تعود الى تجارب شخصية ولم تكن قد أعدت للتدريس من قبل لجنة مختصة، باستثناء مؤلفات جامعة القدس المفتوحة التي حظيت بمديح خاص في أكثر من موضع بسبب محتواها من جهة وأسلوب عرضها من جهة ثانية .

#### الورقة الثانية:

#### الأخر في مناهج التعليم الديني العالي في الجامعات الفلسطينية: أ. علي خليل حمد

يبدأ الباحث بتعريف الآخر ثم بتحديد هدف الدراسة، مؤكداً من البداية وجود تفاوت في حجم المعالجة والتغطية للموضوع من مقرر إلى آخر، فضلاً عن أن عرض المادة جاء متفاوتاً من حيث الأساليب التربوية. والباحث إذ يجعل من المواثيق

الدولية مرتكزاً للاسترشاد بها في المقارنة والتقييم، فإنه يدعو إلى الاستفادة من كتب حديثة ككتاب الاستشراق لإدوارد سعيد. ثم انه قسم بحثه إلى سبعة محاور وهي: 1- الدعوة والأخلاق 2- العلاقات الدولية 3- الثقافة والفكر والتاريخ 4- الآخر المسلم 5- مذاهب وتيارات فكرية معاصرة 6- مقارنة الأديان 7- أهل الذمة.

في محور الدعوة والأخلاق، لاحظ الموقف العدائي لصقر في كتابه "كيف ندعو الناس" تجاه الثقافات الأخرى، بينما لاحظ علاقات إيجابية مع الآخر الكتابي في كتاب "خلق المسلم" للغزالي، وعلاقات وطيدة يدعو إليها دراز في كتابه "دستور الأخلاق". وهذا لم يمنع صقر من التشديد على أهمية الحوار باعتباره أحسن وباعتباره ذلك منهج الرسول صلى الله عليه وسلم في دعوة مشركي مكة ثلاثة عشر عاماً متواصلة. وهو ما أكد عليه كذلك كل من الغزالي ودراز التزاماً بأدب القرآن الذي أمر بالحكمة والموعظة الحسنة وبمجادلة أهل الكتاب والتي هي أحسن. وكذا الحال بخصوص حرية العقيدة وحرية التعبير التي أكد عليها كل من صقر ودراز كحق للأقليات من أصحاب الديانات الأخرى داخل المجتمع الإسلامي وهو ما ينسحب كذلك على مبدأ العدالة والمساواة حتى مع الكافر.

وبخصوص حق الحياة، أكد كل من دراز والغزالي على حرمة المساس بأمن المحايدين، مع ضرورة الالتزام بالعهد والاتفاقيات المبرمة مع غير المسلمين، ذلك أن الفضيلة لا تتجزأ. وإذا كان الغزالي يدعو إلى مناصرة الأخوة الإنسانية، فقد اعتبر دراز الأخوة الإنسانية رباطاً مقدساً يفوق اعتبار الجنس والنوع.

في محور العلاقات الدولية، اعتمد الباحث على مقررین رئيسين، وهما كتاب "العلاقات الدولية في الإسلام" لجامعة القدس المفتوحة، وكتاب "العلاقات الدولية في الإسلام" للدكتور مروان القدومي. في هذا المحور يتبع العلاقة بين المسلمين وغيرهم، لمعرفة إن كان الأصل فيها السلم أم الحرب كما أنه عرض لتقسيم العالم إلى دار حرب ودار إسلام، بالإضافة إلى دار ثالثة وهي دار العهد التي لا تخضع للسلطة الإسلامية ولكن علاقة سكانها مع المسلمين سلمية. وبخصوص الجهاد، تطرق ضوابطه إلى آثار الحرب سواء على الممتلكات أو الأشخاص مشيراً إلى أن بعض الآراء لا تتفق مع القانون الدولي الذي يمنع استملاك ممتلكات الآخرين عبر الحرب، كما يمنع قتل الأسرى، وهي أمور اختلفت المناهج بشأنها. ثم تطرق إلى حالة السلم، وإلى المعاهدات التي تبتت مشروعيتهما في الإسلام، وإلى التمثيل الدبلوماسي الذي يعطي الحصانة للممثلين سواء في ذلك الحصانة الشخصية أو المالية مع خلاف فقهي حول الحصانة القضائية.

في محور الثقافة الإسلامية والفكر العربي الإسلامي والتاريخ، اعتمد الباحث على كتاب "الثقافة الإسلامية" لجامعة القدس المفتوحة، وكتاب "حاضر العالم الإسلامي" لعلي جريشة، وكتاب "حاضر العالم الإسلامي" لصاحبه لوثر ووب ستودارد. ولم يرد أي ذكر لكتاب "الثقافة الإسلامية" للدكتور أمير رصرص.. وعند تحليل المحتوى، وجد الباحث كتاب جامعة القدس يؤكد إمكانية الاستفادة من الثقافات الأخرى بشروط عدم تعارضها مع أصول الإسلام. وبخصوص حقوق الإنسان وجد الكتاب يؤكد على العديد من القيم والمبادئ الإنسانية كالعدل والمساواة والتكافل الاجتماعي وحق الأمن. وبخصوص الفكر العربي الإسلامي وجد الباحث موقفين متناقضين تجاه الحضارة الغربية يدعو أحدهما إلى الأخذ عن الغرب بينما يتميز الآخر بالحنين إلى القديم بينما هو في توجس دائم من أطماع الغربيين. في هذا المجال، يشير الباحث إلى جريشة الذي يتحدث عن التالوث العدائي ممثلاً في الشيوعية والصليبية والصهيونية، وأن القوة الدافعة في هذا التالوث هي الصهيونية، مختزلاً الكثير من الحركات ومنها القومية العربية ضمن هذا المنظور. جريشة في هذا التوجه نحو رسم صورة قاتمة للمذاهب المعاصرة يلتقي في ذلك مع محمد قطب في كتابه "مذاهب فكرية معاصرة".

في محور الآخر المسلم، ذكر الباحث مرجعين أساسيين وهما "الفرق الإسلامية" لمحمود البشبيشي، و"المذاهب الإسلامية" لمحمد أبو زهرة، بالإضافة إلى مراجع ثانوية مثل "المذاهب المعاصرة" لعبد الرحمن عميرة و"الثقافة الإسلامية" لجامعة القدس المفتوحة. وقد لفت نظر الباحث أن عرض هذا المحور في مناهج التعليم جاء تاريخياً قديماً وعلى حساب التطورات المعاصرة في الفرق والاتجاهات. فقد عالجت المقررات كلاً من الخوارج والمعتزلة وعدداً من الفرق الباطنية كالبهائية

والفاديانية والقرامطة والحشاشين والدروز. كما لاحظ الباحث أن المقررات اتخذت آراء السنة معياراً لمحاكمة تلك المذاهب والفرق، مع ضعف في حجم الاهتمام بالتطورات المعاصرة في المذاهب الإسلامية، وكذا في الاتجاهات الإسلامية الحديثة وبخاصة على صعيد الإسلام السياسي. في محور المذاهب والتيارات الفكرية المعاصرة، اعتمد الباحث للتحليل على كتاب "المذاهب المعاصرة وموقف الإسلام منها" لعبد الرحمن عميرة وكتاب "مذاهب فكرية معاصرة" لمحمد قطب بشكل رئيسي بالإضافة إلى كتاب "الثقافة الإسلامية" لجامعة القدس المفتوحة وكتاب "حاضر العالم الإسلامي" لعلي جريشة بشكل ثانوي. وقد لاحظ الباحث وجود موقف موحد في هذه المقررات من تلك المذاهب، كالشيوعية (والديمقراطية) والعلمانية والقومية والماسونية، حيث تتفق جميعها على أنها تمثل الخطر الذي يهدد الإسلام، مع التركيز على دور اليهود والصهيونية في تكوين هذه الحركات واستغلالها. وأنا وإن كنت أقره على هذه النتيجة التي توصل إليها بصورة مجملية، فإنني ومن منطلق إمامي بالمقررات الثقافية والفكرية، لا أتفق مع الباحث حول الديمقراطية، التي عمد أكثر من مقرر إلى ذكر ما لها وما عليها مؤكداً وجود أوجه اتفاق وأوجه اختلاف بينها وبين الإسلام الذي يقوم على الشورى والعدالة والمساواة وحرية التدين والاختيار. وبالتالي فإنه لا مجال لجعل الديمقراطية في سلة واحدة مع الشيوعية الداعية لللاحاد والماسونية المسخرة لخدمة اليهود أما العلمانية، فينقل الباحث أن المقررات تعتبرها فكرة تحجز الإسلام عن التشريع الذي يمثل جانباً رئيساً فيه. والقومية حسب المقررات ليست سوى نزعة غير إنسانية، فضلاً عن أنها إنما جاءت فكرة مضادة لفكرة الجامعة الإسلامية. يبقى بهذا الشأن، التذكير بأن المقررات لم تتطرق إلى مواضيع ما بعد الحرب الباردة كالعولمة والنظام العالمي الجديد، وفق استنتاجات الباحث.

في محور مقارنة الأديان، يعتمد الباحث في تحليله على كتاب "مقارنة الأديان" لأحمد شلبي، وكتاب "مقارنة الأديان" في جامعة القدس المفتوحة. وهما مرجعان أعطى كل منهما صورة عن الإسلام واليهودية والمسيحية والهندوسية والبوذية. وذلك في عرض لجملة من أهم مبادئ كل دين من هذه الأديان

أما المحور الأخير، في أهل الذمة، فلم يجد الباحث مقررًا مستقلًا لمعالجته. حيث جرى معالجته ضمن مواضيع أخرى في كتب العلاقات الدولية ومقارنة الأديان والثقافة الإسلامية.

وفي ختام المحاور كلها، أوصى الباحث بمنح موضوع أهل الذمة مساحة أكبر من المقررات، وإلى إعادة معالجة موضوعات الآخر المسلم بحيث تعطي صورة عن الوضع الحاضر، مع الحديث عن الإسلام السياسي وتيارات أهل السنة والشيعة والدروز. بالإضافة إلى الحديث عن الآخر غير المسلم، مع ضرورة إيجاد توجهات نحو تحقيق الأهداف الإنسانية. وبخصوص التيارات الفكرية المعاصرة لا بد من إعادة صياغتها على ضوء انتهاء الحرب الباردة وظهور العديد من المتغيرات كالعولمة والنظام العالمي الجديد. كل ذلك مع ضرورة إعطاء المساحة المناسبة للاجتهاد بدل قصر المادة على الآراء الفقهية في العصور السابقة.

### الورقة الثالثة:

#### مكانة المرأة ودورها في مناهج التعليم الديني العالي في الجامعات الفلسطينية: أ. سامي الكيلاني

يبدأ الأستاذ سامي الكيلاني بالتعريف بالبحث وبالمقصود من مكانة المرأة ودورها ولكيفية الحكم على ذلك في مناهج تعليمية معينة. ثم يعرج للتذكير بمكانة المرأة ودورها في وثائق حقوق الإنسان العالمية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعدد من الاتفاقيات والعهود الأخرى ووفق آراء المفكرين الإسلاميين، منطلقاً بعد ذلك لتحليل محتوى عدد من المقررات في الجامعات حيث عرض نماذج من المعالجات والإشارات بخصوص موضوع المرأة الواردة في كتاب "نظام الأسرة" لمحمد عقله، ثم تلك الواردة في كتاب "كيف ندعو الناس" لعبد البديع صقر الذي ركز على أن دور المرأة الرئيس هو في بيتها معارضاً إقحام المرأة في سياسة الدولة ومتهماً نوايا من يطالب بذلك. ثم انتقل إلى كتاب "محاضرات في نظام الإسلام"

للدكتور عبد المنعم أبو قاهوق الذي عالج الموضوع ضمن نظام الأسرة مؤكداً على النظرة الرائعة للإسلام تجاه المرأة والتي تسويها بالرجل وتمنحها العديد من الحقوق كحق التعليم، مع وجود عدد من الفروقات بين الجنسين في بعض الجوانب مع الإتيان بمبررات لتلك التفريقات. أما كتاب "مذاهب فكرية معاصرة" لمحمد قطب، فقد ألمح إلى أن مسائل من نوع الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل والدعوة إلى عمل المرأة إنما كان المحرك وراءها اليهود وهو ما يقود إلى دمار المجتمع. وكذا فعل عبد الرحمن عميرة في كتابه "المذاهب المعاصرة وموقف الإسلام" منها حيث أشار إلى أن وظيفة المرأة الأساس إنما تتمثل في البيت، وبالتالي فلا داعي للحط من شأن المرأة من خلال إخراجها إلى السوق والمصنع ومعارك الحياة العامة. أما كتاب "خلق المسلم" لمحمد الغزالي فقد أخذ عليه الباحث اللغة الذكورية في مادته حتى وهو يعالج مواضيع لا يمكن تجاهل المرأة فيها كالحياء والعفاف والنظافة والتجمل والصحة التي لم يأت فيها على ذكر المرأة لا صراحة ولا من باب التمثيل بها.

وبالتأكيد فإن الغزالي قد عالج موضوع المرأة في مؤلفات أخرى مخصصة لذلك، ككتاب المرأة بين الثقافات الوافدة والعادات الرائدة، وكتاب حقوق الإنسان بين الإسلام الأمم المتحدة. إلا أن هذه الكتب ليست من ضمن مقررات التعليم الديني العالي وهو ما ينبغي استدراكه، حتى لا يقع الظلم لا على المؤلف ولا على الطالب المتلقي ولا على الدين ذاته. أما كتاب "مقارنة الأديان" لجامعة القدس المفتوحة فقد جعل بعض العناوين المتعلقة بالمرأة موضع مقارنة بين الإسلام والأديان الأخرى. وأما "كتاب حاضر العالم الإسلامي" لصاحبه لوثرروب ستودارد، فقد ربط نهضة الشرق بضرورة عمل حركة تعليمية ترتقي بالمرأة. في حين لجأ علي جريشة ومحمد الزبيق في "كتاب أساليب الغزو الفكري" للعالم الإسلام إلى جعل الدعوة لتحرير المرأة ضمن المؤامرات على عالما الإسلامي لتغريبه، منتقداً للتوسع في تعليم البنات، ومؤكداً على أننا كمسلمين لا نحتاج إلى حركات لتحرير المرأة حيث ضمن لها الإسلام حقوقها كاملة .

وعندما انتقل الباحث للمناقشة، طرح تساؤلين، الأول منهما حول المقصود بالتعليم الديني وهل هو بمعنى "التدين" أم إنه يأتي من باب الدراسة البحثية التي لا علاقة لها باتجاه الدارس وتدينه الديني، مؤكداً بأن مجتمعنا بترائه وواقعه يتطلب المزج بين هذين النوعين. وأما التساؤل الثاني فكان عن كيفية التعامل مع القضايا المعاصرة. فهل سنقول أن ما عندنا يكفيها فلا نحتاج إلى الالتفات إلى غيرنا، أم أننا سنقبل المستجدات كمواضيع إنسانية من جنس المشترك بين بني البشر.

بعد ذلك أشار إلى ضرورة تعليم حقوق الإنسان ضمن المناهج الشرعية والعلوم الدينية ذات الصلة أسوة بسائر العلوم الاجتماعية. وفي إيجازه لمجمل نتائج تحليل المحتوى يشير إلى أن المقررات الشرعية ركزت على حقوق المرأة في مستواها الأول المتمثل بتكريمها واحترامها، ولكن دون دخول في التفاصيل التطبيقية لهذا الاحترام. بل إن بعض المقررات قد ذهب إلى حد حرمان المرأة من بعض الأدوار المجتمعية وبخاصة في المجال السياسي والعام، فضلاً عن التنفير ومن عمل خارج البيت بشكل عام. كما أشار إلى أن بعض المعالجات كانت من باب ردود الأفعال على ما يطرحه الغرب وسواه، أي أنها لم تأت كمعالجات أصيلة ومتكاملة . فضلاً عن أن ما تعرضه هذه المقررات إنما ورد كلغة إنشائية تقريرية تعكس وجهة نظر المؤلف القطعية في موضوع البحث، من غير فتح مجال للحوار في المسألة. وفي الختام يوصي الباحث بتفعيل الحوار بين إدارات كليات وأقسام التعليم الديني العالي والطلبة حول القضايا المعاصرة، كما يدعو إلى تطوير مناهج التعليم الديني العالي بحيث تتضمن وثائق عالمية معاصرة في مجال حقوق الإنسان وبضمها حقوق المرأة.

## الورقة الرابعة:

### المجتمع المدني في مناهج التعليم الديني العالي: أ. خالد دويكات

في محاولة متعمقة لتقصي المسألة محل البحث في مناهج التعليم الديني العالي، جاءت هذه الورقة للأستاذ خالد دويكات. بدأت الورقة بشرح المصطلح باعتباره المكون الثالث للمجتمع ليشمل كل المؤسسات التي تسهم في بناء المجتمع وتطويره وتنميته من منطلق طوعي لا حكومي ولا ربحي. ثم تطرق إلى موقف الدين من المجتمع المدني، مؤكداً وجود رابط قوي بينهما، ومعطياً نماذج من ذلك التوافق مع الإسلام عبر تاريخه.

بعد ذلك انتقل الباحث لتقصي مدى وجود "المجتمع المدني" في مناهج التعليم الديني العالي. حيث أطلق نتيجة من البداية مفادها أنه قد تبين له بشكل قاطع عدم وجود مصطلح المجتمع المدني في هذه المقررات بالرغم من وجود إشارة هنا أو هناك لبعض مكونات هذا المجتمع. وأنا لست مع هذه النتيجة التي تعجل بعرضها، اللهم إلا إذا كان يقصد عدم وجود المصطلح كسمى أو كلقب، حيث أنه مصطلح حادث وجديد على كثير من الكتاب في العالم العربي. أما مفردات المجتمع المدني ومكوناته الأساسية فهي موجودة ولا ريب وبشكل ملحوظ ومكتف في العديد من المقررات. وهذا ما شرع في تأكيده بنفسه من خلال استعراضه لمقررات التعليم الديني العالي. فقد قسم المجتمع المدني إلى مكوناته، ثم شرع في التحقق من وجود تلك المكونات في المقررات. بدأ بفحص الطوعية ليجد عبد البديع صقر قد لامس الأمر بدعوته إلى ضرورة الإسهام في الخدمات العامة من خلال تشكيل لجان لأجل ذلك، وليجد البيانوني قد أشار بشكل واضح إلى المنظمات الشعبية التي تسهم في بناء المجتمع في شتى المرافق المدنية، وليجد تشجيعاً كبيراً على ذلك من كل من زيدان والزحيلي بشكل لا يحتمل التجاهل أو الإنكار. ثم فحص موضوع التسامح الاجتماعي والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف ليجد ذلك بارزاً لدى كل من صقر والزحيلي وغيرهما. أما الأحزاب فقد وجد معارضة من بعض المقررات لها خاصة إذا كانت أحزاب غير إسلامية. أما فكرة المواطنة لجميع المواطنين، فقد وجدها محترمة ومكفولة في هذه المقررات بالرغم من اختلاف الدين. وإذا كان الباحث قد لاحظ حدة في مواقف جريشة، فقد لاحظ خلاف ذلك عند الآخرين الذين أكدوا على حرية الرأي والنقد وعلى حق الجميع في الإسهام ببناء المجتمع وتنميته، وهو ما كان عليه أمر الدولة الإسلامية في عصور الازدهار. مثل ذلك يقال في أمر مفردات حقوق الإنسان التي كان الإسلام سباقاً إليها كمبدأ المساواة العامة بين البشر، ومبدأ الحرية التامة في ممارسة الشعائر الدينية بكفالة الدولة وحماية القانون. وقد لفت نظر الباحث كثافة الدعوة للحقوق المدنية لدى بعض الكتاب ومنهم د. وهبة الزحيلي في "فقه العبادات". وهي المبادئ التي تتفق مع ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام.

وبهذا يتأكد لي، أن النتيجة التي تعجل بعرضها ابتداءً حول خلو المقررات من مصطلح المجتمع المدني، إنما قصد بها المصطلح كلقب، وليس كمفردات مكونة له، وهو ما أثبتته بنفسه من خلال استعراض المقررات.

## الورقة الخامسة

### النظام التشريعي في مناهج التعليم الديني العالي في الجامعات الفلسطينية: أ. زياد عثمان

ركز الباحث هنا على نظام التشريعات السياسية فيما يخص النظام السياسي الإسلامي والعلاقات الدولية في الإسلام من منظور نقدي مقارنة مع الأنظمة الديمقراطية الحديثة ومبادئ حقوق الإنسان، مستخدماً عدداً من المقررات في كليات الشريعة في فلسطين، لدراسة مدى مخاطبة هذه المقررات للعقل بانفتاح وموضوعية ومدى أخذها بعين الاعتبار للخطاب "الحداثي المستتير" في الفكر الإسلامي ذاته، ومدى أخذها لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بعين الاعتبار. من أبرز المقررات المستخدمة هنا كتاب "محاضرات في نظام الإسلام" للدكتور عبد المنعم أبو فاهوق وكتاب "العلاقات الدولية في الإسلام" للدكتور مروان قنومي وكتاب "العلاقات الدولية في الإسلام" لجامعة القدس المفتوحة.

عند بحثه في مفهوم النظام التشريعي في الإسلام عرج الباحث على تفريق الدكتور أبو قاهوق للتشريع الإلهي عن المدني، وهو ما صرح به علي جريشة أيضاً . وفي توضيحه لأنماط أنظمة الحكم الموزعة بين الفردية والشمولية والديمقراطية يشير إلى تفريق أبي قاهوق بين نظام الحكم في الإسلام وبين جميع هذه الأنماط الثلاث، منوهاً إلى أن نظام الحكم في الإسلام لم يرد مفصلاً، إنما ورد كمبادئ عامة مع ترك التفاصيل إلى اختيار الناس وفق أعرافهم واحتياجاتهم المجتمعية وإذا كانت الحكومة في الإسلام ملزمة برأي الجماعة، فإنها والجماعة معها ملزمان بما ورد في القرآن والسنة من قواعد فوق دستورية يحتكم الجميع إليها. وهو ما يخلق بعض الافتراق بين النظام الإسلامي والنظام الديمقراطي. وعندما تحدث في موضوع الفصل بين السلطات اقتبس من كتاب أبي قاهوق بأن الحكم الإسلامي لم يكن بحاجة إلى هذا المبدأ، لأنه حكم ديني لا يخشى عدوان إحدى السلطات على الأخرى. وهو مبدأ لم يرد فيه نص من كتاب أو سنة ولم يتعرض له الفقهاء المسلمون بشيء من الذكر. ثم يعقب الباحث قائلاً: "وهذه الإشارة توضح ببساطة أن مبدأ الفصل ربما لم يدخل قط في النظام التشريعي الإسلامي". ولي هنا أن أعلق، بأن هذا التعقيب ربما لا يكون دقيقاً، بل وربما جانبه الصواب كلياً. إذ كيف ينطلق إلى مسلمة كبرى كهذه بمجرد قراءة نص بخصوصها في إحدى المقررات التعليمية لبيني ادعاءً كاملاً بخصوص التشريع الإسلامي والمجهود الفقهي كله عبر التاريخ. هذا ادعاء لا يسعفه استخدام عبارة "ربما" ولا يفيد في شيء عند التحقيق العلمي. بل ولو اتسع المجال للتفصيل لبينت العكس تماماً ولأثبت بما يحمل على الاعتقاد بمشروعية الفصل بين السلطات في الإسلام وباستقلال القضاء من خلال النماذج العديدة التي عايشها المسلمون عبر تاريخهم السياسي. لكن الأمر الذي يعيننا هنا هو ما ورد في المقررات وحسب، وليس التشريع الإسلامي بسعته وعظمته. هنا أسجل اعترافاً بضرورة مراجعة المقررات من حين لآخر، لا لجعلها تتماشى مع هذا العرف الحادث أو ذلك الميثاق الجديد، إنما لجعلها تحقق أعلى درجات التوافق مع عظمة التشريع الإسلامي ذاته، من غير نكران للاستفادة من الجهد الإنساني المشترك نحو الرقي والتمدن، واحترام حقوق الإنسان. وبهذا يمكن تجاوز الاتهام الحاد الذي أطلقه الباحث على النظام السياسي الإسلامي الوارد في المناهج الدراسية عندما قال: "وهذا كله يوضح هلامية النظام السياسي في الإسلام كما طرحته المناهج قياساً بالمعايير السياسية الحديثة التي تقوم على أسس ومبادئ ومعايير واضحة ومحددة..".

ثم انتقل للحديث عن العلاقات الدولية في الإسلام مع مقارنة ذلك بالقانون الدولي. في هذا السياق وعندما جاء كتاب العلاقات الدولية في الإسلام لجامعة القدس المفتوحة لإبراز أفضلية القانون الإسلامي على ما سواه في جوانب ذكرها، سعى الباحث إلى مناقشة ذلك

وأما فيما يتعلق بأصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم، فقد عرض الباحث لوجود رأيين بخصوصها، الأول ويزعم بأن الأصل في العلاقة الحرب بينما الثاني يزعم بأن الأصل في العلاقة السلم، مشيراً إلى أن الرأي الأول مخالف للتوجهات الدولية المعاصرة نحو السلم والتعايش .

وعندما جاء للحديث في حقوق الإنسان وحياته الإنسانية، سجل الباحث عدداً من الملاحظات، كان من أبرزها أن الحديث إنما يدور حول حرية التعبير في إطار الآخر الإسلامي، أي ضمن تعددية مغلقة، في حين أن حقوق الإنسان تطرح المسألة بشكل أكثر اتساعاً وديمقراطية لتشمل الجميع. وأما بخصوص آثار الحرب فقد أشار الباحث إلى وجود آراء تتناقض، مع القانون الدولي الإنساني

وعندما وصل الباحث إلى الاستنتاجات والتوصيات، صرح بوجود قدر كبير من عدم الوضوح في المقررات في مضمون التشريعات السياسية والنظام السياسي وتركيبته وصلاحيات السلطات وعلاقتها ببعضها وعلاقات قوى المجتمع معها ومفهوم الدولة وصلاحيات الخليفة وكيفية وصوله إلى السلطة وآلية تحيته، مما يؤكد ضرورة إعادة كتابة معظم هذه المفاهيم.

وبخصوص مبادئ حقوق الإنسان يقول: "وإذا كان الإسلام سابقاً في تحديد قوانين الحرب والسلام بما تضمنته حقوق الإنسان لاحقاً، فإن هذه الأسبقية تستدعي النظر من قبل مناهج التعليم باهتمام أكبر، خصوصاً وأن ما تضمنته المناهج حول حقوق الإنسان لا يفي بالغرض".

وبخصوص التنوع في وجهات النظر وفق ما ورد في مناهج التعليم، يشير الباحث إلى أن "ما أهملته المناهج وينبغي التنبيه له أنها لم تأت على ذكر علماء الفقه والمفكرين الإسلاميين المحدثين، الذين قدموا اجتهادات ووجهات نظر حول مجمل القضايا المعاصرة مثل يوسف القرضاوي وراشد الغنوشي ومحمد طه وحسن حنفي وفهمي هويدي ومحمد عابد الجابري. ثم يختم بضرورة اعتماد نظام تقويم ذاتي للطالب في إطار المنهاج بما يعزز استخدام التفكير والبحث والحوار، وهو الأمر الذي تخلو منه غالبية المناهج باستثناء مناهج جامعة القدس المفتوحة، كما يدعو إلى تطعيم المناهج الدينية بمناهج أخرى ذات صلة كمنهاج القانون المدني والدستوري والدولي وعلم الاجتماع حتى يلم الطالب بحد أدنى من هذه العلوم إضافة إلى تخصصه الرئيس.

#### الورقة السادسة:

#### القضاء في مناهج التعليم الديني العالي في الجامعات الفلسطينية: أ. مراد الفارس

يبدأ الأستاذ ورقته بعرض عن أهمية القضاء، ثم بتحديد للمحاور التي ستعالجها الورقة، ثم بعرض للقضاء في الموائيق الدولية، مطلقاً من كل ذلك للحديث عن القضاء في الإسلام بشكل موجز مقتضب، ثم للحديث عن القضاء في مقررات التعليم الديني العالي، معتمداً على كتابات كل من د. عبد المنعم أبو قاهوق ود. محمد علي صليبي ود. وهبة الزحيلي. وبشكل مباشر، يعرض لما ورد في هذه الكتب على ضوء ما نصت عليه الموائيق الدولية، ليتوصل إلى أنه وإلى جانب عدد من أوجه الاتفاق يوجد عدد من أوجه الاختلاف من عدم وجود تركيز ملحوظ على استقلالية القضاء والفصل بين السلطات، وكذا السماح بعدم وجود مساواة أمام القضاء بين المسلمين وغيرهم في بعض الحالات مستشهداً بحادثة وردت في كتاب الدكتور الصليبي بالرغم من النصوص الأخيرة التي صرحت بضرورة المساواة، وكذا عدم السماح بتولي المرأة للقضاء على المذهب المعتمد، وكذا منح الحاكم صلاحية عزل القاضي متى يشاء في انتهاك لاستقلال القضاء، وكذا في موضوع الشهادة بخصوص الكافر والمرأة. وهي كلها تتناقض مع الموائيق الدولية بشأن القضاء، وفق ما توصل إليه الباحث. وبالتأكيد فإنه لا مجال هنا لمحاكمة هذه الاستنتاجات ما دام الباحث يحاكم مقررات تعليمية، ولا يحاكم الدين ذاته. كما وينبغي الاعتراف هنا، بأن مسائل كبيرة كهذه لا يمكن معالجتها في كلمات مقتضبة وموجزة، إنما تحتاج إلى بحث معمق، وإلى قدرة على الاجتهاد، إلى فحص إمكانية إبراز واعتماد الرأي الآخر في هذه المسألة أو تلك بدل اعتماد الرأي السائد. وهو أمر بحاجة إلى مزيد فحص وتدقيق، للوصول إلى القرار الأصوب وفق الأدلة، وليس وفق الرأي السائد، حيث أن سيادة رأي لا تدل على رجحانه على سواه بشكل أكيد، إذ قد يكون الرجحان نصيب الرأي الآخر. ونحن هنا لا نرتاح إلى محاكمة ما لدينا وفق الموائيق الدولية وكأنها هي المرجع للصواب وهي الحكم على غيرها. لكننا لا ينبغي أن نغض أعيننا عما توصل إليه العقل الإنساني، وهو ما يدعونا إلى دوام مراجعة ترجيحائنا وتقريراتنا لا بشأن النص الديني ذاته، وإنما بشأن تفسيراتنا لتلك النصوص وفق شروط الاجتهاد المعروفة لأصحاب هذه الصنعة. وهو ما يدعو للمطالبة بمزيد من البحث والتحقيق للتقرير بشأن هذه القضايا الكبيرة.

وفي الختام، فقد انتهيت من تقديم هذا العرض المقترض للكتاب، آملاً أن أكون قد نجحت في اعطاء صورة معقولة عنه. وكلّي أمل أن يتلقى ذوو الشأن والاختصاص هذا الكتاب بالدراسة والتحليل، لا للتصفيق لما ورد فيه، ولا لشن حرب لا هوادة فيها عليه. انما لاعادة فحص ما لدينا على ضوء ما ورد فيه من ملاحظات وتوصيات. وبهذا تحصل الفائدة ويعود النفع على المناهج والمقررات. خاصة وأن عددا من تلك المقررات لم تكن قد أعدت لأغراض التدريس، ولا هي عرضت على لجان تحكيم، انما هي ثمرة تجارب خاصة عرضت لترجيحات المؤلف أحيانا وفق ما اهتدى اليه.



## عرض ومراجعة لأعمال مؤتمر فلسفة التعليم الديني العالي في فلسطين

بقلم: غازي بني عودة

عكس مؤتمر فلسفة التعليم الديني العالي الذي نظمه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان مطلع كانون أول من العام الماضي شبه إجماع على جملة من القضايا الجوهرية التي من شأن الأخذ بها وترجمتها على شكل برامج عمل ومناهج تعليمية إحداث نقلة نوعية هامة على دور خريجي معاهد وكليات الشريعة على مختلف الصعد العلمية والأكاديمية والاجتماعية.

ورغم التباين الواضح بين مجموعة المشاركين الذين كان بينهم أكاديميون علمانيون وحقوقيون ومحاضرون في كلية الشريعة وباحثون وطلبة علوم دينية إلا أن العديد من المسائل ونقاط التقاطع جمعت الأبحاث القضايا ما يمكن تسجيله للمشاركين والمؤتمر كنتيجة لما اتسم به المشاركون من علمية وموضوعية في عرض رؤاهم وتجنبهم الدفاع عن أية أفكار أو آراء شخصية مسبقة ما أتاح إمكانية كشف العديد من العيوب والقضايا الواجب إعادة النظر فيها أو تقويمها.

وتتمحور هذه المسائل حول جملة من السليبيات التي علقت بالعملية التعليمية لأسباب مختلفة موضوعية وذاتية وباتت سمة أو جزء من منهج المؤسسة التعليمية إلى جانب بعض القضايا التي لا زالت العملية التعليمية تفتقدها ويتوجب أن تشكل واحدا من أسسها كي لا تبقى تدور في دائرة شبه مفرغة سيما وان خريجي معاهد وكليات الشريعة يحتلون مواقع اجتماعية بارزة ويحظون بهيبة ودور كبيرين في المجتمع.

ومن بين أهم المسائل التي حازت على إجماع المؤتمر وبرزت بوضوح في أوراق الباحثين والمشاركين وتوصياتهم الموجهة للقائمين والعاملين في مؤسسات التعليم الديني العالي والدارسين فيها على حد سواء مسألة قبول الآخر، وضرورة الابتعاد عن فرض النفس والرأي الشخصي، والتجرد من البعد الذاتي لدى إعطاء الرأي في مختلف القضايا والنصوص، والابتعاد عن التعصب للرأي الشخصي أو المذهبي، ومركزية تدريب دارسي العلوم الدينية على أسس الحوار والتسلسل العلمي والتحليل المنطقي والعمل على تعميم مفاهيم حقوق الإنسان، والاهتمام الفائق بثقافة الطالب وإطلاعه على مختلف المستجدات العلمية والاجتماعية كجزء من شروط خلق الأرضية السليمة للاجتهد والرأي السديد.

وعرضت خلال المؤتمر سبع أوراق بحثية تناولت أهداف التعليم الديني العالي (عاجتها ثلاث أوراق) ودور المدرس أو المحاضر كعنصر رئيسي من عناصر العملية التعليمية، وفلسفة التعليم الديني العالي: رؤية عامة وخطة للبحث، وقراءة في مناهج التعليم الديني العالي في فلسطين من حيث الأهداف ومدى تحققها إضافة إلى ورقة قدمها تسع طلبة من المتخصصين في أصول الدين والفقه والتشريع.

د. علي السرطاوي: الإنسان وكرامته والعدل والمساواة متطلبات أساسية قام عليها التشريع

ويشير الدكتور علي السرطاوي في مقدمة ورقته التي تتناول أهداف التعليم الديني إلى البديهية المتعلقة بهذه الأهداف والتي يجب أن تستوفى من أهداف رسالة الإسلام وتلك التي جاء من أجلها القرآن الكريم موضحا المكانة التي شرف به الله تعالى الإنسان وما حظاه به من تكريم حيث جعله محورا للرسالة التي جاء بها الرسول (ص).

ويقول: "ولأن غاية الرسالة لا تتحقق إلا به - أي الإنسان - كان لا بد وان تكون أحكام الشريعة سواء أكانت اعتقادية أم تعبدية أم التي تحكم التصرفات السلوكية مبنية على ما يحقق الصالح الإنساني وعلى ما يوصله إلى مرتبة التكريم والتشريف التي أرادها الله سبحانه وتعالى له لذا نجد الأسس التي دار في رحاها التشريع هي شرع وإيجاب ما يرفع مستوى الإدراك العقلي والاستعداد النفسي والإرادة الحرة التي تحرره من عبوديات الهوى والتقليد والاعتبارات الشخصية والإقليمية والسمو فوق معايير اللون والجنس واللسان وجعل الإنسان وكرامته ومبدأ المساواة بين البشر والعدل غايات ومتطلبات أساسية قام عليها التشريع".

ويستشهد الباحث بروية بعض العلماء في غايات الشرع مشيرا إلى قول الإمام العز بن عبد السلام الذي يقول: "التكاليف كلها راجعة إلى مصالح العباد في دنياهم وأخراهم والله غني عن عبادة الكل لا تنفعه طاعة الطائعين ولا تضره معصية العاصين".

ويلفت إلى أحكام التشريع المنصبة على الحفاظ على إنسانية الإنسان بشقيها المادي والروحي والفكري بما يضمن بقاء أصله واستمرارية وجوده واستواء نفسه والحفاظ على عقله وتميمته موضحا انه "لا يجوز لنا أن نشرع أحكاما وان نفسر الوحي الإلهي أو ننزل نصوصه على الواقع دون أن نربط ذلك بهذه الغايات والافتقدت تصرفاتنا صفة مشروعية فكيف إذا أغفلنا هذه المقاصد".

ويخلص السرطاوي إلى أن تدريس العلوم الدينية يجب أن تكون غايته الوصول إلى هذا المراد وهذه الأهداف التي يحتاج بلوغها مرجعية والية ووسائل لتحقيقها واقعا معاشا حتى لا تبقى مجرد مثاليات أو فلسفة ذهنية محضة".

وتبقى الوظيفة الاجتماعية تنصدر الوظائف المبتغاة من تدريس العلوم الشرعية ضمن المنهجية السابقة وذلك لتحقيق معرفة دينية كاملة قابلة لاستيعاب متطلبات الإنسان المعرفية في كل العصور والأزمنة والبيئات والحضارات "فالوحي هو مصدر المعرفة الدينية والقرآن خارج عن دائرة ثنائيات القديم والجديد والتراث والعصر وخطابه خطاب عالمي في حين أن السنة النبوية جزء من منهجية متكاملة لكيفية تنزيل قيم القرآن كلها على الواقع لأن الواقع في الشريعة مادة للدرس والتمحيص للحكم عليه لا للاحتكام إليه".

ويرى الباحث أن الرسول(ص) ومن خلال القرآن الكريم - كمقياس لا يلحقه الخلل - وبهذه المنهجية قد بنى الفرد المسلم والأمة الوسط وعبر هذا الطريق خرج جيل من الصحابة على نحو مثالي وظهرت العلوم الشرعية المتبصرة بمقاصد الشريعة وفقه الواقع وأدت وظيفتها الاجتماعية حيث قومت الواقع باتجاه غايات ومقاصد الشارع".

ويشير إلى الخلل الذي أصاب حركة التفسير والعلوم الدينية من جمود وانكفاء في عصور لاحقة ويقول: "لقد بقيت العلوم الشرعية على هذا المنوال وأدت وظيفتها الاجتماعية وحقت أهدافها فترة من الزمن وعلينا الاعتراف انه لحقها الحيف والنقص في عصور لاحقة ولم تعد العلوم الدينية تقدم الزاد الكافي أو اللازم الذي يتناسب والحال التي آل إليها

المجتمع بل نجدهم عولوا على ما كتب الاقدمون والبعض نزل أقوالهم منزلة النصوص ما أدى إلى تجمد العقل المسلم واعتماده على التبني والتقليد وكيف نفسه وفقا للمعارف النقلية التي دونت في عصور التدوين وهذا بدوره أدى إلى الأضرار بعلاقة العقل المسلم بمصدري تكوينه القرآن والسنة واثر بقدرته على الربط بينهما وبين واقع الحياة .

ويمضي الباحث قائلا: "لو أننا فهمنا المعاصرة في الخطاب المعجز الذي لا يحاكه بشر على أنها اللحظة التي نتلقى فيها الخطاب "يا أيها الناس " " يا أيها الذين امنوا " لما اكتفينا بتفسير القرآن الكريم على نحو تراثي يقصره على فهم اجتهادات الأجيال السابقة " موضحا أن الكتب التي جاءت بعد عصر التدوين نزلت إلى النزعة الكلامية العقيدية والمذهبية وتقليد الماضي وتقليص آفاق المعاصرة التي يوصف بها القرآن والإغراق في البعد التراثي والابتعاد عن الحياة والواقع .

ويشير إلى الفجوة التي نشأت جراء امتداد هذا الوضع إلى عصرنا الراهن وما حمله من " طغيان للمعرفة البشرية الوضعية التي توصل لها الإنسان دون اعتماد على الوحي وهيمنت هذه المعرفة على العالم وتأثر المسلمون بمعطياتها الفكرية في التصور والاعتقاد إلى جانب نظم الحياة والتحديات التي سنتتهي بنا إلى حد البقاء أو الفناء وما يستلزمه كل هذا من إعادة النظر فيما يدرس من علوم الشريعة أو في منهجية التعامل معها بما يتناسب مع حجم هذا التحدي " لافتنا إلى حالة الانقسام التي نشأت جراء هذا الخلل بين العقيدة ونظام الحياة والإيمان والاعتقاد من جهة ومستلزماته وتوابعه الثقافية في التربية والاجتماع والقانون والاقتصاد موضحا أن هذا " جعل العلوم الشرعية غير قادرة على المواجهة والمنازلة أو استيعاب هذه المعرفة البشرية الوضعية .

ويؤكد على أن التوسع في إقامة كليات ومعاهد تدريس العلوم الشرعية الذي جاء مصاحبا لوعي بضرورة العودة لتحكيم الإسلام إلا أن هذه العلوم لم تعد بعد إلى وظيفتها الاجتماعية " ومن المؤسف له أن بعض الجامعات اختزلت شعار تطبيق الشريعة بالحدود أو بعض الشكليات المتعلقة باللباس وغيره ظنا منهم أن جسر الهوة بين المعرفتين يحصل بهذا التطبيق أو هذه العودة إلى الثقافة التراثية واجتهادات الفقهاء القدامى و رعت هذه لعقود طويلة ما أدى إلى ظهور سلبات كثيرة على صعيد الفكر والنظر وفي واقع الحياة والتطبيق حتى ظننا أن كلمة السلف والسلفية صالحة لحل كل معضلات الحياة والإجابة عن كل التساؤلات دون بذل أي جهد أو إيجاد البرامج واليات التنفيذ وما يستلزمه ذلك من آفاق الاجتهاد والفهم .

ويرى الباحث أن السبب الأساس الذي يقف خلف ما يشهده عصرنا من هوة بين الحاضر العلماني والغائب الديني أو عدم القدرة على الوصل بين الواقع والتاريخ يتمثل " بعجزنا عن ربط العلوم الشرعية بحياة الفرد والمجتمع، فهذه العلوم ليست كلها قانون يناط تطبيقه بالدولة بل هي أوسع من ذلك، وإذا قمنا بتطويرها باتجاه ربطها بالواقع فإنها ستعود لوظيفتها الاجتماعية وسننفي عنها الطابع التاريخي ما سيمهد بالتالي الطريق إلى تطبيق القانون الإسلامي على مستوى السياسة .

ومقابل هذا فان بقاء العمل أسير اعتبار الكتب التراثية وموضوعاتها وتقسيماتها المقررة " أذلية تعبدية لا يجوز إجراء أي تعديل أو زيادة أو نقصان عليها وحصرنا التطوير بالأمور الشكلية والاحتفاظ بالأمثلة المنتزعة من الحياة اليومية للأجيال السابقة دون استبدالها بما يناسبها من واقع حياتنا سيبقينا في أزمة ثقافية منهجية لا تتعلق فقط بالتفاصيل والجزئيات .

ويشير إلى ما قادت له منهجية وأنماط التعليم المتبعة لتدريس العلوم الشرعية من ابتعاد عن جوهر القضايا وغاياتها وانفصال علوم الدين عن علوم الدنيا موضحاً أن عدم إعادة العلوم الشرعية إلى وظيفتها الاجتماعية وعدم نفي الطابع التاريخي عنها جعلها تخلي الساحة والوظيفة للعلوم الإنسانية والاجتماعية إلى حد كبير.

ويقول: "أن مسؤولية هذا تقع على عاتقنا نحن لأننا لم نحاول وصلها بالواقع وبالعلوم الإنسانية والاجتماعية بكل ثقلها وتأثيرها على حياة الفرد والمجتمع وان طالب العلوم الدينية لا يستطيع أن يتعامل معها كما يتعامل مع وقائع التاريخ لان الدين والشريعة حاضرة رغم انفصالها عن واقع الحياة".

ويمضي قائلاً: "أن مصادر الإسلام - القرآن والسنة - ليست من التراث فهي وحي يوحى وهما لكل العصور ومن خلالها نشأ التراث ولا بد أن يخضع لحركة التاريخ ولا يترقى إلى درجة الثبات والخلود فلا يجوز لنا أن نتعبد به أقساماً وفروعاً واجتهاداً على النحو الذي تركته الأجيال السابقة فقط ولا يجوز أن يرتقي هذا التراث بأي حال من الأحوال إلى درجة النص الإلهي".

ويتتبع خيوط بروز الاختلافات والتناقضات بين المدارس الفكرية الإسلامية المعاصرة رغم وحدانية المصدر (القران الذي لا يمكن أن يكون هو سبب هذا التناقض) والذي يعود - أي التناقض - إلى "أنها ليست ترجمة أصيلة موضوعية لأصلها" مؤكداً على الحرص والتمسك بشمولية النظرة والابتعاد عن اخذ الجزئي مبنياً عن الكلي دون معرفة منهجية تنزيله إلى جزئية لأنه دون إتباع هذه المنهجية وبعتماد البعض على جزئيات النصوص وبتدائيات الآيات القرآنية فإننا وجدنا البعض يوجد فكراً وفلسفة للأمور ويجعل هذه الأجزاء والتدائيات شاهداً عليها ليكون النص معضداً لفكر بشري قاصر دون أن تؤخذ الآيات بالنظرة الشمولية لتنتج هي فكراً وعلماً لا تكون شاهداً على إعالة قاصر".

ويؤكد على "أن الأحكام الشرعية ما هي إلا وسائل لتحقيق غايات ومقاصد الشارع فلا يجوز لنا أن نبتز الوسيلة من أداء حكم غايتها أو أن نفهم الحكم الشرعي بما يناقض غاية مشروعيته أو أن نعتقد أن حكماً شرعياً سيكون مجلبة للمفسدة في أي عصر من العصور مشيراً إلى أن الواقع السياسي والاجتماعي الذي عاشه الفقهاء كان له اثر واضح في اجتهاداتهم وأحكامهم وان الفقهاء بقرون بمبدأ السياسة الشرعية الذي نزعى من خلاله بطبيعة الحال المتغيرات".

#### زهير الدبعي: الدين واحد والتدين متعدد

ويؤكد زهير الدبعي مدير أوقاف محافظة نابلس في مقدمة ورقته المتعلقة بأهداف التعليم الديني العالي على "الفروقات بين الدين كرسالة إلهية مطلقة خير كلها وعدل كلها وهدى كلها وحق كلها وبين التدين كفهم بشري للدين " لافتاً إلى أن الدين واحد لان الرب واحد بينما التدين متعدد بعدد الأئمة والفقهاء والمجتهدين وأنفاس البشر.

ويقتطف من ( مطالعات في الدين والإسلام والعصر ) للدكتور محمد خاتمي الصادر في بيروت عام 1988 الذي يقول: " صحيح أن الدين شأن مقدس ولكن لا بد من القبول بحقيقة أن تصورنا له موضوع بشري دائما وحينئذ وهذا أمر مهم يخفف الإنسان من غلوائه ويتواضع ويفتح أحضانه دائما لكل إبداع وللاستفادة من تجارب الآخرين الفكرية والمدنية ".

ويقول الدبعي: " أن جدوى وقيمة معاهد التعليم الديني العالي تتناسب طرديا مع قدرتها على تخريج طالب يتمتع بالإيمان العميق بالإصلاح وقادر وراغب في تحقيق هذه الغاية بمعرفة واسعة ووعي وحكمة " ويضيف " إذا كان لا بد من مقياس لتقويم مستوى أداء معاهد التعليم الديني العالي فان هذا المقياس يتلخص في ذهنية الخريج أي في نمط تفكيره لان كل المعاهد تدرس المصادر الشرعية الأساسية لكن الذي يختلف هو عقلية الخريج فمعاهد التعليم الديني العالي في الأزهر وقم وباكستان والزيوتونة ومكة المكرمة تدرس كلها القرآن الكريم لكن الخريجين يختلفون في ذهنتهم اختلافا يصل إلى درجة التعارض والتضاد ".

ويشير إلى المسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتق خريجي معاهد التعليم الديني في المجتمع وما يحظون به من مكانة ودور قيادي وقدرة على التأثير وصياغة الرأي العام واتخاذ القرارات المصيرية في شتى المجالات مؤكدا على ضرورة تولي الخبراء دراسة تطوير البرامج التعليمية الخاصة بهم بصورة تسمح للطلاب دراسة عدة مساقات في علم الاقتصاد والاجتماع والتربية والتاريخ السياسي وصراع الحضارات والتاريخ العربي الإسلامي وغيرها من المعارف الضرورية ما يتطلب رفع سني الدراسة المخصصة في هذا الحقل وإعادة النظر في البرامج التعليمية المعتمدة.

#### إياد دويكات: استطلاع لرأي الطلبة حول المناهج والأهداف المرجوة من التعليم العالي:

والى جانب ما ورد وسجلته مجموعة الباحثين والمحاضرين في كليات الشريعة من نقاط سلبية وثغرات في المناهج والبرامج واليات التدريس المتبعة في معاهد وكليات التعليم الديني العالي فان هذه المسائل برزت بوضوح في رأي الطلبة الذين يتلقون علومهم في هذه المعاهد وكذلك في ما أظهره استطلاع للرأي أجراه الباحث إياد دويكات حول مدى تحقق أهداف التعليم الديني العالي على ارض الواقع.

ويتضح من نتائج الاستطلاع الذي استهدف طلبة كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية والمحاضرين فيها " أن المناهج المستخدمة غير مناسبة في مجملها للغرض التربوي الذي وضعت من اجله وإن المعايير الفقهية في اختيار المناهج تغلب على المعايير التربوية ".

وتتظر غالبية كبيرة من الطلبة والمحاضرين بسلبية إلى آلية التعليم المعتمدة في كليات الشريعة حيث قال حوالي نصف المشاركين في هذا الاستطلاع ( 47 % منهم ) بان المناهج في مجملها تعتمد على الحفظ غيبا أكثر مما تعتمد على الفهم يضاف لهم 26 % اختاروا إجابات حياضية على هذا السؤال ما يظهر أن النسبة الحقيقية لمن لم يتخذوا موقفا إيجابيا حول المناهج فيما يتعلق بموضوع آلية التعلم تصل إلى (73%).

وفيما يتعلق بالحدثة كمسألة من أهم الموضوعات المتعلقة بالتعليم الديني العالي فقد وصف 45 % من أفراد عينة الدراسة أن المناهج تستجيب لذلك وذلك مقابل 55 % لا يرون في المناهج ما يصفها بالحدثة ما يؤكد أن المناهج تعتمد على نصوص أصبحت قديمة وذلك باستثناء القرآن الكريم الذي وجد به الإسلام ولا يكون بدونها.

وترى غالبية تألف من 60% من الطلبة والمحاضرين أن مناهج التعليم الديني العالي تتصف بكثير من التكرار " ما يدل على عدم وجود خطة دراسية شاملة تركز على التجدد والتجديد وتجنب الدارسين الوقوع في التكرار الذي غالبا ما يفقد أية عملية تعليمية هدفها وجوهرها " .

ويضاف إلى هذا ما تتصف به المناهج من غموض حيث قالت نسبة عالية تألفت من 72 % بذلك.

ومن المسائل الهامة التي تستوجب التوقف عندها تلك المتعلقة بالآخر المسلم وغير المسلم في المناهج المعتمدة حيث يتضح من الاستطلاع أن 83 % يرون بان المناهج تهتم برأي الآخر المسلم بينما ترى نسبة اقل بكثير ( 50 % ) فقط أن المناهج تهتم برأي الآخر غير المسلم.

ويرى الباحث في هذه النتيجة مؤشرا على "أن المناهج تحمل في مضمونها رسالة سياسية تتفق مع المسلمين بالمفهوم الكمي أكثر من اتفاقها مع الإسلام بالمفهوم النوعي".

وتبقى الأهداف المهنية للمناهج هي المسألة الأهم ولكن النتائج التي تخلص إليها الدراسة لا تليبي الرغبات المرجوة كما يتضح من رأي المستطلعة آراؤهم حيث يقول فقط ( 64 % ) منهم بان المناهج تساهم في الإعداد الصحيح للطلاب بمعنى " أن الدور المفترض للمناهج في إعداد مدرس التربية الإسلامية أو إمام المسجد أو الواعظ إنما هو دور يحتاج إلى إعادة صياغة بشكل يتناسب أكثر مع الأهداف المهنية للتعليم الديني " .

ويظهر الاستطلاع حالة من عدم الوضوح نكتنف جملة من المسائل التي يفترض بالمناهج أن تعالجها وتمكن الطالب منها.

ومن بين هذه المسائل موضوع الدولة التي لا توضحها المناهج بشكل تام حيث رأى 52 % فقط " أن المناهج تبين مفهوم الدولة بصورة واضحة بينما يرى الباقي غير ذلك ما ينعكس على الطالب ودوره بصورة سلبية بعد تخرجه وذلك حين يجد نفسه داعية إلى تأسيس دولة إسلامية لا يتضح له مفهومها بصورة كاملة مما سيسوق نسبة اكبر من الخطورة إذا ما وصل هذا الخريج مواقع قيادية عالية أو مؤثرة في صياغة القرار السياسي أو تشكيل الرأي العام الإسلامي " .

### طلبة كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية:قسماً من المناهج بات قديماً وبعضها صعب:

ويشير الطلبة الذين شاركوا بورقة عمل خلال المؤتمر إلى مجموعة من الملاحظات حول المناهج المعتمدة ومن بينها " أن قسماً من الكتب والمسائل أو القضايا التي تحويها باتت قديمة ولا تعالج متطلبات العصر كالمعاملات المالية المعاصرة وسندات التنمية والبنوك الإسلامية والتأمين ورأي الشرع فيها " يضاف إلى هذا التكرار في معالجة النصوص والمسائل واتسام بعض المناهج بالصعوبة ما يصعب على الطلبة فهمها وذلك إلى جانب غموض بعض المواد الناجم عن الخلافات المذهبية في المسألة الواحدة دون ترجيح الرأي الصواب وما يقود له من تأرجح الطالب بين هذا الرأي وذاك.

د.تيسير عمران: الغرض الأول للعملية التعليمية بناء العقلية العلمية للطلاب.

ويلخص الباحث أهداف التعليم الديني العالي ببناء العقلية العلمية والتفكير الواقعي للدارسين وغرس المنهج الفكري وإيجاد التفكير الإبداعي والوسطي المعتدل عندهم والابتعاد عن الغلو والتقصير والإفراط وغرس ثقافة الحوار وأدب الاختلاف وزيادة المدارك الثقافية والمعرفية وتحرير الخطاب الإسلامي ليشمل كل الناس وعدم قصره على جمهور المتدينين وتخريج المسلم النموذج الذي يقتدى به، الذي يدعو الناس بلسان حاله لا بلسان الخطاب إضافة إلى تلبية احتياجات المجتمع من الخريجين في شتى التخصصات الشرعية التي لا يجب أن تقتصر على تخصصين اثنين فحسب ( الفقه وأصول الدين ) كما هو سائد الآن.

ولتحقيق الغرض الأول من العملية التعليمية المتمثل ببناء العقلية العلمية للطلاب يقول الباحث: " اقصد بالعقلية العلمية تلك العقلية التي لا تقبل دعوى بغير دليل ولا نتائج بغير مقدمات ولا تقبل الأدلة إلا الموثوق ومن اليقيني الذي لا يرتاب فيه " .

ويطلب هذا الابتعاد عن " الارتجالية والذاتية والانفعالية والعاطفية والغوغائية والبتيرية التي تسود مناخنا هذه الأيام وتوسع تصرفاتنا " .

ويورد جملة من مظاهر الروح العلمية ومن أبرزها احترام الاختصاصات واستقاء المعلومات من مظانها وأهلها والقدرة على نقد الذات والاعتراف بالخطأ وإخضاع كل شيء في ما عدا المسلمات الدينية والعقلية للفحص والاختبار والتريث في إصدار الأحكام والقرارات وتقدير وجهات النظر الأخرى واحترام آراء المخالفين في القضايا ذات الوجوه المتعددة ما دامت المسألة لم يثبت فيها نص حاسم يقطع النزاع.

ويتوافق مع هذا بناء التفكير الواقعي لدى الدارسين والذي يفرض التعامل مع قضايا الواقع و" الاهتمام بالبناء والعمل لا بالمراء والجدل فيما لا طائل منه في مشكلات تاريخية أو نظرية بحثة أو خلافية بطبيعتها " .

ويقول الكاتب: "ومن الواقعية التي نطمع إلى إيجادها الموازنة بين طموحنا وإمكاناتنا بين ما نصبو إليه وما نقدر عليه " وحتى يتعامل الطالب بواقعية لا بد من استيعاب ثقافة الواقع تلك المستمدة من واقع الحياة الحاضرة وما يدور في دنيا الناس الآن داخل العالم الإسلامي وخارجه ".

أما غرس المنهج الفكري لدى الطلبة " الذي يتطلب فهم خير القرون من الصحابة والتابعين وهدى النبي عليه الصلاة والسلام فإنه يقوم على مجموعة من المبادئ أولها الاحتكام للنصوص المعصومة وعدم تقديس غيرها من أقوال الرجال مع عدم غمط الناس حقهم في الفهم ورد المتشابهات إلى المحكمات والظنات إلى القطعات وفهم الفروع والجزئيات في ضوء الأصول والكتابات وملاحظة مقاصد الشريعة في الأحكام والتشريعات ونم الجمود والتقليد وامتداح الإجتهد والتجديد والتيسير وعدم التعسير في الفقه والعناية بالروح لا بالشكل في مجال العبادة فهذا هو نهج السلف الصالح في الفهم والذي نريده أن يترسخ هو إتباع هذا المنهج لا إتباع أقوالهم في المسائل الجزئية ".

ويشير الباحث إلى ما يمثله التفكير الوسطي المعتدل والابتعاد عن الغلو والتقصير من تحقيق لغرض "التيسير" لافتاً إلى الظروف التي غدت أو ساعدت في سيادة الأفكار التشاؤمية والسوداوية وسوء الظنون في الأوساط الإسلامية ومن بينها الاعتقالات والملاحقات التي تعرض لها دعاة الإسلام وما نجم عن ذلك من تراجع لروح الوسطية ويقول: " لا باس أن نعترف هنا انه سادت الأوساط الإسلامية في المرحلة القريبة السابقة نوع من الأفكار السوداوية التي تنزع إلى الاتهام والتشاؤم وسوء الظن وراحت فكرة التنسيق والتبديع بل التكفير ".

ويضيف: "لقد غلب على بعض المفكرين الإسلاميين شيء من التصلب وتقهقرت روح الوسطية السليمة ولا بد اليوم أن تغلب على فكر المحنة لنتقل إلى الفكر الوسطي المعتدل المعبر عن وسطية الأمة ووسطية المنهج الإسلامي الذي أراد الله به اليسر ولم يرد العسر فالوسطية ملازمة للتيسير ولذا ينبغي أن نصوصغ الشخصية الوسط بين التزمم والتتطع من ناحية والتسبب والتحلل من ناحية أخرى ".

ويشدد على ضرورة غرس ثقافة الحوار وأدب الاختلاف وتحرير الخطاب الإسلامي ليشمل كل الناس وعدم قصره على جمهور المتدينين وعدم الانكفاء خلف المذهبية أو الحزبية وقصر ما نراه على جمهورنا وتوجيه الخطاب للمخالفين في الفكر والاتجاه وللإنسانية جمعاء.

ويستشهد بقول الإمام الشافعي الذي يلخص تقديره لأراء الآخرين الذين يخالفونه الرأي واحترامه وجهات نظرهم وعدم تزمته لرأيه واجتهاده الشخصي حيث يقول الإمام الشافعي: " رأي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب ".

د.باسم الزبيدي: "عوامل داخلية وخارجية تغذي الفجوة بين المجتمعات الغربية والإسلامية"



ويستعرض الدكتور باسم الزبيدي جملة العوامل الداخلية والخارجية التي تخدم وتغذي الفجوة القائمة بين المجتمعات الغربية والإسلامية مشيراً إلى الحالة السياسية والاقتصادية المسيطرة على الكيانات التي تصف نفسها بالإسلامية وما تواجهه من إشكاليات تفرض وتحفز الجدل حول الكثير من المسائل الهامة كالديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وما يقود له هذا من مواجهة بين التصورات المثلى لهذه المجتمعات فيما يتعلق بهويتها الثقافية والحضارية ومكانتها بين الأمم وموقعها من الاستحقاقات العصرية الأمر الذي يضعها في مواجهة مباشرة مع مواطنيها وما يلزمهم من قيم ومطالب ورغبات.

وعلى الصعيد الخارجي فإن الحالة الراهنة للحضارة الإنسانية التي تتسم ببصمات عميقة ودامغة للغرب مكنته

من النظر للآخرين بدرجة من التعالي والكبرياء ومن تسويغ مساعيه الهادفة إلى إخضاعهم لسيطرته وهيمنته وهو ما توج بوصول بعض الدوائر إلى الاعتقاد بالتفوق الحضاري للغرب على الثقافات الأخرى وبأزلية عظمته (مقولات نهاية التاريخ وصراع الحضارات) وما ينجم عن هذا من وضع الثقافات الأخرى - ومن ضمنها الإسلام والمسلمين - في زاوية الدفاع عن النفس ومواجهة الكثير من الأسئلة الصعبة التي أمثلتها حالة الضعف الشديدة للمسلمين ومن بينها ماهية العلاقة بين الإسلام والحدائق بإبعادها المرتبطة بالتنمية والتعابير المادية والمعنوية للحدائق وغيرها من الأسئلة التي تشمل كنه وجوهر العلاقة بين الغرب والإسلام وما إذا كانت وئامية أو تصادمية عدائية وطبيعية الأدوات والوسائل اللازمة لإدارة شؤون هذه العلاقة.

ويوضح الباحث ما قادت له مجمل هذه التطورات من تباين في الاجتهادات والتأويلات إزاء الإسلام ومعانيه

ومضامينه وصولاً إلى تمييز الغرب بين أنماط كثيرة ومتباينة من الإسلام "المعتدل والمتطرف والعقلاني والانفعالي والتحرري وغيرها من المسميات التي يلزمها توصيفات وإسقاطات غريبة معينة تجعل من موضوع المناقشة ذاته حيزاً لنزوات الغرب وإسقاطاته الذاتية" مشيراً إلى أن الرؤى في المعسكر (الأخر) الإسلامي تخضع هي الأخرى لدرجة مماثلة من التباين والاختلاف وتجليات ذلك في الحقل السياسي ليتحول إلى عراك على النفوذ والمصالح "ولذلك نرى أن هناك تمييز بين ما هو عروبي من الإسلام وبين ما هو غير ذلك وبين نمط الإسلام المهادن للغرب وآخر مناهض ومتحدياً له وبين إسلام منغلق ومحافظ وآخر منفتح وقل محافظاً".

**د.ناصر الدين الشاعر: نبوغه المدرس واتساع ثقافته عوامل رئيسية لنجاحه في توصيل رسالته.**

ويؤكد الدكتور ناصر الدين الشاعر عميد كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية على ضرورة تدريب الطلبة على الحوار والتسلسل العلمي والتحليل المنطقي فضلاً عن تعليمهم أدب الحوار وقبول الآخر وعدم التعصب للرأي الشخصي أو المذهبي.

ويدعو في ورقته المقدمة حول دور المدرس كأحد أركان العملية التعليمية الثلاث (الطالب والمدرس والمنهاج) المحاضرين والطلبة إلى التجرد قدر الإمكان من البعد الذاتي وإلى عدم فرض النفس أو الرأي الشخصي على النصوص والسعي الدائم لزيادة الثقافة الذاتية والإطلاع على واقع العصر كشرط وأرضية جيدة للاجتهاد والسداد في الرأي مشيراً إلى أهمية قيام كليات الشريعة بوضع الخطط والبرامج لاستقطاب الطلبة المتفوقين لدراسة العلوم الدينية.

ويلفت الشاعر إلى أهمية حمل الطالب على احترام وتقدير جهد الفقهاء مع التمييز بين هذا الجهد غير المعصوم وبين النص المعصوم والعمل على إتاحة عرض آراء الفقهاء على الدليل من جديد لمعرفة القول الراجح منها بناء على قوة دليله من جهة وقوة توافق تلك الآراء مع مقاصد الشريعة وأحكامها الكلية من جهة أخرى وبما يتماشى مع عالمية وصلوح هذا الدين لكل زمان ومكان.

ويتوقف الباحث عند جملة من القضايا التي أثرت بوضوح على مسيرة واقع التعليم العالي في فلسطين مشيراً إلى أن حداثة التعليم الديني العالي في فلسطين وتأثره بدول الجوار التي تخرج من جامعاتها القسم الأكبر من القائمين على كليات الشريعة ومعاهد التعليم الديني في فلسطين في الوقت الراهن وما نجم عن اختلاف البيئات الفكرية والثقافية في البلدان التي تلقى المدرسون علومهم فيها من انعكاسات على منهج هؤلاء المدرسين وبالتالي طلبتهم عوضاً عما قاد له هذا الأمر من استنساخ للبرامج والتخصصات في جامعات هذه البلدان.

ويتوقف الباحث عند محورية الذات وجوهرية شخصية المدرس في تدريس العلوم الإنسانية بوجه عام والعلوم الدينية على وجه الخصوص محذراً من خطورة تجيير المعتقد لالتا وتسخير الفكرة للذات وما يقود له هذا من تحول صاحبه إلى متعصب لأفكاره الخاصة وتصورات الشخصية وللصورة النموذجية التي رسمها بنفسه للدين.

ويوضح أهمية إمام المدرس ونبوغه واتساع ثقافته كركائز هامة وشروط لا بد من توفرها للنجاح في أداء رسالته التعليمية ومخاطر الانغلاق تحت سقف محدود من المعرفة مشيراً إلى أنه " إذا كان التدين ساحة مفتوحة لجميع البشر على اختلاف مستوياتهم الذهنية والعقلية فإن التفكير الديني شأن مختلف يحتاج إلى أناس ذوي قدرات متميزة حتى يستوعبوا مقاصد هذا الدين من جهة ويتمكنوا من تنزيل النص الديني على الواقع المعاش بشريا عبر الاجتهاد والتفكير وإعمال الرأي " .

ويضيف " أن هذا كله يحتاج إلى طاقة ذهنية وإلى قدرة عقلية مبدعة لا يصلح لها الدارسون العاديون فضلا عن هم دون المستوى العام فهل ستسعى المؤسسات والمراكز العلمية إلى وضع آلية تضمن استقطاب المبدعين ولا تحول دون التحاق العاديين وذلك لضمان تطور نوعي للعلوم الدينية ؟

## مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

### الأهداف والإنجازات

#### إياد جميل دويكات

تأسس مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان على أساس الإسهام في تحسين ظروف حقوق الإنسان في فلسطين، والمشاركة في تقوية دعائم حركة المجتمع المدني وعملية التحول الديمقراطي في العالم العربي. وتزامن هذا الاهتمام مع حدوث تطورات هامة في أماكن من العالم ألقت بظلالها على مسيرة حياة الأسرة الإنسانية في مختلف أنحاء، ما كان له أثر بارز على وضعية وممارسات حقوق الإنسان في هذه الأماكن من العالم. الوضع في فلسطين ليس بعيدا عن هذه التطورات، فحقوق الإنسان غالبا ما تكون الضحية الأولى لأي صراع إنساني لا يحتكم إلى الأخلاق والقيم.

وفي صلب اهتماماته هذه، اتجه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان إلى العمل بأساليب مختلفة، لكن بمعايير ثابتة، وذلك من أجل الدفاع عن إنسانية الإنسان واحترام وصون كرامته. ومن أجل بلوغ ذلك، سارع المركز إلى وضع استراتيجية محددة تساعد في تحقيق أهدافه وغاياته. ويعتمد المركز في ترسيم خطته على هذه الاستراتيجية التي تتركز في العمل ضمن أربعة مجالات رئيسة هي:

1. تعزيز ثقافة التسامح في المجتمع الفلسطيني من أجل ممارستها من قبل المجموعات المتنوعة ولا سيما التنوع الفكري.
2. المساهمة في الدفاع عن الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني وخاصة الحق في تقرير المصير.
3. المساهمة في الدفاع عن الحقوق الثقافية للفلسطينيين وخاصة الحق في التعليم ضمن مؤسسات التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي والتعليم العالي.
4. دراسة واقع التعليم الديني الفلسطيني من أجل تقديم توصيات عملية تهدف إلى تعزيز ثقافة التسامح في مناهج وأساليب التعليم الديني بما يتناسب مع أهدافه وحاجات المجتمع.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، فقد عمل المركز على تنظيم مجموعة من النشاطات المرتبطة بعمليات البحث النشط ومن هذه النشاطات والإصدارات:

#### مؤتمر فلسفة التعليم الديني العالي

عقد المركز هذا المؤتمر في نهاية العام 2001 بهدف تحديد مفاهيم رئيسة مرتبطة بعملية التعليم الديني العالي من حيث الأهداف والعناصر. فمن ناحية الأهداف ركز المؤتمر على مناقشة أهداف التعليم الديني العالي من وجهات نظر كل من الدولة وعلماء الدين والإسلام السياسي. ومن ناحية العناصر، ناقش المؤتمر كلا من المنهاج والمدرس والطالب وعلاقة هذه العناصر ببعضها البعض ضمن العملية التعليمية الشاملة. وفي النهاية خرج المؤتمر بتوصيات عملية تهدف إلى العمل على تطوير عملية التعليم الديني العالي بما يحقق أهدافها المرسومة ويلبي حاجات المجتمع في نفس الوقت. ومن أجل تجسيد

التوصيات على أرض الواقع فقد تبنى المركز مشروعاً يهدف إلى تطوير التعليم الديني بعناصره الثلاثة - المنهاج والمدرس والطالب -، وسوف نقدم عرضاً عن هذا المشروع لاحقاً في هذا التقرير.

### دور الإعلام في رصد انتهاكات حقوق الإنسان

عقد المركز ندوة بهذا الخصوص في بداية العام الحالي استهدفت مجموعة من المهتمين والمختصين من أجل تسليط المزيد من الضوء على دور الإعلام في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين. كما ناقشت الندوة المشكلات التي يواجهها الإعلاميون في أدائهم وخاصة فيما يتعلق بمهامهم المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وحرية التعبير. وقد توصلت الندوة إلى حقيقة أن هنالك مجالات يمكن للإعلاميين استغلالها من أجل إظهار وضعية حقوق الإنسان وكشف الانتهاكات المختلفة. كما توصلت الندوة إلى أهمية التعاون ما بين الإعلام والنخب المثقفة لما فيه من مصلحة في دعم عملية تطوير مفهوم المجتمع المدني والبناء الديمقراطي الحر والتنوع ضمن المجتمع الواحد.

### ماذا حصل في نابلس وجنين؟

عقد المركز ورشة عمل متخصصة ومعقدة بهدف دراسة ما اقترفه الاحتلال العسكري الإسرائيلي من جرائم في مخيم جنين ونابلس القديمة في شهر نيسان من هذا العام. وقد تضمنت الورشة ثلاث مدخلات رئيسية هي: موقف القانون الدولي مما اقترفته قوات الاحتلال من جرائم وتحدث فيها الدكتور عبد الله أبو عيد أستاذ القانون الدولي، ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال اجتياح المناطق الفلسطينية وتحدث فيها السيد حسام الشخشير مدير مكتب الصليب الأحمر الدولي في نابلس الذي قدم المدخلة الثانية من الورشة. أما المدخلة الثالثة فقد ركزت على تقييم أداء المؤسسات المحلية والدولية في أثناء اجتياح القوات العسكرية الإسرائيلية للمناطق المدنية الفلسطينية، وقد تركز هذا القسم من الورشة في النقاش والحوار الذي شارك فيه مجموعة متخصصة من ممثلي المؤسسات المحلية الحكومية وغير الحكومية. وقد تزامن عقد هذه الورشة مع رفض الحكومة الإسرائيلية استقبال لجنة تقصي الحقائق التي كان الأمين العام للأمم المتحدة بصدده إرسالها لتقصي حقيقة ما حصل في كل من جنين ونابلس في أثناء الاجتياح العسكري لهذه المناطق.

### تدمير الثقافة وثقافة التدمير

لاحقاً لما قام به جيش الاحتلال الإسرائيلي من تدمير للمعالم والمؤسسات الثقافية في مدينة نابلس، قام المركز بتوثيق هذه الانتهاكات بالصور الفوتوغرافية والتلفزيونية تمهيداً لنشر هذه الوثائق بالشكل المناسب. ويأتي هذا النوع من العمل ضمن التزام المركز بالدفاع عن الحقوق الثقافية للفلسطينيين بل وتخصه في هذا المجال. وقد تركزت عمليات التوثيق في تصوير المؤسسات التي تحمل خصوصية ثقافية أو تاريخية من شأنها أن تعزز الوجود الفلسطيني تاريخياً على الأرض، ومن أهم هذه المؤسسات المدارس والكنائس والمساجد. كما اهتم المركز بتوثيق انتهاكات أخرى استهدفت معالم ثقافية أخرى مثل الحمامات التركية والأسواق القديمة والبنائيات التاريخية ومصانع الصابون التي ترتبط جميعها بتاريخ مدينة نابلس وخصوصية هذه المدينة بمؤسساتها ومعالمها هذه من الناحية الثقافية.

## ندوة عن أساليب وأدوات المقاومة الفلسطينية

نظم المركز ندوة حوارية لمناقشة الأساليب والأدوات التي تستخدمها المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد ناقشت هذه الندوة أساليب المقاومة من وجهات نظر متنوعة مع التركيز على العمليات التفجيرية في داخل الخط الأخضر. وشارك في الندوة مجموعة من الأكاديميين والمهتمين والناشطين في مجال حقوق الإنسان. وقد تم تنظيم هذا النشاط في جامعة بير زيت منتصف العام 2002 وهذا تزامن مع استحواذ هذه العمليات على اهتمام وسائل الإعلام وصناع القرار محليا وإقليميا ودوليا.

## دورة حول حقوق الإنسان والديمقراطية

نظم المركز بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة دورة تدريبية مكثفة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك ضمن اهتمام المركز بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني. وشارك في الدورة مجموعة من المهتمين بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، ممن يعملون في المنظمات غير الحكومية والجامعات ومراكز البحث وبعض المؤسسات الحكومية. وقد تركزت الدورة في التعريف بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية والاتفاقيات والعهود، بالإضافة لقضايا ممارسة وتطبيق الديمقراطية وصون واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

## مشاريع المركز

بالإضافة لما يقوم به من أنشطة، فقد باشر المركز في تطبيق بعض المشاريع ضمن مجالات اهتمامه وبما يتناسب مع استراتيجيته. وقد تركز هذا في اثنين من المشاريع، فيما يأتي عرض موجز عنهما:

## مشروع التعليم الديني العالي

جاء هذا المشروع لتنفيذ التوصيات التي خرج بها مؤتمر فلسفة التعليم الديني العالي الذي نظمه المركز في جامعة النجاح الوطنية نهاية العام 2001. ويتكون هذا المشروع من ثلاث مراحل تستهدف كل منها أحد عناصر العملية التعليمية الثلاثة - المنهاج والمعلم والمتعلم -.

فيما يتعلق بالمنهاج، فقد باشر المركز بإعداد كتاب متخصص يناقش مدى توافر مجموعة من العناصر المرتبطة مباشرة بأسس حقوق الإنسان في منهاج التعليم الديني في أربع جامعات فلسطينية هي جامعة النجاح الوطنية وجامعة القدس وجامعة الخليل وكلية الدعوة بقلقيلية. أما المواضيع التي يناقشها هذا الكتاب فهي التشريع والقضاء ومشاركة المرأة والمجتمع المدني وحرية التعبير والآخر المسلم وغير المسلم. ومن المتوقع أن يصدر هذا الكتاب في بداية شهر تشرين أول من هذا العام وذلك بعد أن يتم عرض نتائج البحث التي قام بها المركز في ندوة خاصة خلال شهر أيلول القادم.

أما فيما يتعلق بكل من المعلم والمتعلم، فإن المركز سيباشر في تنظيم سلسلة من الندوات في الجامعات الأربعة نفسها من أجل مناقشة المواضيع الستة المذكورة في الكتاب من وجهات نظر مختلفة ومتنوعة. ومن المتوقع أن يستمر تنفيذ هذا المشروع حتى نهاية شهر آذار من العام 2003.

## مشروع حوار طلبة الجامعات

يأتي هذه المشروع ضمن اهتمام المركز بقضايا التسامح من جهة وقضايا التعليم والثقافة من جهة أخرى. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز قنوات الاتصال والحوار بين طلبة الجامعات الفلسطينية من أجل بناء وتطوير ثقافة الديمقراطية والتسامح واحترام الرأي الآخر. ويتبنى المشروع مداخلات مختلفة من خلال مجموعة من ورشات العمل في الجامعات الفلسطينية بحيث تركز هذه المداخلات على مجموعة من المواضيع الجدلية التي تشكل وتصوغ اختلافات في الرأي بين طلبة الجامعات بشكل خاص وفي أوساط المجتمع الفلسطيني المختلفة بشكل عام، ومن هذه المواضيع

سيادة القانون

مشاركة المرأة

الحكم الصالح

حرية التعبير

ومن أجل تدعيم ما يتم مناقشته في ورشات العمل، فإن المشروع يتضمن كذلك إصدار مجموعة من الدراسات الأكاديمية في المواضيع المذكورة أعلاه بحيث تعمل هذه الدراسات على تقديم وجهة نظر علمية ونظرية حول هذه المواضيع.

يقوم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بتنفيذ هذا المشروع في إحدى عشرة جامعة فلسطينية في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة بحيث يتم تنظيم ورشة عمل واحدة حول كل من المواضيع المذكورة في كل موقع على حدة. كما سيتم تنظيم ورشة عمل ختامية في كل موقع تسهم في استخلاص النتائج وتساعد في إعداد دراسة نهائية حول وقائع ومدخلات ونتائج هذا المشروع.

يبدأ تنفيذ المشروع في بداية شهر آب عام 2002 ويستمر حتى نهاية عام 2003. ستغطي المجموعة الأولى من ورشات العمل موضوع سيادة القانون وينطبق هذا على الدراسة الأولى التي ستغطي نفس الموضوع.

## الإصدارات

تعتمد منهجية العمل في المركز على البحث النشط حيث يتم ربط الأنشطة التي ينظمها المركز بدراسة موازية للنشاط أو العكس. وارتباطا بما قام به المركز من أنشطة سابقة أو ما ينوي القيام به من أنشطة مستقبلية، فقد قام حديثا بإعداد أو إصدار دراسات في المواضيع التالية:

الحریات الأكاديمية في فلسطين

المرأة بين الحق والتنمية في فلسطين

تحليل منهاج التعليم الديني العالي  
دراسة وضعية حكم القانون في فلسطين  
مجموعة من التصريحات الصحفية التي ظهرت في وسائل الإعلام المختلفة

### نظرة للمستقبل

من أجل الاستمرار في العمل لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، فإن المركز ينظر بأهمية بالغة إلى التخطيط للمستقبل بما يساعده على بلوغ أهدافه. لذا فإن المركز يسعى إلى إعداد خطة عمل للعام 2003 تتزامن مع رسم استراتيجية أكثر نضوجاً يبدأ تنفيذها مع مطلع العام 2004. ولكن إلى أن يتسنى له ذلك، فإن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان يبقى جزءاً من المجتمع الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال العسكري يقوم بدور الضحية والمدافع في سياق درامي واحد.

# التسامح

مجلة فكرية دورية تعنى بقضايا حقوق الانسان والديمقراطية في فلسطين

العدد الأول

المحرر المسؤول

د. اياد البرغوثي

هيئة تحرير العدد

سميح محسن زياد عثمان

علي خليل حمد اياد دويكات

## محتويات العدد 1

### الافتتاحية

دراسات:

المجلس الوطني الفلسطيني: المسار الديمقراطي وآفاق المستقبل/وحدة البحوث والدراسات .... مركز رام الله لدراسات حقوق

الانسان

الاشكالية الثقافية في فلسطين: دراسة في ازمة الانتلجنسيا ودورها في المجتمع الفلسطيني د. اياد البرغوثي

انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي للحريات الدينية نظام خضر

المرأة الفلسطينية أي إصلاح وأي تغيير؟ ريما نزال

دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي زياد عثمان

أثر العملية التربوية على شخصية المتعلم في المجتمع الفلسطيني علياء العسالي

### مقالات وتقارير:

حماية الاطفال الفلسطينيين مهمة عاجلة لمؤسسات الشرعية الدولية د.يوسف الريماوي

آثار الحصار على الاقتصاد الفلسطيني عبد الكريم السعدي

التمييز في أجور النساء انتهاك لمبادئ المساواة وحقوق الانسان نفين القوقا

عدو آخر - مهربوا الاغذية الفاسدة غازي الكعكاني

### مراجعات:

حقوق الانسان في مناهج التعليم الديني العالي في فلسطين/ كتاب جديد يصدر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

د.ناصر الدين الشاعر

عرض ومراجعة لأعمال مؤتمر فلسفة التعليم الديني العالي في فلسطين غازي بني عودة

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان... الأهداف والإنجازات أياد جميل دويكات

---

support for publishing this issue has been provided by Generous  
Luxemburg Foundation - Germany Rosa  
<http://www.rosalux.de/engl/home.htm>